رينـه ريـمون

مدخل إلى التاريخ المعاصر

- ١ -

النظـام القـديم والـثورة الفرنسـية

١٧٥٠ - ١٨١٥

ترجمة
الدكتور علي مقلد



المنشورات العربية ش م ل

النظام القديم والثورة الفرنسية

١٧٥٠ - ١٨١٥

Les Editions Arabes ont pour but de resserrer les liens culturels entre le monde arabe et l'Occident.
Le présent volume a été réalisé grâce à l'appui de la compagnie

AIR FRANCE

et avec l'aide du
Département des «**RELATIONS CULTURELLES**» en France.

تهدف « المنشورات العربية » - إلى توثيق الروابط الثقافية بين الغرب والعالم العربي .
ساهمت في نشر هذا الكتاب شركة :

الخطوط الجوية الفرنسية

وتحظى « المنشورات العربية » بدعم دائرة « **العلاقات الثقافية** » في وزارة الخارجية الفرنسية .

رينه ريمون

مدخل إلى التاريخ المعاصر

- ١ -

النظام القديم والثورة الفرنسية

١٧٥٠ - ١٨١٥

ترجمة

الدكتور علي مقلد



المنشورات العربية ش.م.ل

Ce livre a paru aux

Editions du Seuil

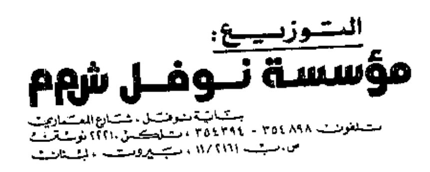
sous le titre

Introduction à l'histoire de notre temps

1 - l'Ancien Régime et la Révolution

Par René Rémond

الطبعة الأولى ١٩٨٤



تنبيه

إذا كانت عادة تنبيه القارىء، في مطلع كل كتاب، لها مبررها غير الشكلي، فإن ذلك حاصل في هذا المؤلف. فالضرورة تفرض التنبيه وكذلك اللياقة. إن هذا الكتاب، يحمل، أكثر من غيره، طابع الظروف التي سبقت نشره. ومجرد التذكير بها هو، بدون شك، افضل أسلوب لتحديد غرضه وقصده. إن الكتاب الذي نستعد لمطالعته منبثق مباشرة عن دروس القيت في معهد الدراسات السياسية في باريس. ووجهت الى طلاب السنة الأولى، المسماة بالسنة الاعدادية. وهي دروس تتسم بالعمومية، بعيدة عن كل تبحر، همها الوحيد تفهيم العالم المعاصر لأناس تشغلهم ممارسة المسؤوليات الناشطة، عن الاهتمام بالمعرفة الخالصة.

ولقناعتي الراسخة، منذ زمن بعيد، بأن المحاضرات الشفهية تختلف تماما عن الأشياء المكتوبة، وبان الأمالي، حتى المميزة، لا تصلح لأن تكون كتاباً جيداً، فانني لم أكن لأفكر تلقائياً بدفع المدونات التي ألقيتها في دروسي، الى الجمهور. وزيادة على ذلك، اني اعرف بالتجربة، صعوبات التوليف والتركيب، واعلم ما يتطلبه

البحث من مهل، كما وان قناعتي بالحاجة الماسة الى التحليل، كل ذلك، كان يمنعني من مجرد الشروع ـ الطموح حقاً ـ في تضمين قرنين من الزمن ضمن صفحات كتاب واحد. إلا أن صداقة ميشال وينوك هي التي أقنعتني أخيراً، بأن المحاضرات، إن استطاعت أن تقدم بعض النفع لمستمعين من الطلاب، فإن قراءتها ربما لن تكون عديمة الجدوى، بالنسبة الى جمهور اوسع، راغبٍ في فهم عصره. وإذا كنا نؤمن أن فهم الحاضر يفوت كل من يجهل كل شيء عن الماضي، وانه لا يمكن للمرء أن يكون من أهل عصره إلا اذا وعى التراث، المتفق عليه، أو المنازع به، فإن المحاضرات التي تهدف بالضبط الى دراسة الأمس من أجل الحاضر ـ وحتى من أجل الغد ـ ألا يجب أن تثير اهتمام غير المبتدئين أثناء دراستهم؟

ولم نشأ أن نغير حقيقة طبيعة هذه المحاضرات فتركنا لها، للأفضل كما للأسوأ، سماتها الأصلية الشكلية والأساسية. ولهذا حافظنا على المظهر الشفوي، مكتفين بإلغاء التكرار الذي يقتضيه الإلقاء المباشر، وكذلك التخفيف من العناوين، التي تصبح سمجة عند المطالعة، وكذلك الاستذكارات والملخصات.

ونترك للقارىء الحكم: هل الإبقاء على الصيغة الخطابية، المباشرة، وهي الصدى الأصم، لمتعلم يتوق الى إعادة الحياة الى أحداث مضت، يغطي، الى حد التبرئة، التراخي في التعبير الذي هو الضريبة شبه المحتومة لهذه الصيغة الخطابية؟

إن المساوىء من حيث الأساس، التي تنتج عن هذا النوع تبرر الشرح والتفسير، بصورة أشمل. فهذه المحاضرات ـ التي وضعت من أجل طلاب درسوا، خلال عدة سنوات، التاريخ في المدارس الثانوية، واعدوا انفسهم، خلافاً لزملائهم في الجامعات، لتعليم التاريخ طيلة حياتهم، لا ينوون متابعة دراسته بعد نهاية السنة الجارية، ولهذا يترتب على هذه المحاضرات ان تعتمد المعارف المكتسبة، وقد تمَّ الافتراض بأن العلاقة بين الأحداث معروفة، وأنها كافية بذاتها ولذاتها. وإذاً فهذا الكتاب ليس كتاباً شاملاً: انه لا يقدم مختصراً للأحداث. إنه يكتفي في أغلب الأحيان، بالتنويه. ويترك للقارىء الكشف والتوضيح: ومطالعته لا تغني عن معرفة الظروف. ويتعين علي ان اعترف، أني أثناء اعادة قراءة النسخة المسحوبة على الآلة الطابعة، أحسست كل لحظة بالرغبة العنيفة، في إدراج كل المعلومات التي توضح الوقائع التي كانت لا تذكر الا تلميحاً وباختصار، بشكل ملاحظات تدرج في أسفل الصفحات. وقد عدلت عن ذلك، لأن الملاحظات في الهوامش سوف تبتلع كل الصفحات: وكان هذا يعني اعادة وضع كتاب تاريخ عام، كالكتب القيمة الموجودة حالياً. وكان من الأفضل الابقاء، على السمات الأصلية لهذا الكتاب، بما فيها مثالبهُ، بدلاً من الانتهاء به الى نتيجة شوهاء.

والمساوىء الملازمة لهذا النهج قد تتفاقم ـ ولكنها قد تكون أيضاً مشروعة ـ بفعل ضخامة الموضوع المعالج: قرنان من تاريخ العالم. لا شيء أقلّ. هذه الأبعاد، المحددة بفعل برنامج الدراسات، لها تبرير

موضوعي. فإذا كانت دراسة الماضي تجد لها، في معهد الدراسات السياسية، مبررها من حيث مساهمتها في فهم الأوضاع والمشاكل، والقوى والعقليات، التي هي قوام عالم اليوم، أفلا تحسن العودة الى اوليات البوادر النامّة على الاضطراب الثوري الذي حصل في أواخر القرن الثامن عشر؟

إن الثورة الفرنسية لسنة ١٧٨٩ بالذات، والموجة الثورية أيضاً التي اجتاحت العالم الغربي في الربع الأخير من القرن نجد لها جذوراً في اعلان استقلال الولايات المتحدة سنة ١٧٧٦. ولكن، وكما ان معنى أي تغيير لا يمكن فهمه الا بالرجوع الى الحالة السابقة، وان تقييم بُعْدِ ثورةٍ ما متعلق بمقارنتها بنظام الحكم الذي ازالته، وهذا يقتضي التذكير بالسمات الأساسية لمجتمع النظام القديم. لهذا تنطلق هذه الدروس تقريباً، من أواسط القرن الثامن عشر. وهكذا تنوف مدتها على مئتي سنة، مما يجعلها مدة ستة أو سبعة أجيال، تشكل مادة وتقيس سعة هذه التوليف باختصار. قرنان من الزمن، بخلالهما تغيرت صورة العالم، وتركيب المجتمعات، والعلاقات بين الشعوب، وظروف المعيشة وربما العقليات والأحاسيس تغيراً أوسع من التغير الذي حصل أثناء آلاف السنين الماضية. ان زخم الحقبة، يُبْرز الى حدٍ كاريكاتوريٍ ميل كل تعليم الى البساطة. إذ كيف يتيسر حصر هذا الفيض من الأحداث ضمن الحدود الضرورية، دون المساس بالتطورات، ودون تقليص الأزمنة، ودون إخفاء الاستعدادات والنضج؟

وتتعرض المحاولة لخطرٍ آخر: هو خطر المَنْهجة « اللاحقة ». ولما كان المؤرخ يميل بشدة، بعد أن يكون قد اطلع على الأحداث اللاحقة، الى اعطاء الأحداث عقلانية لم يكن المعاصر قادراً على تميُّزها، ليس فقط بسبب قصر نظره، بل لأن الواقع التاريخي لم يكن يقرها. إن النظر من أعلى الى مجرى الظروف يعمي عن رؤية احتمالية ترابط [الأحداث] وفجائية الأوضاع. وإذن فلا بدَّ من التأكيد على اهمية الظرف الراهن، ومن استعادة دور الحدث، وتأثير الشخصيات، وبكلمة لا بد من اعادة الاعتبار الى الحدث الطارىء ومن اعادة الأمر الفريد الى موضعه. هذه المصارحة لا تقتضي على الاطلاق، عدم وجود منطقٍ ما للتطور. انها معضلة مصطنعة تلك المعضلة التي تريد بعض المدارس حبسنا ضمنها وهي: إما الإقرار والاعتراف بحتمية في التاريخ منتظمة وموجهة نحو انجاز غاية فريدة ونهائية او تحلل هذا التاريخ الى حالات واوضاع لا حصر لها، لا ينتظمها رويٌّ ولا عقل. ولكن التجربة التاريخية، وإن استعصت على منطق مناهجنا الفكرية والتأويلية، فانها لا تخلو من عقلانية. ويمكن الافتراض، على ذات النسق، ان للتاريخ توجهات كبرى، وان العمليات التي تظهر هذه التوجهات من خلالها وتتحقق تتضمن كل حين كثرة من التركيبات الممكنة. ان هذه المحاضرات تجد مبررها، تماماً، في الجهد المبذول من أجل توضيح هذه الخطوط الرئيسية ومن أجل رسم المحاور الكبرى للتطور الحاصل عبر القرنين الماضيين.

إن كلَّ دراسة تاريخية تقع عند نقطة التقاء بُعْدَين، يحدد التقاؤهما

مكان ووضع كل كائن وكل مجموعة في التاريخ: الزمان والمكان. ان المعالم التاريخية قد صُفت في اماكنها: فلنخرس الاطار الجغرافي. في الثلث الأخير من القرن الذي شاهد تحرر البلدان المستعمَرة، لا يمكن ان يكون هناك تاريخ معاصر لا يكون كونياً: اذ لم يعد هناك ما يبرر بعد الآن ان يقتصر حقل نظرنا على أوروبا، فكيف على فرنسا فقط.

لقد شكا تعليم التاريخ، ولمدة طويلة، في فرنسا، من حصره الضيق بالغرب، هذا اذا لم يغلب فيه حب الذات «الغالِيّة» التي تدعو الى رؤية تجربة البلدان الأخرى من خلال تاريخنا الوطني. ولكن، إذا كانت المفارقة التاريخية (التي تدعو الى رؤية تجربة البلدان الأخرى من خلال تاريخنا الوطني. ولكن، إذا كانت المفارقة التاريخية (التي تقوم على اضفاء مشاكل زمن معين - هو زمننا - وتعابيره ومفاهيمه - على الماضي) هي خطيئة مميتة في التاريخ، فإن الخطأ الذي يحمل على تصور المجتمعات المعاصرة، على نمط مجتمعنا - ليس بالأمر الأقل خطورة. ان مثل هذا الخطأ يجر الى تجاهل تنوع العوالم وفرادة كل تجربة. والعواقب تصبح أشد ضرراً، عندما لا تتحرج الروح المنهجية، من تبرير التعصب والكسل الفكري. فلا تتورع عن تحويل الفرضية القائلة بان الدول مدعوة حتما الى المرور بنفس مراحل تطور واحد ومنتظم، الى ما يشبه العقيدة الراسخة. ان امكانية وجود عدة سبل ممكنة، قد تؤدي الى نفس النتيجة، هي أمر قد اكتشفه حتى العالم الشيوعي من خلال تمزقاته وخلافاته. وهذه هي - ويجب أن تكون - احدى الفضائل الرئيسية للثقافة التاريخية، أن نوسع ونمدد

ضيق أفقنا وان نعمق تجربتنا بان نتعايش مع أزمنة اخرى ومع مواطنين من شعوب أخرى إذ ليس من تاريخ حقٍ الا التاريخ ذي الأبعاد الكونية.

ومع ذلك كما سنرى، فان اغلب هذه الصفحات تظل مخصصة لتاريخ اوروبا. وعلى الرغم مما سبق قوله، فان هذا التمييز الذي خصت به قارتنا، ليس مجرد استنساب. ان له تبريره، الأكثر شرعية من مجرد الاسباب الواقعية التي منها ان هذه المحاضرات قدمت في مؤسسة فرنسية، أو أيضاً ان معرفتنا بالماضي تختلف باختلاف القارات. انه لواقع بالنسبة الى البعض، - مثلا أفريقيا - ان تاريخهم لَّما يكد يتكون: وانعدام الكتابة، وتغاضي المؤرخين الأوروبيين، عن هذا التاريخ قبل الاستعمار نتج عنهما اليوم استحالة تخصيص شعوب أفريقيا بالاهتمام الذي تستحقه سعة القارة، وعراقة الشعوب وتنوعيَّة التراث والعادات. ان السبب الحقيقي تاريخي: فمنذ فجر الأزمنة الحديثة لعبت أوروبة، في تاريخ العالم دوراً لا يقاس بوزنها الخاص. وانها لمجرد ملاحظة لا تحتمل أي حكم قيمي حول غنى الحضارات المتتالية. الواقع ان حضارة الهند او حضارة الصين كانتا اكثر رهافة من حضارة أوروبا. وبالتأكيد انهما اكثر عراقة: ففي الحين الذي كانت فيه بلدان اوروبة ما تزال تعيش حالة البربرية، كان الشرق الأقصى قد بلغ حالة من التطور عالية. انما ذلك لم يمنع ان تكون اوروبا، بفضل تقدمها التقني وأيضاً الفكري، هي التي استلمت زمام المبادرة، وتولت القيادة، وذهبت لملاقاة الآخرين. إن البحارة

الأوروبين، والكشافة الأوروبيين، والفاتحين الآتين من اوروبا هم الذين اكتشفوا، وتعرفوا، ونظموا، واستثمروا العالم. هذه الأسبقية كان لها نتائج لا تحصى: لقد فرضت اوروبة على بقية العالم تنظيمها السياسي والإداري، وقوانينها، ومعتقداتها، وأساليبها في العيش، وثقافتها، وأسلوبها في الانتاج. واضطرت الشعوب الأخرى مرغمة أو مختارة ان تقيس نفسها بأوروبة لتحدد ذاتها، سواء كان ذلك على سبيل التقليد والأخذ عن النموذج الغربي، ام بالعكس، من أجل محاربته ورفضه. وفي الحالتين، وعى الآسيوي والأفريقي ذاته، واستوثق وهو يعود الى الأوروبي. كما ان العلاقات بين اوروبة وبقية القارات، ترسم احد محاور التاريخ الرئيسية في القرون الأخيرة. لهذا السبب، ودونما خيانةٍ للقناعة بان التاريخ يجب ان يكون كونياً شاملاً، تعطى الأحداث التي أصابت أوروبة أولاً - ثورات سياسية أو اجتماعية، تصنيع، نزوح ريفي، أنظمة ايديولوجية، يقظة الحس الوطني، ترسخ الدولة الأمة - مكانة قد تبدو غير متناسبة، وتكون كذلك بالتأكيد ان تغاضينا عن الوقع، المباشر أو غير المباشر، الذي كان لكل من هذه الظواهر خارج أوروبا.

وهناك ملاحظة أخيرة تفرض نفسها بغية توضيح موضوع هذا المشروع، وتتعلق بطبيعة الأحداث المدروسة: ففي اطار تعدد الأحداث المطروحة امام المؤرخ، هناك خيار يفرض نفسه لصالح الفعل السياسي والفعل الاجتماعي. ودون التيه في البحث عن التعاريف الصعبة والمخيبة دائماً، نقول اننا نفهم «بالسياسي» كل ما

يتعلق، بشكل أو بآخر، بحكم الأشخاص: تنظيم السلطة، ممارسة السلطة والاستيلاء عليها، القوى المتكونة لهذه الغاية، التوترات الداخلية والمشاكل الخارجية. اما بشأن « الاجتماعي »، فان كلمة « مجتمع » هي أكثر شمولاً، من « الصفة » التي أعطاها الاستعمال مجالا ضيقاً، كما لو ان الوصف انحصر بطبقة، هي طبقة عمال الصناعة، أو بمشكلة، هي المشكلة المطروحة على المجتمع بفعل وجود البروليتاريا. ان دراسة الأحداث الاجتماعية، هي دراسة المجتمعات، وتنظيمها، أي دراسة المجموعات المتنوعة التي تشكل المجتمعات، وعلاقاتها، القانونية والتصرفية، والتأملات المبدئية التي تأخذ مكانها داخل المجموع وعلاقات القوة والسلطة أو الثروة التي تقرب أو تفصل بينها.

وهكذا يقتضي تركيز الاهتمام الخاص على الأحداث السياسية وعلى الأحداث الاجتماعية حصول قناعتين: ان النوعين موجودان بذاتيهما، وان لكل منهما كياناً ذاتياً ونوعاً من الاستقلال بالنسبة الى الحقائق من نمط آخر؛ وانه توجد بين السلسلتين من الأحداث علاقات وطيدة كالتي توجد مع أية حقيقة أخرى، وبخاصة مع الحقائق الاقتصادية التي تقوم على العلاقات بين الانسان والطبيعة، والمادة والأرض والطاقة ونشاطها المنتج. وإذا كان الحديث المطروح في هذا الكتاب يرتدي بعض الاصالة، فان ذلك يتم بفضل التقاء هذين الحدثين: السياسي والاجتماعي. اذ بعد عشرين سنة خصصت لمحاولة استجلاء الظاهرات السياسية وتقصي اسبابها، استوت قناعتي

الأساسية بأنهما ينتميان تماماً الى سلك من الحقيقة المستقلة ذات الخصوصية الذاتية، وتفسيرها يجب ان يطلب فيها بالذات. وكذلك بالنسبة الى الأحداث الإجتماعية: انها ليست مجرد انعكاس لواقع اعمق: فهي بدورها ذات وجود مستقل نسبياً. والتأكيد بالتالي على استقلالية الشأن السياسي والشأن الاجتماعي، لا يعني على الاطلاق اننا نجعل منهما قطاعين منفصلين تماماً ومستقلين عن بقية القطاعات في التاريخ: ان هذا، بصورة خاصة، لا يتم بتجاهل التأثير، الحاسم في أغلب الأحيان، الذي يمكن ان يحدثه في حكم المجتمعات وفي العلاقات بين الطبقات، تطور الأوضاع الاقتصادية أو التقدم التقني. ولكننا نؤمن، مع بعض الإستثناء، بأن الوقائع الاقتصادية الحيادية، سياسياً واجتماعياً ـ أو المتعارضة ـ لا تتدخل في تسلسل الأحداث السياسية أو في جدلية العلاقات الإجتماعية، الا بتوسط من الحقائق الوسطى، السيكولوجية أو الايديولوجية. وبقول آخر اننا لا نؤمن بأن الحقيقة التاريخية لا تعود، في المآل الأخير، الى علاقات الانتاج، ولا ان كل المشاكل التي تحدث في المجتمعات تُرَدُّ الى صراع الطبقات، ولا الى ان الانسان محدود بصورة أساسية بالمكانة التي يحتلها في عملية تحول الطبيعة، وان تأثير العامل، فيها أكثر حسماً من تأثير الساكن أو المؤمن أو المواطن. ان الواقع الاجتماعي أغنى وأكثر تنوعاً وأكثر تعقيدا أيضاً من الصورة المبسطة التي تقدمها عنه كل انماط التفسير.

إلا أن رفض التفسيرات الواحدية، بسبب تبسيطها المسرف، والتأكيد، في المقابل على تعددية الأحداث والمبادىء التفسيرية، لا يحل

المشكلة الأساسية، مشكلة العلاقات السببية. في حين، ان محاولة دراسة السياسي والاجتماعي، بآنٍ معاً، تطرح هذه المشكلة بكل أبعادها وفي عقدتها الأشد تعقيداً: عن طريق العلاقات بين الأنظمة السياسية وبين الطبقات أو الفئات في المجتمعات: هل توجد علاقة متبادلة بين الاثنتين وما هي طبيعتها؟ هل الأنظمة هي التي تفسر وتترجم، داخل تنظيم السلطة، نوعاً من الترتيب الاجتماعي، وهل يمكن بعد ذلك اقامة ترابط وتناغم بين تصنيف أنماط الحكم، وهي ممارسة محببة لدى الفلسفة السياسية، وبين الفروقات القائمة بين أنماط المجتمعات؟ أو هل تؤثر الأنظمة عكساً على تطور البنيات الاجتماعية؟ وبدلاً من أن نصوغ، بصورة تجريدية، طروحاتٍ نظرية، نسمح لأنفسنا بأن نحيل القارىء الى متن الكتاب: فهو سوف يرى ان اختيارنا يتوجه نحو نظام من العلاقات المعقدة، لم يتحدد اتجاهه، بشكل لا رجعة فيه، وغير تبادلي. بل انه [النظام] يمكن بحسب الأوضاع وبحسب المجتمعات، ان يرتد وان ينعكس: ان نمط السببية ـ الملحوظ اكثر، في التاريخ، والأكثر جدارة، بنظرنا، في ان يعرض صورة عن الواقع، أقل من غيرها، بعداً ـ هو نمط السببية التبادلية أو الدائرية.

وربما نظن أننا نقدم تحوطات كافية، كمدخل لرؤية جريئة للتاريخ المعاصر. لا شك ان التاريخ لم يُنْظر اليه ولا يمكن أن يُنْظر اليه بعين بريئة كل البراءة. وهذا لا يعني أبداً ان الموضوعية فيه مستحيلة. ان

كل قراءة للماضي تحمل طابع عصرها وتعبر عن شخص معين. ألا تستدعي الشهامة اظهار الفرضيات والمسلمات الى الملأ؟

-١-

نظام الحكم القديم

أو

النظام القديم (L' Ancien Régime)



١
الانسان والفضاء
عالم معروف وعالم مجهول

إن أول خطوة واجبة هي العودة الى نقطة الانطلاق، أي الى ما يقارب المائتي سنة الى الوراء. ونحتاج الى التخيل أكثر مما نحتاج الى الذاكرة، لكي نتمثل أمامنا العالم كما كان حوالي سنة ١٧٥٠، وكل ما أضاف اليه الناس فيما بعد من انشاءات (أبنية، تنظيم للفضاء) وكذلك التغييرات في البنيات العقلية.

كيف كان يبدو العالم في أواسط القرن الثامن عشر؟

١ ـ العالم لم يكن متحداً موحداً

الملاحظة الأولى التي تفرض نفسها، والحبلى بالنتائج هي: انه في سنة ١٧٥٠ لم يكن العالم ليبدو كوحدة بالنسبة الى البشرية: انه لم يعرف على هذا النحو، او إن بدا كذلك بالنسبة الى البعض من المفكرين، فانه لم يكن معاشاً كتجربة. وسوف ندرك بصورة أفضل مدلول هذه الملاحظة بفعل المقارنة. في أيامنا، سريعاً ما ينتشر أي حدث، بعدما تظهر جدواه، مهما صغرت، في العالم أجمع، الذي يصبح عندئذ مشاهداً وبالوقت نفسه فاعلاً وعاماً. ان الكرة الأرضية مغطاة بكاملها

بشبكة كثيفة من المعلومات التي تجعل اجزاء العالم كلها على اتصال. وعلى صعيد المعرفة، عن طريق الإعلام ووسائل الاتصال، يشكل العالم وحدة فعلية في الوقت الحاضر. وتكفي فترة وجيزة لكي تجعل كل الناس ـ تقريبا ـ على اطلاع ومعرفة بالحدث، أي حدث.

مثالٌ آخر: العلاقات الاقتصادية والترابط المتبادل الذي قام بصورة تدريجية بين مختلف البلدان. ان تثبيت مجاري الأسعار، سواء للمواد الغذائية ام للمنتوجات الصناعية، هو رهن بمعطيات تتجاوز اطار السوق الوطنية، مهما كان اتساعها. ان مربي المواشي في الأرجنتين أو المزارع في شاطىء العاج مرتهن للأسواق العالمية من أجل الحصول على أتعابه، وبمستوى معيشته، وبامكانات وجوده وأحيانا استمراره. ان الأزمات تنتشر من بلد الى آخر. والأزمة الكبرى الأولى التي بدت بشكل ملفت ذات صفة شمولية هي الأزمة التي ظهرت، أول الأمر، في تشرين الأول سنة ١٩٢٩ في نيويورك. وخلال عدة سنوات، أثرت في الحياة الاقتصادية، لكل دول العالم. ولم تكن تلك الأزمة حدثاً عارضاً: فقد حدثت بعدها، وبزخم أقل، حادثات مشابهة. فقد أدت حرب كوريا في حزيران سنة ١٩٥٠ الى اشتعال في الأسعار لم ينج منه أي اقتصاد. وهذا يدل على ان حركات الأسعار في ايامنا، والأزمات الاقتصادية، تنتشر في وسط متجانس نسبياً، مستمر وموحدالى حد كبير. وندرك من خلال هذا، الشمولية التي يعيشها العالم المعاصر.

ومثال ثالث يؤيد هذا الزعم: هو مثال الحروب. فقد كان من الممكن، في القرن الماضي، حصرها جغرافياً: لم تحدث في القرن

التاسع عشر حرب عالمية بالمعنى الصحيح. اما القرن العشرون، فهو بالعكس قرن الحروب الكونية.

وبالامكان توسيع التبيين ـ وعندها تصبح الحالة اكثر اقناعاً ـ حتى يشمل حركات الافكار. ان الفلسفات السياسية توضع اليوم موضع التطبيق، فهي تستجلب التأييد او تستدعي المعارضة في العالم أجمع، سواء تعلق الأمر بالتجربة الشيوعية او بالحركات الوطنية، انها ظاهرات كونية.

وإذن فقد حدث انتقال ـ وهذه هي احدى خطوط تطور التاريخ منذ قرنين ـ من عالم مجزأ ومنغلق الى عالم ذي وحدة نسبية: شمولية وتزامن.

ان عالم سنة ١٧٥٠ لم يكن فيه شيء من هذا.

لا تزامن، والسبب بديهي. ان الاختراعات التقنية التي اتاحت هذه الفورية كانت ما تزال منتظرة: فلم تكن معروفة ثورة وسائل الاتصال التي حققها اكتشاف واستعمال الكهرباء والموجات، ولا ثورة وسائل النقل.

في منتصف القرن الثامن عشر، كان الانسان ينتقل على قدميه او على ظهر الدابة. ان سرعة الجواد وسرعة السفن الشراعية هي التي كانت تتحكم بوسائل الاتصال، وهي التي كانت تحد من نقل الأخبار والأفكار، وبها كانت تقاس المسافات. فالى جانب المسافة الموضوعية،

المسافة التي تقدر بالأرقام، كانت المسافة النسبية التي تختلف باختلاف التسهيلات والظروف المادية، اكثر أهمية بالنسبة الى علاقات جماعات البشر. ولم يعد يهم اليوم، ان خمسة آلاف أو ستة آلاف كيلو مترٍ تفصل أوروبة عن الولايات المتحدة، اذ تكفي اليوم عدة ساعات لاجتيازها، في حين كان يجب، في أواخر القرن الثامن عشر شهران كاملان، لذهاب الرسائل وعودتها، وكذلك الأخبار، والتعليمات الدبلوماسية. وقد دام الأمر على هذا المنوال حتى اواسط القرن التاسع عشر. هذا الانتقال من مدة طويلة الى مدة قصيرة جداً يدل على ضخامة التحول. ان السفينة اكثر سرعة (وهذا ليس بالسبب الوحيد) من هنا نشأ تقدم التجارة وتفوقها وكذلك غالباً التقدم السياسي للدول البحرية على الدول القارية: ان البحر يوصل اكثر مما توصل الأرض.

وإذن يبدو العالم، الى حدٍ ما، لمعاصري سنة ١٧٥٠ اكثر اتساعاً وامتداداً بما لا يحد، مما هو اليوم. وبعدها اخذ العالم يضيق. ويمكن القول، لتمييز هذه العلاقة بين الانسان والفضاء، بين البشرية والأرض المسكونة، بأن الانسان كان يومئذ بعيداً عن الانسان. هذه الحقيقة تجر وراءها آثاراً متنوعة.

الآثار السياسية: من جراء هذا التباعد يصعب اكثر تشكيل مجاميع سياسية دائمة، وصعب أكثر على الحكام التحكم بشعوبهم. فحكم على الامبراطوريات الكبيرة بالتفتت. ولم تعد القارات قادرة على توليد وحدات سياسية. والتجمعات السياسية اصبحت بالتالي أكثر ضيقاً.

في القرن الثامن عشر، لم يكن الناس بعيدين عن الزمن الذي اضطر فيه الملوك، لكي يطاعوا، الى السفر والانتقال من اقليم الى اقليم لإحلال سلطتهم في مقاطعة مضطربة. وبدلاً من الملك، كان مبعوثوه يجوبون المملكة. فاوجد ريشيلو المراقبين الاعلين الذين كانوا يتجولون: وبصورة تدريجية، اوكلت اليهم مهمات اضطرتهم الى المكوث في مقاطعات مجمعة، الا ان المراقبين، كانوا في الأساس، في الملكيات الادارية ورثة « المبعوثين الاعلين » (missi dominici) في امبراطورية شارلمان.

في القرن السادس عشر كان الملوك يتنقلون من مقاطعة الى مقاطعة ليقيموا في كل منها برهة، على الرغم من ان فرنسا كانت من أوائل البلدان التي استطاع فيها الملك التخلي عن هذه المهمة التجوالية للسلطة. تدل على ذلك الأماكن التي كانت توقع فيها الأوامر الملكية: العديد من النصوص الادارية الكبرى، من القرن السادس عشر، كانت تعرف باسم المحطات الملكية ، قصر اللوار او الجوار الباريسي . وبالتدريج ، أخذت تبرز ظاهرة جديدة : بروز ملكيات ثابتة مكانياً نتج عنها غالباً ولادة عواصم اصطناعية : مدريد فيليب الثاني ، فرساي لويس الرابع عشر ، وفيما بعد مدينة بطرس الأكبر : بطرسبورغ .

الحادثة لم تَعْدُ ان ترسم على الخارطة ظهور شيء جديد في النظام السياسي: امكانية قيادة بلد من نقطة معينة، وظهور شكل جديد من الحكومات التي تحكم من بعيد وحكومة مصغرة محصورة -Gouverne

ment de cabinet. الملك يحكم شعبه من خلال وزارته الصغيرة. انها استبدال الحكومة الشخصية، بالمعنى الضيق، التي كانت تستدعي الاتصالات الشخصية، بحكومة تحكم بواسطة الرسائل، بحكومة تحكم من بعيد، لأن الفضاء اخذ يضيق. في القرن الثامن عشر، كانت الظاهرة في بداياتها: ان منتصف القرن الثامن عشر لم يسجل، من هذه الجهة، شرخاً أو قطيعة، بل مجرد انتقال عبر تطور بطيء.

النتائج الاجتماعية: قلّما يخرج الأفراد من حيز ضيق. انهم يعيشون ضمن اطار محصور: قرية، بلدة محدودة جغرافياً. والعدد الأكبر قلما تجاوز حدود القضاء أو المديرية ويجهل بقية العالم. انه بالتالي موضوع تحت تبعية دقيقة جداً، داخل هذه المجموعة.

النتائج الاقتصادية (للتذكير): كانت الأسواق محدودة. وكان على وحدات الانتاج ان تستكفي ذاتياً. انه هُو، هُو، اقتصاد الحد الأدنى، حيث يجب تقريبا انتاج كل ما يلزم، لأن المبادلات كانت شبه معدومة.

ولم يعرف عالم القرن الثامن عشر ايضا الوحدة. اذ لم تكن اقسام المسكونة قد اتصلت ببعضها البعض. لقد كان بعضها يجهل البعض الآخر. انها تتجاهل حتى وجود بعضها البعض. قلة كان الرجال اصحاب الرؤية الشاملة للكرة الأرضية. اليابانيون او الصينيون كانوا يعرفون جيداً جيرانهم وكانوا قادرين على تكوين فكرة عن الشرق الأقصى، ولكنهم كانوا على جهل تام تقريباً بما تبقى. حتى الأوروبيين لم تكن لديهم الا فكرة مجزأة وغامضة عن جُماع البشرية.

لقد كان العالم وكأنه يتألف من بشريات منفصلة. تتبادل فيما بينها، ولكن تبادل محدود ومتقطع، وعرضي، وتحت رحمة تيارات التجول. كان التجار العرب، على حفافي المحيط الهندي، قد وصلوا بين الهند وأفريقيا الشرقية وماليزيا. وفي أفريقيا كانت القوافل تربط بانتظام، بلاد المغرب بأفريقيا السوداء. ولكن هذه المبادلات ظلت محصورة جداً، ولا تكفي لاعطاء رؤ ية شاملة عن القارة الأفريقية أو عن المحيط الهندي.

٢ ـ مراحل اكتشاف العالم : من الاكتشافات الكبرى الى احتلال الفضاء : المأثرة الجغرافية

في هذه الأثناء، يهم ان نسجل انه في منتصف القرن الثامن عشر اخذ هذا الوضع يتغير. وكان ذلك احدى نتائج الاكتشافات الكبرى وما تبعها منذ بداية الأزمنة الحديثة. في سنة ١٧٥٠ كان الناس، بنوع من الأنواع، في منتصف الطريق بين فجر الأزمنة الحديثة والوضع المتميز اليوم بالشمولية، والوحدة، والفجائية. ان المعرفة بجغرافية الكون قد أدت ، سنة ١٧٥٠، الى تقدم كبير، بمبادهة من الغربيين. ان الأوروبيين هم الذين شرعوا في وضع نظام موحد للمعرفة، ليصبحوا بعد ذلك روَّاد اكتشاف العالم. ان المأثرة الجغرافية قد كتبتها بعض البلدان الأوروبية. ولم يستطع اي حدث ان يطبع بطابعه وجه عالم اليوم وذلك بوسمه كل البلدان بميسم حضارة، هي الحضارة التي قامت في الطرف الغربي من أوروبا.

لماذا الأوروبيون؟ انه سؤال من أكثر الأسئلة اثارة للاهتمام، ـ ومن أكثرها استعصاء على الجواب. وكما هو دائماً، في مثل هذا المجال، انها الظروف تجمعت: اننا نحترس من الاستسلام للاغراء التبسيطي القائل بتمييز نمط من الأسباب على حساب نمط آخر.

بعض العوامل هي فكرية أو اخلاقية: لقد رغب الأوروبيون، وتصوروا امكانية اكتشاف العالم: حشرية، رغبة في المعرفة، توسيع حدود العالم المعروف. والأسباب علمية خالصة، منذ منتصف القرن الخامس عشر، بالنسبة الى البرتغاليين الذين احاطوا بالملك هنري الملقب بالبحار. الى هذه العوامل العلمية تضاف اخرى، وهي أيضا خالصة من كل مطمع، وذات طابع ديني: مسكونية المسيحية، والرغبة في حمل الرسالة الانجيلية الى أبعد حدود الأرض، تمشياً مع أقوال المسيح قبل « صعوده ».

ويجب أيضاً الالتفات الى البواعث الكسبية: البواعث التجارية: البحث عن طرق جديدة موصلة الى ثروات آسيا. بواعث سياسية: الرغبة في السيطرة لدى الدول، والمنافسة فيما بينها بعد نقلها من أوروبا الى المسارح الخارجية. وقد عملت البلدان الكشافة الأولى على الاحتفاظ بسرّ اكتشافاتها، حتى انها عملت على القضاء على البحارة الأجانب الذين خاطروا في السير على نفس الطرق. ولكن هذه البواعث المختلفة لم تكن تؤدي الى الاكتشافات بدون توفر الوسائل ايضا.

الوسائل العلمية: لقد اتاح كمال الأدوات الملاحية رسم خرائط، ووضع التقاويم، وهذا التقدم مرتبط بعلم الفلك وعلم مسح البحار. ان تقدم اوروبا الغربية العلمي هو احد العوامل الأكثر حسماً.

الوسائل التقنية ايضاً: كانت السفينة الوسيلة العادية للاستكشاف. وحتى حين تحققت الثورة في النقل، خلال القرن التاسع عشر، المتميزة باعتماد البخار في السكك الحديدية، كانت الأرض اقل قبولاً للتنقل من البحر. فاتساع اليابسة، وتضاريسها، وعدائية سكان البلاد، جعلت من القارة عائقاً مستعصياً تقريباً، في حين كانت البحار توصل بين الشواطىء المتقابلة. وهكذا تحقق زمنياً تقدم البلدان البحرية على البلدان القارية.

فبعد ازدهار البحار المغلقة الذي تميزت به اواخر القرون الوسطى، والذي جرى لصالح الموانىء الايطالية: جنوة، البندقية، وموانىء البلطيك، انتقل محور النشاط الإبحاري لصالح الشواطىء البحرية من أوروبا الغربية. فكان أولاً الطرف الجنوبي الغربي - شبه الجزيرة الايبيرية، والبرتغال - هو الذي تقدم على طول الشواطىء الأفريقية قبل ان يجتاز الرأس [رأس الرجاء الصالح] ليكتشف الهند. ثم جاء دور اسبانيا، التي، بضربة واحدة، اجتازت الأطلسي. واستفادت البرتغال واسبانيا من هذه الأسبقية فاقامتا امبراطوريتين استعماريتين اتسعتا - بحسب مستوى، ذلك العصر، ومع الأخذ في الاعتبار المسافة البعيدة - اتساعا مدهشاً.

وما ان جاء القرن الثامن عشر حتى تهاوت هاتان الامبراطوريتان. فخلفتهما فرنسا وانكلترا، والمقاطعات المتحدة [هولندا. .] وحتى البلدان السكندينافية. واستقر السويديون، في القرن السابع عشر، في بعض نقاط من اميركا الشمالية. ونجد اليوم في بنسلفانيا مستوطنات سويدية سبقت مجيء الانكليز. وقبل ان تسمى نيويورك، كان اسم الحاضرة الأميركية الأولى نيو امستردام: لقد اقام فيها الهولنديون الأوائل، محطتهم.

وبعد ذلك بكثير انضمت المانيا وايطاليا الى مجموعة الدول الاستعمارية، ولكن بعد ان تحققت لكل منهما الوحدة السياسية. ونتج عن مجيء الدولتين متأخرتين، في السباق على المستعمرات، انحراف في توجه سياستهما الدولية.

وتنحصر بهذه الدول القلة، لائحة الذين لعبوا دوراً مهماً في اكتشاف العالم والاستيلاء عليه. ولروسيا أيضاً مكانها في اللائحة، الا ان توسعها كان ذا طبيعة أخرى: انها قارية وتوسعها قد تم على حساب جيرانها. لقد توسعت روسيا في آسيا بنوع من تمديد اراضيها الخاصة، وليس كما هو حال البلدان السالفة الذكر، عن طريق قفزة عبر المحيط باتجاه بلدان تفصلها عنها آلاف الكيلومترات.

هذا الاستعراض التاريخي القصير فيه تعليم. فاذا كان الأوروبيون ذوي أسبقية، فليس كل الأوروبيين كذلك: أسبقية اوروبا الغربية، وتوسع مركزي. وبالنسبة الى علاقات أوروبا بالعالم، انها فصل

أساسي في التاريخ الأوروبي، توجد اوروبتان مختلفتان: واحدة لعبت دوراً حاسماً، أما الأخرى فغير موجودة: هاتان الأوروبتان تتطابقان مع نمطين من المجتمعات. هناك مجتمعات بحرية - وبصورة مؤقتة فلنعتمد هذه التسمية - تتميز بتنظيم اكثر مفارقة، ذي بورجوازية متعددة وناشطة، واقتصاد تحتل فيه التجارة الخارجية مكانة مرموقة، وهناك مجتمعات قارية ارضية خالصة تقريبا، حيث الاقتصاد زراعي خالص. وربما اذا سحبنا هذا التمييز، على صعيد الأشكال السياسية، فقد نكتشف بعض العلاقة المتبادلة بين هذه الثنائية الجغرافية، وهذه الأنماط من المجتمعات والأنظمة.

وهكذا بفضل المبادهة الأوروبية تم اكتشاف بقية العالم. ان اوروبا هي التي بدأت باقامة علاقات بين قارة وقارة، وهي التي استفادت من شبكةٍ من المعلومات ورثها عالمنا الموحد اليوم.

وان انتقلنا الآن الى بلدان اخرى ومن البلدان المكتشِفة الى البلدان المكتَشَفَة فاننا نلاحظ ان المعرفة بدأت، بالشواطىء حيث شَطَّطَ البحارة الرواد، وان هذا الاكتشاف لم يتم وفقاً لترتيب منطقي، او الأقرب فالأبعد: ان وجه الأرض المقابل لأوروبا عُرِفَ قبل انتهاء الاكتشاف الداخلي للبلدان الأقرب. وهكذا عرف العالم الجنوبي، و«المتقاطرات» (antipodes)، اي المنطقة الواقعة على الطرف الآخر من الكرة الأرضية، المقابلة لأوروبا، قبل اكتشاف أفريقيا الوسطى. وانه حوالي السنوات ١٧٧٠ - ١٧٧٥ اكتشف الرواد البريطانيون والفرنسيون: كوك، ولابروس، وبوغنفيل، الأرخبيل المحيطي الذي

منه تاهيتي. وبعد قرن فقط اكتشف الرواد العظام امثال برازا، وليفنغستون، وستانلي، منابع الزامبيزي والحوض الداخلي لنهر الكونغو.

وفي أواسط القرن الثامن عشر، كانت ما تزال هناك غوامض، ونواقص كبيرة، تظهر على خارطات ذلك العصر كبقع بيضاء كتب فوقها «أراض مجهولة». وكانت مشاكل كثيرة تقلق خيالات الجغرافيين، ومن بينها مشكلة «الممرات»: الممر الشمالي الشرقي والممر الشمالي الغربي اللذان يمكنان من الانتقال، بواسطة البحر الحر، من الأطلسي الشمالي الى المحيط الهادىء عبر شمالي القارة الأوروبية الآسيوية أو شمالي القارة الأميركية. وكانت حجة شاتوبريان لسفره الى اميركا سنة ١٧٩١ هي اكتشاف الممر الشمالي الغربي. والأحجية الأخرى، منابع الأنهار الكبرى الأميركية والأفريقية فالنيل والكونغو، والنيجر والزامبيزي أو الأمازون، كانت مصباتها معروفة، وبعض من أقسام مجاريها الداخلية، دون امكان رسم المجرى كاملاً. في القرن التاسع عشر استطاع الرواد، بصورة تدريجية حل هذه المعضلات المختلفة.

هذا الاكتشاف التدريجي يشكل فصلاً من التاريخ العام، الذي يمس بصورة مباشرة تاريخ البشرية الفكري والسياسي، كما يمس أيضاً التاريخ الفكري الخالص، لأنه يقيس تقدم المعرفة والتاريخ السياسيين: ذلك ان الاستعمار لحق الاكتشافات وسار على اثرها.

وشكل النصف الثاني من القرن الثامن عشر مرحلة حاسمة من

هذا التاريخ. فخلال عدة عقود تغير الوضع بسرعة. وكان حب المعرفة العلمي متأججاً: انه احد مكونات حركة الأنوار ـ وعلى نفس الخط تقدمت التقنيات وقدمت للناس وسائل اكثر سرعة، واكثر اتقانا، واكثر فعالية لإرضاء فضولهم. وحرص كل نوع من الحملات على سلب الأرض أسرارها التي كانت تحتفظ بها. ان الوجه المغطى من الأرض، وقفا العالم المعروف، المحيط الهادىء، والأرخبيلات كانت تثير الفضول بشكل خاص. وانطلقت عدة حملات بحثاً عن القارة الجنوبية، التي كانت تعتبر انها تعادل حجم الأرض الناتئة من نصف الكرة الشمالي. وعشية الثورة الفرنسية، كانت العلاقة بين الأقسام المعروفة من الكرة الأرضية والأقسام غير المعروفة غير ما كانت عليه في سنة ١٧٥٠.

وعند مفصل القرنين (١٧٨٩) اقترنت الحملة العسكرية على مصر، بحملة حقيقية علمية، شكلت نموذج تقص وبحث. واذا كانت الحملة على مصر قلما عدلت في معرفتنا للجغرافيا ـ نظراً لأن مصر كانت معروفة ـ فقد كشفت عن بعد آخر، هو ماضي البشرية. لقد أخذت البشرية تستكشف ماضيها بالاكتشاف المفاجىء للثروات المطمورة في بومبي وهركولانم. انها مرحلة اخرى من البحث يقوم بها العقل البشري منذ قرنين، العودة الى منابع تاريخ ما بين سنة ١٧٥٠ و ١٩٧٤، عرف الانسان قياس مجاله الفضائي. اننا نعرف اليوم، ماضي البشرية بصورة أفضل، من معرفتنا له قبل قرنين. وقد عثرنا على العديد من الحضارات الزائلة.

في القرن التاسع عشر، حلَّ الاكتشاف عن طريق البر محل الاكتشاف البحري، او انه اكمله. وتوغل الرواد، منطلقين من بلاد، سبقت لهم معرفتها، نحو عمق الأراضي وحاولوا ان يعيدوا تكوين عناصر المجهول. وسوف نعرض فيها بعد للنتائج السياسية والاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية لهذه الاكتشافات. في اميركا الشمالية، كان الاندفاع نحو الغرب: فبعد ان استولى جيفرسون على لويزيانا (١٨٠٣) أرسل مباشرة حملة نحو الجبال الصخرية: اتباع وادي الميسوري، واكتشاف الجبال الصخرية، وكاليفورنيا، تم الاتصال بين الشرق والغرب من الولايات المتحدة في أواسط القرن التاسع عشر. وفي آسيا الوسطى استمر التقدم بمبادهة من الروس. وفي مطلع القرن التاسع عشر، كان عشر القارة لمَّا يكد يعرف بعد. وفي مطلع القرن العشرين، ظل القليل من المناطق غير مكتشف. واتجهت حملات قطبية تتضمن انكليزاً واميركاناً ونروجيين نحو القطبين: سنة ١٩٠٩ نحو القطب الشمالي وسنة ١٩١١ نحو القطب الجنوبي. وامكن القول عشية الحرب العالمية الأولى ان البشرية قد توصلت الى معرفة شبه كاملة بالكرة الأرضية.

٣ ـ بداية زمن العالم المنتهي

التجربة ما تزال حديثة: جيلان من البشر فقط حصلا عليها. عندها فقط بدا ما سماه فاليري(Valery)« زمن العالم المنتهي » في محاولة ايحائية كتبت في هذه الحقبة ووضعت في « نظرات حول العالم

المعاصر ». ويفهم بكلمة « المنتهي » معنيان: انه عالم اكتمل، الا انه بذات الوقت محدود. اذ حتى ذلك الحين كانت الأماكن أوفر من البشر القادرين على إشغالها. ان العالم المعروف اصبح يتطابق بعدها مع العالم أجمع. لقد زال الطلاق بين العالم الموضوعي كما هو موجود والعالم كما كانت البشرية تعرفه.

إن الانسان بدأ يشعر بالضيق والحصر، رغم وجود المساحات الشاسعة التي يجب الاستيلاء عليها واستصلاحها. ان البشرية، على العموم، كانت في نفس وضع الفلاحين في بلاد تشكو من جوع الى الأراضي، عندما يكون هؤلاء أكثر من الأراضي المتاحة.

ان الانتهاء الكامل من اكتشاف العالم كان احد العناصر التي تضافرت فأذكت الخصومات بين الأمم وساعدت على ولادة الامبريالية. وتنازعت الدول الكبرى على الأراضي التي لم تكن بعد قد امتلكت، تنازعا زاد في حدته انها كانت الأخيرة. وحقدت الدول الاستعمارية المتأخرة، ايطاليا والمانيا، حقداً مزدوجاً. وليس من باب المصادفة ان تقترن نهاية الاكتشافات ببروز الحروب العالمية. واخذت سلسلة من المشاكل تظهر الى الوجود بصورة تدريجية بدأنا نحن نستشعرها سلفاً: انعدام الأراضي، تزويد المدن بالمياه، الهواء، وكلها مسائل سوف تصبح من نصيب بشرية الغد.

الا ان البشرية اذا كانت قد بلغت اطراف الأرض، فان تاريخ الاكتشاف لمّا يقفل بعد. فعلى سطح الكرة الأرضية بالذات توجد

احاجي. اذ هناك بشكل خاص البعد الثالث: العامودي. ولن يفهم المعنى التاريخي للاكتشافات الأحدث، الا بعد وضعها في بُعْدٍ ذي أمد بعيد، يعرضها وكأنها الفصل الأكثر حداثة في تاريخ بدأ مع تاريخ البشرية.

والبعد الثالث: الاستيلاء على رؤوس الجبال وعلى أعماق البحار واكثر منها الاستيلاء على الفضاء. ان غزو الفضاء الخارجي هو امتداد للمأثرة الجغرافية المنفذة منذ عدة قرون. والانسان بعد ان دار حول الأرض، نقل الى خارج الكرة الأرضية حبه للمعرفة وفضوله والوسائل التقنية التي عرف كيف يصنعها.

لقد تجاوزت القرن الثامن عشر لكي احدد الرؤية. اننا بالتأكيد لسنا هنا في سنة ١٧٥٠: يومها لم يكن العالم موجوداً كوحدة. فقد كانت هناك بشريات منفصلة وغير مترابطة. لقد بدأ العالم يومئذ كتراكم مجتمعات غريبة عن بعضها البعض. فقد كانت هذه المجتمعات اكثر انفصالاً عن بعضها البعض، من اليوم، بسبب فقدان وسائل الاعلام والاتصال. لقد كانت المجتمعات تسير في خطوط متوازية ويتجاهل بعضها بعضاً. فالفرنسيون مثلاً لم يكونوا يعرفون شيئاً كثيراً عن اليابانيين وبالعكس. ولكن هذه المجتمعات، مع ذلك، كانت اقل تنافراً، بعضها من بعض، من اليوم: بين الواحد والآخر كانت مشابهات ومماثلات. بل كانت المشابهات اقوى من الفروقات. ان البشرية لم تكن بعد قد سارت في الدروب المتنافرة.

اليوم بين المجتمعات المتطورة والأقل تطوراً تحفر هوّات من شأنها ان تثبط الهمم وتقضي على جهود أولئك الساعين الى القضاء على الفروقات. في القرن الثامن عشر، لم يكن الفارق بعيداً كاليوم بين مستوى واسلوب معيشة الحضارات الأكثر رفاهية ومستوى واسلوب معيشة البلدان البدائية. لقد كانت تشترك كلها بالرابط بالأرض، وباقتصاد ريفي بصورة رئيسية. لقد كانت المجتمعات ما تزال ترتكز على الوتائر الطبيعية وعلى استثمار الأرض.

٢
الأعمار

١ ـ البعد السكاني

لقد تكلمنا عن البشرية، وعن بشريات. فكم كانت تمثل عددياً؟ كم كان مجموع سكان المعمورة سنة ١٧٥٠، وكيف كان الناس يتوزعون على الأرض؟ بعد البعد الجغرافي هناك البعد السكاني (الديموغرافي). هذا البعد قد درس منذ عهد قريب لذاته فاعطى علماء الاجتماع والمؤرخون للعامل السكاني العناية التي يستحقها. ومع ذلك فهو معطى أساسي ويتحكم بصورة واسعة نوعا ما بالعوامل الأخرى. لا يمكن ان نجري دراسة موضوعية للتطور السياسي والعلاقات بين البلدان، دون أن نأخذ في الاعتبار العدد. انه الركيزة لكثير من الأشياء الأخرى، بالنسبة الى الدول، تشكل القوة العددية الشرط الذي بدونه تفشل المشاريع الأكثر اتساعاً. ان التطور السكاني لمجتمع ما له آثاره على المظاهر الأخرى في حياته، الايجابية والسلبية. ولهذا يكون وصفنا لأوروبا وللعالم عشية الثورة الفرنسية غير كامل ان لم نعرف كم كان عدد السكان وكيف كانوا يتوزعون داخل الوحدات الأرضية.

واذا كانت المسألة اساسية فان الجواب يبقى غير واضح. ان المعلومات المتوفرة لدينا مجزأة. اننا نجهل بدقة عدد الناس. وكان المعاصرون يومئذ اكثر جهالة بهذا. ومهما بدا هذا مستغربا، فاننا نملك نحن معلومات افضل من معلومات المعاصرين يومئذ. ان المعرفة المتمادية قد ازدادت.

في ذلك العصر، كان الاهتمام قلّما استيقظ بالنسبة إلى علم السكان. فحتى ذلك الحين قلّما اهتم الحكام باحصاء رعاياهم. وكان التفكير بان الانسان هو عنصر ثروة بالنسبة الى الاقتصاد والى قوة الدولة، في بدايته. وشرع الملوك في انتهاج سياسة توطينية. وحاولوا أيضاً معرفة عدد رعاياهم. وعلى موازاة هذه الاعتبارات المصلحية أثار الفضول العلمي الاهتمام بدراسة السكان: ونشأ العلم السكاني في القرن الثامن عشر. انه مظهر آخر من مظاهر التقدم العلمي، بنفس مستوى الجغرافيا، وعلم الفلك، وعلم المياه والأمطار: وعرفت العلوم الاجتماعية أول انطلاقتها.

ان مناهجنا الديموغرافية في معظمها تعود الى النصف الثاني من القرن الثامن عشر. عندها أيضاً وضع بعض علماء الديموغرافيا المسائل التي ما تزال الى اليوم تشغل الأفكار الجماعية كمحاولة مالتوس حول السكان سنة ١٧٩٨.

وبذات الوقت الذي استيقظ فيه الاهتمام، ظهرت مناهج في البحث، هنا نجد أيضاً، كما بالنسبة الى الاكتشافات، التفاعل بين

الرغبة والامكانات، بين الدوافع والوسائط. حتى ذلك الحين كانت مناهج الاستقصاء نادرة ومفككة. فلم توجد يومئذ اية عملية تشبه عملياتنا الاحصائية الحديثة. فلم تقم أية دولة ـ وبصورة أولى لم تقم بانتظام ـ بأي نوع من التعداد المنهجي، أما الأسباب فمتنوعة نفسانية وتطبيقية. إذ بالفعل، كانت كل عملية احصائية تثير عداوة تشبه العداوة التي تبعثها الاستقصاءات الضريبية او الاقتصادية اليوم لدى التجار أو الصناعيين: لقد اقترنت العملية بفكرة طرح الضرائب أو تكوين الميليشيات، فبدت غير شعبية. فضلاً عن ذلك لم تكن الادارة الحكومية مجهزة لكي تقوم حتى القيام بمثل هذه العمليات.

وهكذا اضطر المعاصرون، يومئذ الى استعمال الوسائل غير المباشرة. فعن طريق هذه الوسائل غير المباشرة وعن طريق المقارنات كان يتم التوصل الى تقديرات تقريبية.

وكانت الأساليب متنوعة. منها الاستكمال والتعميم عن طريق التحرك السكاني، أي عن طريق الأرقام السنوية للولادات والوفيات، مع الأخذ بالاعتبار ما كان يعتقد من طول حياة الفرد الوسطية. وهكذا كان يقدر تخميناً عدد السكان للبلد المعني. وهناك اسلوب آخر يقوم على تعداد المنازل، أي المساكن، ثم ضرب عددها بمعدل (معامل) ـ المعدل الوسطي لعدد سكان المنزل الواحد.

وبالتالي لم يكن المعاصرون ـ وليس فقط الفضوليون المحبون للاحصاءات أو المولعون بالديموغرافية، بل وأيضاً الادارات العامة

والحكام - يعلمون عدد سكان فرنسا وانكلترا واسبانيا. تصور ماذا يعني هذا: ان الحكومات حتى الأكثر اطلاقية، اي تلك التي لم تكن شرعيتها مشبوهة على الاطلاق، كانت في عملها اليومي، أقل تسلحاً من الحكومات الأكثر وهناً وضعفاً في القرن العشرين. لقد كانت تجهل، بحدود الملايين، كم كان عدد سكانها، أو مكلفيها، او الذين يمكن تجنيدهم. والملوك الأكثر اطلاقية لم يكونوا يعرفون عدد المشمولين بسلطتهم. وكان وضعهم مشابهاً لوضع دول اليوم الأكثر تخلفاً، التي لم تجر على الاطلاق تعداداً للسكان، وليس لها ادارة كفية تقوم به. كان ذلك حال فرنسا واسبانيا وكذلك الصين حتى سنوات خلت: حيث لم يكن يعرف عدد السكان الصينيين إلا بحدود المئة مليون.

ان معلوماتنا هي اذن ضعيفة. فاذا كان الوضع الذي أشرت اليه هو وضع البلدان ذات الحكم القوي فكيف الحال ببلدان أفريقيا الوسطى وأميركا اللاتينية، ومع ذلك، ومهما كانت هذه التقديرات ضعيفة وركيكة، فهي تعطينا فكرة عما كان عليه، حوالي سنة ١٧٥٠، وضع السكان وتوزيعهم ولننظر الى نتائج هذه التعدادات، مع الأخذ بهذه التحفظات المتعلقة بالأسلوب وبالتوثيق. ويمكننا ان نستخرج منها بعض المعلومات.

٢ ـ السكان وتزايدهم

يقدر العدد الشامل للبشر، سنة ١٧٥٠، بحوالي ٧٠٠ مليون. ولما

كانت هذه الأرقام بذاتها خالية من الدلالة، فمن المستحسن مقارنة هذا العدد بالعدد الحالي لسكان العالم. ان الاحصاءات الأخيرة، التي نشرتها منظمة الأمم المتحدة تدل على حوالي أربعة مليارات. وهكذا وخلال اكثر من مئتي سنة بقليل ازداد عدد سكان العالم أربعة أضعاف. وهذه النسبة تعطي فكرة عن مقياس التغير الطارىء، وتبرر تعبير « الثورة السكانية ».

وتزايد السكان لم يكن منتظماً ولا ثابتاً. والمنحنى اخذ يستقيم بصورة تدريجية مقترباً من العامودي. هذه هي بعض المعالم المتسلسلة من خمسين سنة الى خمسين سنة:

١٧٥٠ حوالي ٧٠٠ مليون
١٨٠٠ حوالي ٨٠٠ مليون
١٨٥٠ حوالي مليار و ١٠٠ مليون
١٩٠٠ حوالي مليار و ٥٤٠ مليون
١٩٥٠ حوالي مليارين و ٥٠٩ ملايين
١٩٧٦ حوالي أربعة مليارات.

من ١٩٥٠ الى ١٩٧٦ زاد عدد سكان العالم ملياراً ونصف المليار. هذه الزيادة خلال ربع قرن هي جنونية: انها تفوق لوحدها سكان العالم سنة ١٧٥٠.

ان اسباب هذا التطور الديموغرافي متعددة: منها ما يتعلق بتراجع الوفيات بسبب التقدم الصحي، ومنها ما يعود الى التحولات في بنيات

•الاقتصاد والمجتمع ـ وسوف تتاح لنا الفرصة لكي نذكر بالذات بعضاً من هذه الأحداث الكبيرة المرتبطة بالثورة السكانية، ويجب، في البداية، الالتفات الى أهمية الظاهرة. انها أحد الاحداث البشرية الأكثر اهمية الأثقل في نتائجها. ان مفاعيل هذه الثورة الديموغرافية متعددة وهي في جذور كل مشاكلنا المعاصرة.

٣ ـ التوزيع فيما بين القارات

في سنة ١٧٥٠ كان توزع السكان غير منتظم. فالى جانب المناطق الكثيفة السكان، كان البعض منها شبه خال من الناس. ثم انه منذ منتصف القرن الثامن عشر، لم يحصل التزايد في كل القارات بنفس الوتيرة، وسوف نكشف عن هذه التفاوتات في التوسع الديموغرافي.

والتفارق ملحوظ جداً بين العالم القديم ـ أوروبا، وآسيا وأفريقيا ـ والعالم الجديد ـ اميركا ـ الذي هو شبه فارغ. ويقدر انه في سنة ١٧٥٠ لم تكن القارة الأميركية كلها تعد اكثر من اثني عشر مليوناً (في سنة ١٨٠٠ قارب الرقم الثمانية عشر مليوناً) أي ٢٪ من سكان العالم.

وكانت هذه الملايين القليلة موزعة بغير انتظام. وكانت اميركا الجنوبية هي الأكثر عدداً إذ حوت ثلاثة أرباع سكان القارة الذين كانوا يعيشون جنوبي برزخ بناما، في الامبراطوريات الاستعمارية الاسبانية والبرتغالية. جماهير متنوعة بما لا يحد، اذ كانت تضم، بآنٍ واحدٍ احفاد السكان الأصليين المقيمين على هضاب سلسلة جبال

الأندس، وفي المكسيك، وورثة الفاتحين الأولين، الذين شكلوا بنية استعمارية فيها تتطابق الشرائح الاجتماعية مع فوارق الأعراق: فاضافة الى السكان الأصليين وجدت جماهير المستعمرين.

في أميركا الشمالية، كان الهنود الحمر قليلي العدد. وربما لم يكونوا يوماً أكثر من مليون في كل المساحة التي تحتلها اليوم كندا والولايات المتحدة. وكانت النواة من أصل فرنسي قليلة العدد: فعندما اضطرت فرنسا الى تسليم كندا ولويزيانا (١٧٦٣) قدر عدد الكنديين الفرنسيين بحوالي /٦٠٠٠٠/ نسمة. أما الباقون فقد كانوا جد متنافرين، من أصل يعود الى انكلترا والسويد أو الدانمرك أو من الأقاليم المتحدة. في سنة ١٧٥٠ كان عدد المستعمرين مليوناً في المستعمرات الثلاث عشرة التابعة للعرش الانكليزي.

وعن أوقيانيا لانعرف أي شيءٍ تقريباً. وقلَّما كانت معروفة سنة ١٧٥٠. علامة استفهام في مواجهة رقم لا يدل الا على مقدار مبهم: ربما مليون من السكان الأصليين.

وإذاً فمجموع السكان، في العالم تقريباً، وجد مجموعاً في أوروبا وآسيا وأفريقيا. ومع ذلك فالانسان كان بعيداً عن احتلال رقعته. عن أفريقيا قليلة هي المعلومات. يقدمون أرقاماً، ولكننا نفتقر الى الوسائل المثبتة. وقدم رقم ١٠٠ مليون، بالنسبة الى سنة ١٨٠٠، مع الأخذ بعين الاعتبار القسم الأكثر سكاناً من أفريقيا، أو أفريقيا البيضاء الممتدة من مصر حتى المغرب، أو أفريقيا المدن. انما يجب التذكير ان

سكان أفريقيا السوداء، ومنذ قرنين ونصف، اخذوا يتناقصون بفعل النخاسة التي جرت وراءها نزفاً ديموغرافياً.

هذا الحدث كانت له آثارٌ لا تحصى. انها الحركة الأولى الكبرى من حركات الهجرة في التاريخ الحديث. عشرة أو خمسة عشر مليوناً من الأفريقيين، ربما، اقتلعوا من قارتهم ونقلوا الى الولايات المتحدة. أول اضلاع المثلث: ان السفن كانت تنطلق من شواطىء الأطلسي محملة بزجاجيات يشتري بها التجار العبيد. والضلع الثاني: هو التوجه نحو شواطىء العالم الجديد حيث يباع العبيد. والضلع الثالث: بفضل ثمن البيع تعود السفن الى فرنسا وانكلترا محملة بالروم والسكر والتبغ. وهذا عنصر أساسي في ازدهار المرافىء الفرنسية والانكليزية الكبرى. ان الأبهة، والروعة الهندسية في بوردو ونانت، ترتكزان جزئياً على تجارة «خشب الابنوس». واستمرت النخاسة طيلة القرن التاسع عشر رغم حظرها ومنعها. فقد منعها مبعوثو الدول المجتمعون في فيينا سنة ١٨١٥، ومن اجل فرض احترام هذا المنع، احتفظت فرنسا وانكلترا لنفسيهما بحق التفتيش الذي كان في أساس العديد من النزاعات الدبلوماسية ومن حركات غضب الرأي العام.

وإذا كانت النخاسة قد انطفأت في القرن التاسع عشر، فإن آثارها استمرت في القارات الثلاث المعنية. فإذا كانت مصدر ثروة بالنسبة الى أوروبا، فقد كانت بالنسبة الى أفريقيا نزفاً هو في أساس الشح في الرجال الذي ما تزال اقتصاديات عدة دول من أفريقية الوسطى تشكو منها. لقد خربت النخاسة المبادلات، وزعزعت اسس

المجتمعات الأفريقية، وحملت السكان الشواطئيين على الهرب نحو الداخل. اما في أميركا، فقد كانت النخاسة في أساس مشكلة السود، باشكالها المتنوعة: العبودية حتى حرب الانفصال، وبعد الغائها سنة ١٨٦٣ ظهرت بقاياها مع التمييز العنصري والدمج العرقي. وهذه المشكلة تطرح نفسها ثقيلة على الحياة السياسية في الولايات المتحدة.

وآسيا هي الأكثر سكاناً من كل القارات. وسكانها اكثر من سكان كل القارات الأخرى مجتمعة. ويقول آخر رجلان من أصل ثلاثة يقطنون في آسيا. وهذا ما يزال صحيحاً حتى اليوم، رغم تراجع النسبة. في سنة ١٩٧٥، كانت آسيا ما تزال تضم ٥٧٪ من سكان العالم. والنسبة انخفضت، خلال قرنين، بالنسبة الى آسيا، من ٦٤٪ الى ٥٧٪ والبلدان الأكثر سكاناً في العالم هي البلدان الآسيوية: الصين بأكثر من ٨٠٠ مليون والهند بأكثر من ٦٠٠ مليون. الهند وحدها اليوم تضم سكاناً اكثر مما كانت تضمه آسيا منذ قرنين من الزمن.

نستخلص من خلال هذه الأرقام سمة دائمة في التاريخ الديموغرافي: هذه السيطرة الجماهيرية في آسيا التي تجعل منها الخزان الأكبر للبشرية. لا يوجد شيء في العالم يشبه جماهير آسيا. وهذا الحشد من البشر، الريفيين والمدنيين. وسبعة من أصل عشرين مدينة كبرى في عالم اليوم هي مدن آسيوية: طوكيو، الأولى بسكانها الخمسة عشر مليوناً، شنغهاي، اوزاكا، بكين كلكتا وبومباي وسيول. وهكذا تحتفظ آسيا بالأسبقية سواء بالنسبة الى مجموع السكان ام

بالنسبة الى تجمع المراكز الحضرية [المدن].

وهؤلاء السكان موزعون توزيعاً غير منتظم طوال مساحة القارة الآسيوية فهناك مساحات شاسعة ما تزال صحراوية. والسكان يتجمعون فوق أطراف القارة، فيشكلون نوعاً من الاكليل مع الهند، وشبه الجزيرة الهندية الصينية، والصين والأرخبيل الياباني.

في سنة ١٧٥٠، قلّما كانت هذه الجماهير ذات وزن في ميزان القوى السياسية، رغم ان هذه البلدان ذات حضارات قديمة، مرهفة، وأحياناً حتى أسمى من حضارات الغرب.

ان أوروبا كانت أقل سكاناً من آسيا بكثير، واكثر من أفريقيا، واكثر من اميركا بكثير. ويقدر عدد سكان أوروبا، في سنة ١٧٥٠، بحوالي ١٤٠ مليون نسمة. من أصل مجموع ٧٠٠ مليون، أي ما يقارب الخمس.

رجلان من أصل ثلاثة يعيشون في آسيا. ونستطيع ان نضيف: رجل من أصل خمسة هو أوروبي. فإذا كانت أوروبا تأتي في المرتبة الثانية، بعيدة جداً عن آسيا، الا انها تفوقها في كثافة السكان.

ان رابط الكثافة يعطي اوروبا أوّلية لا تزاحمها فيها أية قارة: فهي صاحبة المعدلات الأعلى، وهناك مجال للظن بوجود اكثر من مجرد مصادفة بين هذه الكثافة وتوسع أوروبا. من المحتمل ان الأوروبيين وجدوا في هذه الكثافة احد الحوافز لتوسعهم عبر العالم شكلت أوروبا، فوق آسيا بكثير، احتياطياً من الرجال بدون حدود في القرن

الثامن عشر. فمن أوروبا وجدت الحركات النزوحية الكبرى منطلقها في القرن التاسع عشر: حوالي ٦٠ مليوناً من الأوروبيين هاجروا من أوطانهم. وبخلال القرن الثامن عشر، كانت الحركة محدودة فلم تطل الا بعض مئات الألوف من الأشخاص. ونذكر الأرقام:

- ٦٠٠٠٠ كندي من أصل فرنسي على شواطىء نهر سان لوران.
- مليون مستعمر مقيم في المستعمرات الثلاث عشرة الانكليزية.

وانطلقت الحركة الكبرى للهجرة بعد حروب الثورة الفرنسية وحروب الامبراطورية واتخذت ابعاداً ضخمة. ومع ذلك لم تمنع تزايد السكان الأوروبيين، تزايداً سريعاً، رغم النقص المتأتي عن هجرة ٦٠ مليونا منهم ورغم « انعدام الربح » عند ذريتهم الباقية. لا شك ان تزايد سكان اوروبا طيلة قرنين، كان اقل من تزايد سكان اميركا (من ١٢ او ١٥ الى ٤٤٠) ولكنه كان اكبر من تزايد سكان آسيا بأربعة اضعاف.

تلك هي الأرقام الجافة، موزعة على الكتل البشرية الكبرى. واخذ نصف كرتنا يتعافى، فتوفرت فيها كتل بشرية، ذات أرقام متوازنة تبعاً لاتساع رقعة الأرض.

ولكن هذه الكتل البشرية ظلت منفصلة، وظل التأهيل غير متوازن وغير متصل ومنغلقاً على ذاته. كانت هناك بؤر كثيفة منفصلة عن بعضها البعض، تتجاهل بعضها بعضاً: حتى امكانية اقامة علاقات فيما بينها كانت معدومة، نظراً للحركة البطيئة جداً التي كانت متاحة

للكتل البشرية يومئذ. هذا التباعد ساعد على بقاء الاختلافات البينة في ظروف المعيشة، وفي العقليات وفي الحضارات.

٤ ـ العالم : المكتظ بالسكان ، وبآنٍ واحد غير المأهول تقريباً

بالمقارنة، يبدو لنا عالم ١٧٥٠ قليل السكان: ٧٠٠ مليون بالنسبة الى أربعة مليارات حالياً. لقد كان يومها قليل السكان الا انه كان في بعض الأماكن مكتظاً بهم. وبدا، بالنسبة الى معاصريه، في أعلى درجات الاكتظاظ. ذلك ان مفهوم الاكتظاظ نسبي: انه الحصيلة المؤقتة لمعادلة تتغير حدودها باستمرار، بين عدد الناس وسبل معيشتهم. ولما كانت سبل العيش هذه ـ الموارد والعمل ـ غير محددة على الاطلاق: فهي تتغير وتتبدل ونحن نميل اليوم، بسبب التركيز على مشكلة الجوع، الى الاهتمام بالموارد على حساب الاستخدام.. ولكن منذ أربعين سنة خلت، وبسبب الأزمة الاقتصادية، وخطورة البطالة اخذ التركيز على مشكلة الموارد المعيشية يقل في حين اخذ الاهتمام بالاستخدام، وتدني الاستخدام يزداد. والحقيقة انه من الواجب الاهتمام بالأمرين معاً.

الموارد المعيشية

في اقتصاديات ما يسمى بالنظام القديم Ancien Régime[1]، كانت قدرة أي بلد على اعالة شعبها محدودة بحجم مواردها الغذائية

---

١ ـ وهو عهد ما قبل الثورة الفرنسية [الترجمة]

فمهما كانت درجة تطور البلدان فهي جميعاً كانت تخضع لذات القانون. ولم يظهر الفرق الا فيما بعد، ثم ترسخ فيما بين الاقتصاديات المتحررة من التبعية تجاه مشكلة الموارد المعيشية، وبين ثلثي البشرية اللذين ما يزالان حتى الآن، يعانيان من مشكلة الجوع كما عرفتها البشرية جمعاء منذ مئتي سنة.

سنة ١٧٥٠، كان حجم الانتاج محدوداً بقوة ضاغطة قاصمة بحسب الظاهر. وهذه الفرضية بدت حاسمة في النظام الديموغرافي السائد في كل مجتمع من مجتمعات « النظام القديم »: الكل كان يعيش في رعب من المجاعة. ولم يستطع أي مجتمع ان يكون بمنجاة منه. أيام « الثورة الفرنسية » كانت مشكلة المجاعة احدى أهم المشاغل اليومية الثورية: فالتموين المضطرب المختل، وقلق الشعب الباريسي، وتناقص المخزون كل ذلك كان يدفع الى مظاهرات عصيانية. وبدا التطابق بارزاً جلياً غالباً بين توقيت المصاعب التموينية، وتوقيت الحركات الثورية. وظلت فرنسا على هذا المنوال حتى عشية ثورة سنة ١٨٤٨. ويرى المقدرون ان فرنسا لم تصبح بمأمن من هذا الكابوس الا في أواسط القرن التاسع عشر، باستثناء، بعض الظروف الطارئة المرتبطة بالحرب، وبالهزيمة وبالاحتلال الأجنبي كما حصل بين ١٩٤٠ ـ و ١٩٤٤.

وهكذا، حتى منتصف القرن التاسع عشر، بالنسبة الى فرنسا، وحتى قبل ذلك بقليل بالنسبة الى انكلترا، وبعد ذلك بكثير بالنسبة الى بقية القارة الأوروبية، وحتى أيامنا الحاضرة، بالنسبة الى غالبية

القارات الأخرى، ما زالت حياة الجماهير، وامكانات التزايد الديموغرافي فيها، محكومة، وموقوفة على انتاج الحبوب وعلى غيرها من العوامل. فالجميع واقعون تحت رحمة موسم سيء، وعوادي الطقس، وصيف ممطر، أو شتاء متأخر. ومن الأمثلة المعروفة، مثل ايرلندا سنة ١٨٤٦، حيث قضت المجاعة على نصف مليون انسان، واضطرت نصف مليون آخر الى الهجرة. وعلى حساب هذا النقص العنيف استطاع الآخرون البقاء. اننا ندرك، بفضل مَثَلِ هذا البلد الزراعي تماماً، حتمية العوامل الجوية وأثرها في الحد من الكفاءة الزراعية، وبالتالي، في عدد السكان.

في القرن الثامن عشر، وفي نقاط متميزة، اخذ الناس يتخلصون من هذه التبعية. فقد عملت الثورة الزراعية، والتقدم في علم الزراعة، واكتشاف البريطانيين لامكانية دمج تربية المواشي بالزراعة، والتخلي عن نظام اراحة الأرض، وبذات الوقت، استرداد ثلث الأرض، على فتح باب الأمل امام ابعاد غير متوقعة.

الاستخدام

لا يكفي وجود الغذاء للجميع. بل يجب أيضاً ان يكون لدى من ليس لديهم أراضٍ ان يكسبوا معاشهم، وان يحصلوا على الموارد التي تمكنهم من تغذية أنفسهم. وقد تميز الوضع، في ايام « النظام القديم »، في أغلب البلدان الأوروبية، بوفر في اليد العاملة. لقد سبقت الثورة الديموغرافيا الثورة الصناعية. وبقول آخر. لقد سبق تزايد السكان تزايد امكانيات الاستخدام. ان جماهير عديدة من

المعوزين كانت تتكاثر وتنتظر العمل.

وخشية تكرار هذا النوع من المقارنة حتى حدود الاشباع ـ الا ان المقارنة وحدها تستطيع ان تخرجنا بما فيه الكفاية من بلدنا، فلا نعزي الى فرنسا وانكلترا القرن الثامن عشر حقائق أيامنا هذه ـ ذلك ان هذين البلدين عرفا يومئذ حالة تشبه حالة ايطاليا الجنوبية الغنية باليد العاملة، فكانت الاقتصاديات الصناعية في أوروبا الشمالية تجد معيناً ضخماً للتزود بالعمال. هذه المجتمعات كانت مكتظة بفائض من السكان: الشذاذ، المعوزين، المتنقلين من قرية الى قرية او المجتمعين في ضواحي المدن الكبرى. ان ما يسمى بالطبقة الرابعة يتكون من هؤلاء الشذاذ. ان عددهم بالملايين. ونسبتهم من سكان باريس هي الربع أو الخمس. وفي بلد أخرى، حيث لا يستقر الأمن العام بشكل فعال، كما كان الحال في الملكيات المطلقة، هذه الجماهير من الشغيلة العاطلة عن العمل كانت تقوم بقطع الطرق. ان اللصوصية كانت نتيجة البطالة، في ايطاليا، وفي دول الكنيسة، وفي مملكة نابولي (في كالابرا) وفي اليونان واسبانيا.

وكان لا بد من انتظار الثورة الصناعية وآثارها، حتى تُمْتَصَّ، في أوروبا على الأقل زيادة السكان بصورة تدريجية. ولكن جميع البلدان السائرة في طريق النمو تعاني من هذه المشكلة. سواء كانت في أفريقيا أو في أميركا اللاتينية. هذه الجماهير البائسة، المتجمعة في الضواحي والمدن التنك، والخرائب(Favellas)، هي الأخت الشقيقة لما كان يسمى بالفحامين والشذاذ، في أوروبا الغربية لمنتصف القرن الثامن عشر.



٣
التنظيم الاجتماعي للنظام القديم

لقد رأينا على التوالي، الأرض، دون الناس، ثم عددناهم واحصيناهم ووزعناهم في الأرض. ولكن الناس ليسوا أفراداً معزولين: انهم ينتمون الى مجموعات، ويعيشون في المجتمع. واذن يجب وضعهم في اطار الكتل السياسية والاجتماعية التي يشكلونها. وهذه النقطة الثالثة تستوقفنا اكثر من النقطتين السابقتين، لأنها تشكل قسماً من جسم دراستنا بالذات.

١ ـ مبادىء كل تنظيم اجتماعي

يؤخذ الناس ضمن مجموع من العلاقات الاجتماعية تتفرع عن سكناهم، وعن حالتهم المهنية، وعن طبيعة نشاطهم وأيضاً عن المفاهيم التي تلهم المجتمع. انهم يشكلون اهراماتٍ من التجمعات المتراكمة، المحاطة باطار من المذاهب الاجتماعية.

كل مجتمع متميز: وهذا الزعم لا ينطبق فقط على مجتمعات « النظام القديم » بل أيضاً على المجتمعات السابقة وعلى المجتمعات المعاصرة. ولا يوجد مجتمع موحد الشكل داخله يحل الأفراد بعضهم

محل البعض الآخر. كل مجتمع يتحلل - وينتظم - في عدد، من المجموعات الوسيطة بين شتات الأفراد والمجتمع الشامل. وهذا الأمر يتم لأسباب عملية: وهذا التفارق، وان لم يكن له مبرر، تفرضه على المجتمعات، الضرورات المادية، تلك التي تنبثق عن توزيع المهمات، وعن القانون القديم، قانون توزيع العمل المطبق في كل مجتمع. حتى في المجتمعات البدائية، هناك تمييز بين اولئك الذين يؤمنون أمن الجماعة ويحاربون، واولئك الذين يعملون، في ظل الأمن والحماية المؤمنين، لتأمين معيشة الجماعة.

هذا التمييز يجر وراءه فوارق اخرى في العادات الحياتية، والآداب، والقوانين. فحظر العمل على النبلاء، حظراً كانت عقوبة مخالفته نزع الرتبة، هو من نتائج هذا التمييز ومن مفاعيله القانونية. وتتعلق بالفرق في الوظائف، المفروض لضرورات عملية، فروقات اخرى، من حيث الاعتبار، ومن حيث الوضع القانوني، وكلها تنطلق من مفاهيم قائمة، ومن التصور الذي يكنه الأفراد بالنسبة الى العلاقات الاجتماعية، والى مفاهيم القيم الأخلاقية والاجتماعية. منها مثلاً، ان خدمة الله تقدم على كل النشاطات الأرضية التي تُبرر تقدم الأكليروس على السلكين الآخرين في مجتمع النظام القديم. انه تفريق في الوظيفة، اضفى الشرعية عليه تصور للعلاقة بين الروحي والزمني: وكذلك، الحكم المسبق الذي يعطي قيمة اكبر للنشاط الفكري على النشاطات اليدوية، هو في أساس التراتب الاجتماعي الذي يجعل المهن الحرة « والفنون الجميلة » فوق ما يسمى « بالفنون الميكانيكية » المتروكة لعملة من العبيد غالباً.

وهكذا كان التنظيم الاجتماعي حصيلة نوعين من العوامل على الأقل: الأولى تقنية واقتصادية (تقسيم العمل، توزيع المهام، التخصص المهني) والأخرى ثقافية، وفكرية وأيديولوجية وفلسفية. والمجتمع السوفياتي المعاصر، ولأسباب أيديولوجية ومادية، يصنف، في سلم الأجور، المفكرين والتقنيين، فوق كل فئة اخرى.

إن مجتمع «النظام القديم» ككل مجتمع هو التعبير عن هذين النمطين من العوامل. قلت «مجتمع النظام القديم». والواقع ان التعبير غير سليم، اذ لا يوجد بالفعل «مجتمع للنظام القديم»، كما لا يمكن الكلام اليوم عن مجتمع للقرن العشرين. اني اتحدى أياً كان ان يستطيع تقديم وصف صالح لكل المجتمعات التي يتألف منها عالم ١٩٧٨. ان مجتمع القرن الثامن عشر او مجتمع القرن العشرين هي تجريدات تبسيطية. وبوجه عام، هناك مجال للحذر، عند الكلام عن واقع اجتماعي او سياسي، بالمفرد: ان العدد الطبيعي في التاريخ وفي الواقع الاجتماعي هو «الجمع». واذا يجب الكلام عن «مجتمعات النظام القديم»، حتى ولو كانت هذه المجتمعات تتشابه فيما بينها أو تشترك في بعض السمات.

إنني لن استعرضها جميعاً، بسبب تنوعها بالذات. إنني سأحصر الكلام بالمجتمع الأوروبي، في «النظام القديم» وبصفاته الرئيسية. العديد من هذه الصفات ينطبق على المجتمعات الأخرى، التي سنتكلم عنها فيما بعد، عند درس العلاقات القائمة بين اوروبا والقارات الأخرى.

٢ ـ النشاطات المهنية

بعض المميزات الغالبة تعرف عن المجتمعات في اوروبا ذات « النظام القديم » وتسمح بوضع جدول بالنشاطات.

المجتمع الريفي :

منذ البداية، تجب الاشارة الى السيطرة الكاملة للمجتمع الريفي على المجتمع المديني، الحضري.

وكان ذلك ما يزال صحيحاً سنة ١٧٨٩ بالنسبة الى كل بلدان العالم. ولا يمكن القول بهذا في وقتنا الحاضر، حيث يمكن وضع تصنيف للمجتمعات المعاصرة: إذ هناك المجتمعات ذات الغلبة الحضرية والمجتمعات التي ما تزال الغلبة فيها للريف. هذا المبدأ في التصنيف لن يفيدنا بشيء فيما خص مجتمع « النظام القديم »، اذ في كل البلدان وبدون أي استثناء كانت السيطرة للمجتمع الريفي. حتى البلدان الأكثر تقدما اقتصادياً، والأكثر تطوراً اجتماعياً، انكلترا، والمقاطعات المتحدة، وايطاليا الشمالية، ما تزال فيها كثرة ريفية. في فرنسا سنة ١٧٨٩، ومن أصل مجموع السكان البالغ عددهم بين ٢٦ الى ٢٧ مليون انسان، كان اكثر من ٢٠ منهم يعيشون في الريف؛ وفي بلدان أخرى، لم تكن النسبة ٨٠٪ بل ٨٥ الى ٩٠ و ٩٥٪ من السكان ريفية.

ان تفوق الريف على المدينة يتسع فيشمل كل مظاهر الحياة

الاجتماعية. فهو صحيح لا بالنسبة الى توزع الناس بل وأيضاً بالنسبة الى الحصة من الدخل الوطني: في سنة ١٧٨٠، كانت ايرادات الأرياف تمثل حوالي ثلاثة أرباع الدخل الوطني الاجمالي. وبالنسبة الى التثميرات كذلك (باستثناء المدن المتحالفة تجارياً في المقاطعات المتحدة، وباستثناء قسم من انكلترا وبعض المرافىء)، كان الشكل العادي للتوظيفات، هو الأرض. وليس ذلك بسبب ارتفاع الايراد العقاري - أي الايراد الذي توفره ملكية الأرض او استثمارها - بل بالعكس: ان ايراد الرساميل الموظفة في التجارة، الداخلية أو الخارجية، كان اجدى بكثير. واذا كانت البورجوازية الفرنسية توظف ايراداتها في الأرض، فذلك لانها تجد فيها ضماناً أكبر، بالدرجة الأولى. وبهذا الشأن، لم تعمل التجربة البائسة، التي جرت في مطلع «الوصاية» (Régence)، بما سمي «نظام لو». إلا على تشجيع التوظيف العقاري. إن الأسباب الأساسية لهذا التعلق تدخل في نطاق البسيكولوجيا الجماعية: في مجتمع ذي قيم ريفية مسيطرة، وحدها ملكية الأرض تعطي القَدْر والقيمة، انها وحدها وسيلة النبالة. وهي التي تكمن في اساس الرقي الاجتماعي.

والمجتمع الريفي لا يعني الجماهير الزراعية. ان التمييز هنا مهم: ان الجماهير الزراعية هي التي تعيش مباشرة من العمل في الأرض، فتحرثها، وتستخرج منها أقواتها. وهي تقوم على سلسلة تراتبية من المراكز والرتب. في الذروة هناك الملاكون المستثمرون، أي أولئك الذين كانوا يسمون في المجتمع الريفي من «فرنسا النظام القديم»

بالفلاحين، الذين كانت لهم مملوكات تحت الشمس تغنيهم عن استئجار الأراضي التي تعود ملكيتها الى آخرين. وفي أسفل السلم يوجد أولئك الذين يعملون في أرضٍ لا يملكونها.

بين ملكية الأرض والعمل في الأرض، قد تكون العلاقات متنوعة، وترتدي أشكالاً متعددة، تارة ملتبسة وتارة متمايزة، وتختلف باختلاف أقسام أوروبا. والأنظمة التي تحدد هذه العلاقات تتعلق من جهة بعوامل اقتصادية خالصة، ومن جهة أخرى، بعوامل حقوقية أو سياسية وبمؤسسات وقوانين ،وقواعد مقررة قانوناً.

أمثلة من العوامل الاقتصادية: المديونية، ظاهرة كلاسيكية في كل المجتمعات الريفية، مأساة كل الطبقة الفلاحية في العالم، وفي كل الأزمنة، منذ العصور الاغريقية أو اللاتينية القديمة (صولون أو لغراق) حتى الصين قبل الثورة الزراعية، حتى المزارعين الأميركيين، أيام الأزمة الكبرى. المديونية هي مشكلة مستعصية تطرح نفسها على كل المجتمعات الريفية. ومن مفاعيلها انها تعري الفلاحين وتنقل ملكية الأرض من اولئك الذين يملكونها بالوراثة الى المرابين، او المصارف او المقرضين.

والى جانب العوامل الاقتصادية تلعب أيضاً عوامل اجتماعية أو حقوقية. من هذه الزاوية، يلاحظ في أوروبا ما قبل « الثورة » فروقات ملحوظة جداً. واكثر من ذلك، تكتشف تطورات معاكسة: ان اوروبا الشرقية تبدو سائرة في طريق معاكس تماماً للطريق الذي تسلكه

فلاحيات أوروبا الغربية. ان اوروبا بعيدة كل البعد عن ان تشكل وحدة، ومن المستحيل الكلام بالمفرد عن مجتمع واحد في « النظام القديم » كما لو كان ذا سمات متشابهة من طرف الى آخر من القارة.

في غربي أوروبا

في غربي أوروبا (وهذا يصح بصورة خاصة على فرنسا) قامت حركة بطيئة ولكن مستمرة منذ عدة قرون بهدف تحرير الناس من الأرض. وقد زال الرق تماماً تقريباً. ربما يمكن تعداد اقل من مليون رقيق، في فرنسا « النظام القديم »، كان وضعهم قد تحسن بشكل محسوس.

وزوال الرق يعني كسر الطوق الذي كان يخضع الانسان لمشيئة « السيد » ويربطه بارض معينة. انه مرحلة رئيسية في التطور الذي اعتق الفرد وسمح له باختيار مكان اقامته، ومهنته، وعمله. هذه الحركية ازدادت في القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين.

الا ان الحقوق الاقطاعية أبقت مع ذلك، على بقية ملموسة تشير الى تبعية الفلاحين نحو « الأسياد ». ولكن حقيقة هذه الحقوق لم تنفك تتضاءل. وعلى العموم أصبح إيفاء هذه الحقوق يتم عن طريق النقود. أما المقدار فقد تحدد سابقاً، ومنذ حركة ارتفاع الأسعار التي أدت الى تدني قيمة النقود، انخفض العبء بشكل فريد. هذا التدني المتمادي هو الذي أطلق عملية ردة الفعل من جانب النبلاء.

مع زوال الرق، وانخفاض الحقوق الاقطاعية بشكل متمادٍ، شعر

الفلاح في فرنسا وفي قسم من أوروبا الغربية، انه سيد نفسه، وسيد في بيته. فالأرض التي يشغلها يعتبرها أرضه. فقد اطمأن الى قدرته على البقاء فيها ونقلها الى اولاده. وكرست « الثورة الفرنسية » كثورة اجتماعية، هذه الحركة العريقة. فهي لم تغير الاتجاه: ولكنها قربت الاستحقاق فيه. وبدونها ربما كان لا بد من عدة قرون لإمكان القضاء على الحقوق الاقطاعية. فقد عملت على الغائها في مرحلتين ـ ليلة ٤ آب، ومراسم الكونفاسيون سنة ١٧٩٣. هذا هو معنى التدابير التي اتخذتها الجمعيات العمومية الثورية بهذا الشأن: انها كرست بالقانون حركة لا ترد متمادية منذ قرون.

في أوروبا الوسطى

في الشرق، في أوروبا الوسطى (ممتلكات آل هابسبورغ، والمانيا شرقي نهر الألب) كان الوضع مختلفاً تماماً: فالرق المرتبط بالاقتصاد العقاري كان الشرط الأساسي العادي. وعلى أثر كوارث حرب الثلاثين سنة، اعادت الارستقراطية تكوين الممتلكات الكبرى.

وكان الاقتصاد أرضياً بصورة أساسية. كان هناك القليل القليل من النقود، والقليل من المبادلات. وفي غياب النقود وعجز الملاكين عن تمويل اليد العاملة، اضطر هؤلاء الى استرقاقها. وكان الاسترقاق عاملاً تكوينياً أساسياً في هيكلية النظام الاقتصادي والاجتماعي. اذ ما نفع الملاكين الكبار، في بوهيميا وهنغاريا، من ملكية الممتلكات الشاسعة ان لم تتوفر لهم اليد العاملة التي تستصلحها؟ ان الرق ضرورة، طالما لم يوجد اقتصاد نقدي يضمن التداول والمبادلات.

ودام الرق في أوروبا الوسطى حتى القرن التاسع عشر، رغم حظره عدة مرات. في سنة ١٧٨١، الغى جوزيف الثاني الرق الشخصي، أي الشكل الأكثر اذلالاً، أي ذاك الذي بدأ في ضمير العصر وكأنه الأكثر اذلالاً لكرامة الانسان، انه الرق الذي يربط الفرد لا بالأرض، بل بسيد، والذي كان يشبه الأخ الشقيق للاستعباد. في سنة ١٨٠٧، وعلى أثر هزيمة ينا، عندما قامت بروسيا بتنفيذ جملة من الاصلاحات من شأنها ان تعصرن الدولة حتى تتمكن فيها بعد من مواجهة فرنسا الثورة بالقوة، الغت الرق. وفي سنة ١٨٤٨، وبفضل الثورة في النمسا، الغت الجمعية التأسيسية الكبرى بقايا الرق. وهكذا بالنسبة الى القسم الأوسط من أوروبا، كان لا بد من انتظار منتصف القرن التاسع عشر حتى تزول بموجب نص تشريعي بقايا الرق الذي ظلَّ طيلة قرون يسود نظام العلاقات بين الأرض والانسان.

في روسيا

وفي الشرق، الابعد بالنسبة الى فرنسا، في روسيا، كان التطور عكسياً. لقد انتهى الرق في الغرب تماماً، وظل في الوسط، حيث كانت مواقعه قد تزعزعت. اما في الشرق فقد امتد. ان روسيا قلما عرفت الرق قبل القرن السادس عشر. وبعد أن إنتشر حتى أصبح القاعدة من هذه الزاوية يختلف التاريخ الروسي، بصورة أساسية عن تاريخ بقية أوروبا. ان سياسة القياصرة هي التي نشرت الرق. بطرس الأكبر، اليزابت، كاترين كلهم خضعوا لنمطين من الاعتبارات. انه بالدرجة الأولى وسيلة، في يدهم، لكسب ولمكافأة

اخلاص النبلاء، باعطائهم الأرض. ولكن ما نفع الأرض من دون اليد العاملة. وهنا نعود الى نفس الحاجة التي لا مفر منها. وإذن، يعطى النبلاء الأرض واليد العاملة التي عليها، القرى وما فيها من « أنفس » كما كان يقال في الأدب الروسي، في القرن التاسع عشر. في فرنسا كان الملك قادراً على أن يمنح النبلاء الاعطيات: فالاقتصاد اصبح نوعاً ما نقدياً، والملك غني بحيث يستطيع العطاء: اما القيصر فلم يكن يستطيع ان يعطي الا ما يملك: الأرض والناس.

الى هذا السبب تضاف أسباب ادارية. اذ يمكن القول عن روسيا القرن الثامن عشر انها كانت غير محكومة ادارياً. ان القيصر لم يكن يملك الاداريين المؤهلين لادارة أراضٍ واسعة وللاحاطة بالسكان. لنذكر ما قلناه عن المسافة النسبية وعن توزع الناس على مساحات شاسعة. ان روسيا لم تكن لتحكم في القرن الثامن عشر بوسائل وبأساليب ادارة مركزية. الامر الذي كان يضطر القيصر الى التخلي عن ادارة الناس الى النبلاء. وسلم الى الملاكين امر الادارة، ورعاية الأحوال الشخصية، والحكم بين الناس، وفرض الضرائب وجبايتها، وتقديم الميليشيات الى الجيش. وبالمقابل، كان الناس مملوكين للملاكين. واذن لم يكن الرق الا قطعة من نظام اجتماعي هو بقية من بقايا الاقطاع. وكان من الواجب انتظار الفرمان القيصري (أوكاز) المحرر سنة ١٨٦١ والذي بموجبه اتخذ القيصر اسكندر الثاني مبادرة الغاء الرق.

وهكذا، في سنة ١٧٥٠، كان الكثير من الفلاحين الأوروبيين

يخضعون لأنظمة تبعية: كالاسترقاق والحقوق الاقطاعية. انما كانت هناك اكراهات افقية اكثر مما هي عامودية: اكراهات تنبثق لا عن فوقية طبقة استبدادية، بل عن العادات والاعراف ، والأنظمة المتخذة بصورة مشتركة.

وهذه تسمى بالاكراهات الجماعية او العبوديات الجماعية. والتعبيران يدلان على نفس الواقع.

هذه الاكراهات هي على اتصال مباشر بالظروف الاقتصادية. انها مفروضة أولاً بوضع الزراعة، وبالمعارف والامكانيات الزراعية، وبالشروط التقنية وتجزئة الأراضي ، وبالمردود الضعيف، وبالاضطرار الى الجمع، على نفس الأرض، بين انتاج الحبوب وتربية المواشي. هذه الضرورات ذات الصفة التقنية تكرست بموجب الزامات حقوقية يعاقب على مخالفتها.

ومجموع هذه الارتفاقات (servitudes) المتكونة بصورة تدريجية تعود الى ماضٍ سحيق من آلاف السنين: هذه الاكراهات سبقت العهد الاقطاعي. اذ بالنسبة اليها يبدو الرق حديثاً.

وقد تطورت في المناطق الحقولية المفتوحة حيث تتداخل قطع الأرض وتقضي بأن تزرع بشكل مشترك: يجب ان يوضع فيها نفس البذار ، ثم اجراء الحصاد بذات الوقت. من هنا انبثقت بعض الممنوعات، فالفلاحون حتى ولو كانوا ملاكين خلّص، لا يستطيعون ان يزرعوا ما يريدون، ولا ان ينوعوا الزراعات على هواهم. وكانت

مناوبة الزراعات تحددها العادة. ولا أن يُسَيِّجوا أرضهم، لأنها بعد الحصاد، تصبح مباحة للقطيع «العجال» المشترك. وهذا ما يسمى بالمرعى المجاني. كل النشاط اذاً مدون ضمن شبكة ضيقة من الاكراهات تحرص المجموعة المحلية على فرض احترامها. لا توجد فردانية زراعية. هذا الوضع هو أيضاً وضع القرية الفرنسية، في شامبانيا وبيكارديا، وكذلك وضع القرية الالمانية والهنغارية ووضع المير (Mir) في السهل الروسي. في كل مكان توجد مجموعات متماسكة صلبة تحد من مبادهة الأفراد، ضمن الحدود الضيقة التي تحددها العادة المحلية والتقاليد، والسلطات المحلية.

هذه التبعية الاقتصادية كانت وليدة قيود اجتماعية تنظم كل تفصيلات المعيشة: الأعراف، والتقاليد، حتى المعتقدات تفرضها المجموعة.. لا حركة ولا حرية، ويختلف الأمر قليلاً في مناطق الحقول المغلقة، والأحراج الصغيرة، حيث يسمح السكن المتباعد للافراد بهامش من المبادرات أوسع. ولكن هذا يبقى الاستثناء بالنسبة الى مجتمعات ريفية شديدة التنظيم ومتماسكة البنية.

في القرن الثامن عشر، كان وضع انكلترا مختلفاً. وانكلترا، كانت مع روسيا الشذوذ الثاني في أوروبا: لقد أخذت انكلترا تسير على طريق أصيل. فقد كانت الزراعة فيها متقدمة. وكان بامكان الملاكين الزراعيين ان يسيجوا ممتلكاتهم بعد طلب الإذن من البرلمان: انها صكوك التسييج. وبعد التسييج تحول الملكيات، غالباً، من قبل المالكين: الى زراعة الحبوب، والى زراعات علفية حيث تبدو تربية

المواشي اكثر عطاءً وأقل طلباً لليد العاملة. وبذات الوقت، ارتسمت حركة تجميعية للأرض.

ان التحول إذاً، هو في المنطلق، اقتصادي، حتى ولو تطلب معاملة قانونية، تجر وراءها نتائج اجتماعية. وهكذا وجدت طبقة الملاكين الصغار نفسها، بعد تجميع الأرض، مطرودة بصورة تدريجية: واستقوت الارستقراطية المؤلفة من كبار الملاكين العقاريين وامتلكت الأرض واستولت على الادارة المحلية وشكّلت تقريباً أكثرية البرلمان.

تلك هي تنوعية الظروف التي أحاطت بالسكان الزراعيين في «أوربة النظام القديم».

ولكن المجتمع الريفي لم يكن يتألف فقط من فلاحين، ومن زراعين. فالى جانبهم كانت تعيش في الريف أيضاً، جماهير عديدة، كانت لا تعيش فقط من العمل في الأرض: مثل الحرفيين الريفيين، والتجار الريفيين، وكل الذين يمارسون حرفاً صغيرة ضائعة بين الزراعة والصناعة.

لقد كان لأوروبا القرن الثامن عشر صناعة ريفية متنوعة. اذ، في القرن الثامن عشر لم تكن الزراعة والصناعة تتعارضان كما هو الحال اليوم في أيامنا، الزراعة تتمركز في الريف، والصناعة في المدنية. اما في ذلك الزمن فقد كانتا متشابكتين. فالمدينة والصناعة لم تكونا متلازمتين بالضرورة. والمدن كانت أبعد من ان تكون كلها مراكز صناعية خالصة.. ان الوظائف الخصوصية للمدن كانت شيئاً آخر:

وظيفة تبادلية، مع التجارة ومع المصرف. أو وظيفة ادارية وثقافية.
ونادراً ما كان لها نشاط صناعي وبالمقابل لم تكن الصناعة مجمعة ومتمركزة بقوة: فلم تكن بعد تحتاج الى الآلات، والى الطاقة، والى اليد العاملة المهمة. كان بإمكانها أن تتوزع في الريف. والصناعة تثبت قرب المياه التي كانت تقدم الطاقة لتسيير الطواحين، والمطابع الورقية، والمكابس والمطارق، أو بجانب الغابات التي تقدم لها المحروقات اللازمة. وتوزعت الصناعة المنزلية حتى في أصغر القرى. وكان الكثير من الفلاحين يمارسون مهنة صغيرة أيضاً. وكانت الصناعة تقدم لهم في الموسم العاطل عملاً مكملاً، وأجراً مساعداً. وكان التجار يقدمون لهم المواد الأولية ويبيعون المنتوجات المصنوعة. وهكذا كان يحصل تداول للمنتوجات والمبادلات بين القرى المتداخلة. وهكذا من جراء التنافذ بين العمل في الأرض والصناعة المنزلية، ومن جراء القيود التي فرضتها المجموعات الزراعية، بدا المجتمع الريفي، في « النظام القديم » مختلفاً تماماً عن مجتمعنا.

المجتمع الحضري

المــدن

على القاعدة التي اقامها في كل مكان المجتمع الريفي، ارتسمت المدن. ان وجود المدن كمجموعات منظمة قديم قدم المجتمعات. ولكن الظاهرة المدينية قد ترتدي أشكالاً متنوعة جداً، واهميتها الكمية تختلف في الزمن وفي المكان.

في القرن الثامن عشر، كانت الظاهرة قليلة النمو. وهنا يكمن المقابل لسيطرة المجتمع الريفي، وحدها قلة قليلة كانت تعيش في المدن. كانت المدن متعددة، ولكن المدن الكبرى كانت نادرة جداً. في سنة ١٨٠٠، كانت انكلترا - التي سبقت في طريق التحضر بقية أوروبا، وبصورة اولى بقية القارات - لم تكن تعد الا خمسة مدن سكانها اكثر من مئة الف ساكن، مقابل **٢٣** مدينة في اوروبا كلها. في فرنسا، كانت باريس تضم، عشية الثورة، حوالي/ ٦٥٠/ الفاً.

انما يجب عدم تعميم حالة باريس التي كانت عملاقة. فخارج باريس، كانت ليون وحدها تتجاوز - انما بقليل - المئة ألف، فتعد ١٣٥٠٠٠ نسمة.

وهذا الواقع كان منتشراً بصورة متفاوتة في أوروبا كلها. ان درجة التحضر كانت تتنوع بين منطقة واخرى تنوعاً ضخماً، تبعاً لأقدمية التحضر في كل منطقة. وبشكل عام، كانت المناطق المتحضرة ترسم نوعاً من الشريط المتجه من الشمال الغربي نحو الجنوب الشرقي من أوروبا الغربية، من شواطىء بحر الشمال والبلطيك نحو القسم الشمالي من ايطاليا، حتى بحر الادرياتيك وبحر تيرانا[1]. هذا الركام المختلط كان يتألف من المدن المتحالفة تجارياً، والمدن الهولندية، ومرافىء المقاطعات المتحدة (امستردام ودلفت عرفتا عصرهما الذهبي

---

١ - القسم من المتوسط الواقع بين ايطاليا، وكورسيكا وسردينيا وصقلية (الترجمة) .

في مطلع القرن السابع عشر بعد ان تحررتا من وصاية عرش اسبانيا)، والمدن الفلمنكية الأقدم التي اضطرت الى انتزاع حريتها من الأساقفة والتي كان بعضها، بعد القرن الثامن عشر، مراكز ناشطة بفضل التجارة وبفضل نسيج الأقمشة والجوخ؛ ومدن المانية، في وادي نهر الرين، وبافاريا وسوابيا وفرانكوني، عند سفح جبال الألب، وعند مخارج الممرات الجبلية، التي تمر عبرها طرق المواصلات بين اوروبا الشمالية واوروبا الجنوبية، واخيراً المدن الكبرى في ايطاليا الشمالية مثل ميلانو وفيرونا والمرفآن البندقية وجنوى. هذه هي بصورة موجزة خارطة المناطق الحضرية الأكبر.

وان نحن تجاوزنا مؤقتاً منتصف القرن الثامن عشر، ونظرنا الى أوروبا اليوم، نكتشف مماثلات عدة، ان خارطة المراكز الحضرية، والتمركز البشري، والخطوط الكبرى للمواصلات، والطرق الواسعة [الدولية] تشكل اليوم هذا المسار المتجه من الشمال الغربي نحو الجنوب الشرقي، من بحر الشمال الى ايطاليا، والذي يترك فرنسا قليلاً، الى الغرب.

ان وجود هذه المدن وازدهارها مرتبطان ببعض الصناعات (الجوخية واحياناً، الأكثر حداثة، وفي ليون المطابع)، ولكن العلاقة الأوثق تقع بين التجارة الكبرى والمدينة. ان المدينة هي أولاً مركز مبادلات، احياناً فصلية (المعارض الدورية) وأحياناً دائمةً. فمن التجارة نشأت اكثرية المراكز الحضارية.

هذا الترابط بين نشاط المبادلات والمدينة له نتائج على التركيب

الاجتماعي للسكان الحضريين. ان البورجوازية هي بالدرجة الأولى بورجوازية التجار، الصغار والكبار. هناك تراتبية كاملة، بين البائع بالمفرق، الصغير، بائع المفردات والتاجر الكبير، الذي يتعاطى مع بقية العالم المعروف. وتدخل هنا التجارة الداخلية والخارجية، القارية والبحرية.

المرافىء

اغلب المدن الكبرى كانت مرافىء، في ايطاليا، بالنسبة الى جنوى والبندقية ظهر الازدهار الاقتصادي سياسياً بشكل استقلال. كانت البندقية وجنوى جمهوريتين ذاتي سيادة، نجحتا في المحافظة على استقلالهما الى حين وقوع اضطرابات « الثورة ». وكذلك في المقاطعات المتحدة، ظلت المرافىء تتولى الزعامة. في انكلترا، لندن العاصمة السياسية، هي مرفأ بحري كبير. في فرنسا ايضا نلاحظ التوافق بين اهمية المراكز الحضرية والنشاط البحري. فبعد باريس وليون، وبحسب الترتيب التنازلي، في الأهمية نجد مرسيليا: ٩٠٠٠٠ نسمة، بوردو ٨٤٠٠٠ نسمة، دوان ٧٢٥٠٠ نسمة، نانت ٥٧٠٠٠ نسمة. وهذه الأرقام هي ارقام عشية الثورة. وبين دوان ونانت تقع ليل وكلها تشكل منظومة المدن النسيجية في الفلاندر. ومن الملفت انه من اصل المدن السبع الأولى في فرنسا، أربع منها هي مرافىء، وثلاث منها في الغرب: بوردو، روان ونانت.

إن جغرافية المراكز الحضرية قد تغيرت بعد ذلك. فعشية الثورة، كان اكثر من نصف المدن الحضرية الكبرى يقع غربي خط الطول

الباريسي. واليوم تقع شرقي ذات الخط المناطق الأكثر نشاطاً، والأكثر سكاناً والأكثر تصنيعاً. هنا يوجد تغيير عميق في توزيع الدخل الوطني وفي بنية النشاطات. ولكي نعود الى التمييز، الذي اصبح بعد الآن، كلاسيكياً، بين فرنسا النشيطة، وفرنسا الجامدة، عشية الثورة، كانت فرنسا الناشطة هي فرنسا الغرب. اما اليوم ففرنسا الناشطة هي فرنسا الشرق، ونحن نعلم المشاكل التي تطرحها، بالنسبة الى استصلاح الأرض، اعادة تنشيط المناطق المتراجعة في الغرب وفي الجنوب الغربي من فرنسا.

البورجوازيات

وكما وصفنا عدة مجتمعات من « النظام القديم » نتكلم عن عدة بورجوازيات من « النظام القديم »، مختلفة في أصولها، ونشاطاتها المهنية، واسلوب عيشها. والى جانب البورجوازية التي تعيش من التبادل، كانت هناك بورجوازية مثقفة وبورجوازية ادارية، وبورجوازية مهن حرة، تدور في فلك البرلمانات.

كانت البورجوازية في اوروبا، سواء كانت بورجوازية تجارية ام وظيفية، مختلفة التطور. وكانت ضخامتها تتعلق بدرجة نمو البلاد، وهذا النمو يتنوع تبعاً للنمو الاقتصادي ولانتشار المعرفة. في المجال الاقتصادي، نحن نعلم ان المجتمعات البحرية قد سبقت سبقاً ضخماً المجتمعات القارية: وهذا يعني اننا نجد في « الغرب » بورجوازية مهمة لا يوجد لها مثيل في « الشرق » الا ما ندر، حيث لا مكان لها بين الفلاحية المؤلفة من الأرقاء وأريستقراطية الملاكين الكبار،

« بوايار » روس أو « مانيا » هنغاريين.

وكان لغياب البورجوازية نتائج على الاقتصاد والحكومة في اوروبا الشرقية. فغياب طبقة تملك رساميل وراغبة في توظيفها، مثقفة ومتعلمة، قادرة على اتخاذ مبادرات، اجبرت الدولة على الحلول محلها. في روسيا وفي بروسيا، السلطة هي التي تولت الصناعة وهي التي نهضت بالبلاد. ان هذا هو احد سمات النظام. انها سياسة اقتصادية، حكومية الباعث، مع تدخل الدولة، تلك هي احدى مميزات الحكم الاستبدادي المتنور. وليس من المصادفة في شيء اذا كانت خارطة الأنظمة الاستبدادية المتنورة تتطابق مع خارطة البلدان حيث البورجوازية غير موجودة عملياً. وعلى هذا فاننا نستشعر، وبالمقدار اللازم للبيان والتوضيح، ان حالة المجتمع هي التي تقولب شكل النظام السياسي وتساهم في تحديد طبيعة الحكم.

في فرنسا، كان الوضع مختلفاً تماماً: فمنذ قرون وجدت بورجوازية مهمة ناشطة، غنية، مثقفة، ولكنها قلما كانت مقاولة، الأمر الذي اضطر الدولة الى لعب دور المقاول. ان فرنسا عريقة من حيث المبادرة الحكومية، ونظام كولبير هو التعبير الكامل عنها. هذه البورجوازية لم تلعب في فرنسا الدور الذي لعبته البورجوازية في انكلترا، حيث كانت في اساس التقدم. والأسباب هي، بصورة أساسية، سيكولوجية وثقافية، وتشير الى وزن العوامل التي ليست اقتصادية. فاذا كانت الدولة مضطرة، بالتالي الى الحلول محل البورجوازية، فذلك لأن البورجوازية كانت تعرض عن الاقتصاد. فهي، من جهة، تشتري

الأرض، الأمر الذي يعني، كما رأينا، انها راغبة في الفخار، عموماً، اكثر مما هي راغبة في الربح، انها تبحث عن التشريف، وتتوق الى التماهي مع النبالة. لقد كان قانون القيم الاجتماعية يحول، هكذا، الرساميل عن التجارة او عن الصناعة، ويجمدها عقيمة في شراء الأراضي التي قلّما يهتم احد في تحديث استثمارها او تحسين ايرادها. ومن جهة أخرى، كانت البورجوازية تشتري المناصب. وهذا نتيجة مبدأ بيعية الوظائف العامة. وبسبب سوء التنظيم في المالية العامة، لم تتوصل الملكية الفرنسية الى التحكم في وسائل سياستها. الأمر الذي اضطرها الى اتباع سياسة المعالجة الآنية. من هذه المعالجات بيع المناصب في القضاء والادارة. وكانت هذه المناصب تستهوي البورجوازية لأنها تؤتيها الاعتبار والفخار الذي كان يستثير شهيتها ويمكن الورثة من الترقي الى مرتبة النبالة. الى الأرض والى المناصب انتقلت، في فرنسا، موارد البورجوازية.

٣ ـ الأسلاك والطبقات

بعد وصف المجتمع من حيث تمركزه في الأرض، ومن حيث نشاطاته المهنية ومن حيث التمييز بين المدينة والريف، يجدر ان ننظر في النواحي الحقوقية فيه. ما هي مكانة، وما هو نظام الأحوال الشخصية (Statut) لهذه أو تلك من المجموعات التي يتكون منها المجموع الاجتماعي؟ ما هي علاقات التبعية والتراتب بين مختلف المجموعات التي يشكل تجمعها مجتمع « النظام القديم ».

اني آخذ مثلاً فرنسا إنها المجتمع الأول الذي قلبته الثورة. ولا

شيء يظهر، بصورة افضل، بدون شك، تنوع المبادىء التنظيمية التي تتصارع.

إن تحليل المجتمع الفرنسي يمكن ان ينتظم حول فكرتين: السلك أو النقابة (ordre) والطبقة، وكلاهما من التنظيم. والمفهومان يدخلان عليه فوارق واقسام: هناك تعددية في النقابات كما هناك تعددية في الطبقات. عند هذا الحد يقف تشابههما. انهما لا ينطلقان من نفس التصور للتنظيم الاجتماعي، وهما ينطلقان من مبادىء مختلفة.

اننا سوف ندرس، بالتناوب ما هي النقابات او الأسلاك وما هي الطبقات. ما هي النقابات التي كانت موجودة في النظام القديم، وأي الطبقات يمكن تحديد اطرها، وأخيراً، ما هي التناقضات أو بالعكس ما هي المماثلات القائمة بين النقابات والطبقات. وهكذا نستكشف تشريح هذا المجتمع بتعريضه لصورتين بالأشعة: الأولى وتتخذ كمبدأ تقصي فكرة النقابة أو السلك والثانية فكرة الطبقة.

النقابات والطبقات

لم يعرف مجتمع النظام القديم الا النقابات، مبدئياً. واذن لا يمكن بصدده الكلام عن طبقات الا بحذر. وبالعكس، ان فكرة النقابة الواردة في النصوص تتوافق مع عقلية العصر. انها في الأساس مفهوم حقوقي. ان النقابة او السلك تتحدد بموجب نظام أو ملاك (Statut). ولهذا يمكن الكلام، دون فرق عن سلك وعن مهنة (état) . فالمهنة الثالثة [= الدرجة الثالثة التي هي عامة جماهير

الشعب الفرنسي قبل الثورة الفرنسية= (الترجمة)] هي السلك الثالث[١].

والكلمتان « درجة ثالثة » و « سلك ثالث » تحل الواحدة فيهما محل الأخرى، بحكم ان كلمة مهنة أو درجة (état) هي مرادف كلمة نظام Statut. والسلك ordre يُعَرَّفُ بموجب نظام يتضمن النص على الحقوق والواجبات: وهذان يفترض فيهما ان يكونا متوازنين. فالواجبات تجد مقابلها في الحقوق. وهذه الحقوق تجد مبررها في القيام بالاعباء التي تقع على عاتق السلك المعني.

والفكر والواقع الحقوقيين هنا هما غريبان تماماً عن الاقتصاد. فبالنسبة الى الأسلاك، لا تعتبر الثروة ولا النشاط المهني معايير حاسمة. فالانتماء الى نفس السلك قد يكون لأشخاص متفاوتين جداً من حيث الغنى. مثاله ان البورجوازية الأكثر غنى كانت تعيش وتقطن، ضمن نفس السلك ـ الدرجة الثالثة (le tiers état) ـ مع منظفي المداخن والشذاذ الذين سبق ان اشرنا اليهم. ومن الناحية القانونية، يبدو وضعهم واحداً: فهم يجمعهم نفس النظام ـ الملاك (statut). وبالمقابل، قد يحصل رجلان ينتميان الى اسلاك مختلفة، على مداخيل متقاربة ويعيشان في نفس المستوى. واذن يتعلق الأمر بواقع اجتماعي لا علاقة للطبقة فيه.

---

١ ـ كان الشعب الفرنسي ، قبل الثورة مؤلفاً من ثلاث درجات : درجة الاكليروس ، ودرجة النبلاء ثم الدرجة الثالثة أي العامة وكلمة درجة هنا تعني بالفرنسية «état» وليس classe» (الترجمة) .

والانتهاء الى السلك يكون بفعل الولادة بالنسبة الى النبالة وبالنسبة الى المرتبة الثالثة. اما مرتبة الكهنوت فيمكن الوصول اليها بنذر النفس، وهو امر يفتح امكانات الصعود الاجتماعي امام العامة: وقد استطاع كثيرون، بفضل نذر انفسهم للكنيسة، ان يتوصلوا الى اعلى المناصب، لا الكهنوتية فقط، بل السياسية والادارية، الوزارية والدبلوماسية. هذا المجتمع لم يكن جامداً: الأسلاك ليست شيقة أو فرقة مغلقة (caste) . اذا كانت هناك امكانية الوصول الى النبالة. كانت الارستقراطية الفرنسية، عشية « النظام القديم » تتألف، بنسبة كبيرة جداً، من أحفاد عائلات لم تكن، لقرنين أو ثلاثة قرون خلت، نبيلة، بل كانت قد حصلت من الملك على براءات نبالة أو اغتصبت النبالة.

وبصدد الكهنوتية نميز الأصل البعيد للفارق بسبب الأسلاك: فالى حد ما، ينبثق هذا الفارق عن تقسيم المهمات، ولهذا فهو يتشابه من بعض الأوجه مع تقسيم الطبقات، على الأقل من حيث مبدئه. ان تقسيم مجتمع « العهد القديم » الى ثلاث درجات أو اسلاك يرتكز أساساً على فارق الوظائف. فالكهنوتي، رجل الكنيسة، مهمته الدعاء للمجموعة، والتعبد لله. الى هذه الوظائف الأساسية، اضيفت وظائف عرضية: التعليم، المساعدة. اما النبيل فيؤمن الدفاع: انه يحارب ويحمي، ويحكم عرضاً. اما الثالثة فتعمل.

هذا التوزيع للوظائف، الذي يولد تمييزاً بين الأسلاك، هو بدوره انعكاس لنظام قيمٍ. البعض من هذه القيم ديني، مثل افضلية خدمة

الله على بقية النشاطات والاخريات هي قيم اجتماعية. مثل التفريق بين من يحارب ومن يعمل، والأفضلية المعطاة لمن يحمل السيف.

واذا كان السلك هو مفهوم حقوقي، فان الطبقة ليس لها اي تعبير حقوقي انها مجرد واقع عملي، قلّما كرسها القانون. لم تكن قانونية قبل ١٧٨٩ ولم تصبح كذلك بعدها: في نظر القانون، كل الأشخاص سواءً. القانون واحد بالنسبة الى الجميع، وهو لا يلتفت الى الطبقات، حتى ولو كان المجتمع في الواقع غير متساوٍ، ومتفاوتاً مختلفاً.

ولم تكن الأسلاك متساوية فيما بينها. فمع التنوع كان هذا المجتمع يقوم على اللامساواة بفعل التراتبية. السلك الأول كان الكهنة، وبعدها النبالة، وفي الأخير، الدرجة الثالثة أو السلك الثالث. وإذاً لم تكن اللامساواة تؤوَّلُ كإستثناء معيب، أو كخروج على القانون، انها الوضع الطبيعي.

ان مجتمعنا الحاضر يسيء الفهم عندما يركز على اللامساواة. فالأمر لم يكن مهما في مجتمع « النظام القديم » الذي كان يقوم علناً على اللامساواة: كانت اللامساواة تعتبر شرعية لأنها التعبير عن الفارق في كرامة المهمات والمراكز.

وكان لكل سلك نظامه الخاص، وتلفتنا، حول هذه النقطة، مزية تميز « النظام القديم »: انه غير منسجم او متناسق. ان النظام القديم لم يكن يقوم على القانون الواحد. وهذا الأمر هو من تجديدات ثورة ١٧٨٩ التي اقرت المساواة امام القانون، والمساواة تجاه الضريبة

والمساواة تجاه المناصب، وفي هذا يختلف مجتمعنا المعاصر، اكثر الاختلاف عن مجتمع « النظام القديم ».

ينطلق « النظام القديم » من الاعتراف بتنوع الأوضاع وهو يكرس ذلك. « النظام القديم » هو نظام القانون الخاص. وعند اللزوم، نتصور انه كان يوجد قوانين بعدد المعنيين، وان لم يكن هناك قوانين تعادل عدد الأفراد فقد كان هناك قوانين بعدد الطوائف. ولم يكن هناك نظام بلدي موحد: لقد كان لكل قرية نظامها المتفق عليه، واعفاءاتها، وحرياتها المختلفة، عن ما هو قائم في البلدية المجاورة. وكذلك كان الحال بالنسبة الى الأقاليم والى الأسلاك. ان « النظام القديم » هو نظام القانون الخاص، اي قانون الامتياز. ذلك هو معنى الامتياز في الأصل لغويا. ولكن الكلمة حملت، بالنسبة الينا، بعد ذلك معنى آخر، ونحن نزيد فوقه اليوم حكماً قيمياً ذمِّياً. ولكن الامتياز في الأصل لم يكن يدل على شيء آخر غير القانون الخاص. ولكي نستطيع فهم مجتمع « النظام القديم » يجب فهم المبادىء التي يرتكز عليها: تنوع المجتمع، وتعدد الأسلاك والتراتب وتعدد القوانين.

وتتضمن هذه الامتيازات نظاماً من الحقوق والواجبات تتوازن وتتعادل. لقد كان على النبالة واجب: الدفاع والحماية. وبالمقابل كانت معفاة من العمل ومسموحاً لها ان تجبي الحقوق (الرسوم) الاقطاعية. وكذلك كان رجال الدين، فلكي يقوموا بالخدمة الدينية، كانوا معفيين من كل عمل مهين، وكان على المؤمنين ان يؤمنوا

خدمتهم. وكان لكل سلك تمثيله المتميز داخل الجمعية العمومية.

التنظيم الإجتماعي وشيخوخته

ذلك كان الوضع الأساسي. في القرن الثامن عشر، تحولت الأوضاع بعمق. لقد شاخ هذا التنظيم: وفقد مقومات وجوده. تطور الحكومة، والعلاقات الاجتماعية والاقتصاد، كل ذلك قد بلي بصورة تدريجية وخرّب التوازن بين الحقوق والواجبات. وأخذ الرأي العام يعي ذلك. وتحت واجهة الأسلاك ظهر تصنيف إجتماعي آخر جعل الطبقات تتصارع فيما بينها: ومن الصراع بين الأسلاك التقليدية والطبقات الجديدة خرجت الثورة الاجتماعية، سنة ١٧٨٩.

ان التقسيم التقليدي الى اسلاك لم يعد يمثل الضرورات الملحة التي كانت قائمة في القرون الوسطى او في مطلع الأزمنة الحديثة. انه بقية باقية بعد ذلك. وبهذا فهو قد انتهى أجله. بقية باقية، ان لذلك عدة أسباب سياسية واجتماعية واقتصادية.

التنظيم الإجتماعي

انها أولاً انطلاقة شكل من النظام اكثر جدة: الملكية المطلقة. ان نمو ملكية مركزية، ادارية فيها تتجمع السلطة بين يدي ملك فرد، سحب من هذا التنظيم الاجتماعي مبرره وسبب وجوده. وبالواقع كلما استعاد الملك او مستشاروه هذه او تلك من الصلاحيات المنوطة سابقا بالأرستقراطية، كانت امتيازات هذه تفقد شرعيتها. وأصبح التوازن بين واجباتها وحقوقها مختلاً. وبعد ان اعفيت النبالة من بعض وظائفها

الاجتماعية، ظلت مع ذلك تدعي الاحتفاظ بالامتيازات الشرفية أو المادية التي هي المقابل والعوض.

فمنذ عدة قرون، ادى التطور المحتوم لصالح الملكية الادارية الى حرمان الأرستقراطية العسكرية والملاكية من وظائفها الاجتماعية الرئيسية: الدفاع، وذلك بعد ظهور جيش دائم، يدفع الملك رواتبه، ويغني عن اللجوء الى النبالة المحاربة. وكانت آخر مرة استدعي فيها النبلاء للحرب، ومعهم الرديف، بحسب التعبير الوسيطي، ايام لويس الثالث عشر. بعدها زالت الوظيفة العسكرية للنبالة. فمنذ ذلك الحين فصاعداً، اصبح الجيش تحت امرة الملك، وكذلك الشرطة بعد اقامة مديرية الشرطة. هذا التطور الذي حصل في كل بلدان اوروبا، انما بدرجاتٍ متفاوتةٍ، وبوتيرة غير متسقة، مال الى حرمان النبالة من اعبائها. وعمل الملوك تباعاً على تدجينها. وهذا هو معنى البلاط: ان احاطة شخصية الملك بحاشية همها الوحيد تمجيد الجلالة الملكية، قلّص دور النبالة وقصرها على مهمة تعظيم الجلالة الملكية، وعلى مجرد وجود احتفالي تزييني، واضطرها الى الاستسلام للبطالة. ومع ذلك احتفظت النبالة بمكاسبها التقليدية، كالحصانات الضريبية، والاعفاءات، وكل الامتيازات التي فقدت سواء من الناحية الموضوعية، ام في أعين الرأي العام، مبررها. في هذا الاخلال بالتوازن يكمن احد عناصر القلق الذي ارتسم، والأزمة التي سوف تطيح سريعاً بالنظام الاجتماعي التقليدي. وسوء التفاهم الذي اخذ في التفاقم بصورة تدريجية بين مجتمع قائم على تعالي الأسلاك

المحظوظة فوق السلك الثالث، وبين الواقع الجديد اخذ يولِّد شعوراً معادياً للنبالة، ويفسر الدور المعادي للأرستقراطية الذي اتخذته « الثورة » في بداياتها.

تحولات الاقتصاد

أدت التحولات الاقتصادية الى تنمية مفاعيل موازية. ان تطور الاقتصاد في القرن السابع عشر، والثامن عشر خصوصاً، أفقر النبالة بصورة تدريجية. وكان هذا صحيحاً خصوصاً في أوروبا الغربية. فطالما ظلَّ الاقتصاد زراعياً بصورة أساسية، وطالما ظلَّ عماد الثروة الرئيسي الأرض، ظلت النبالة التي تمتلك قسماً كبيراً من الأراضي الفئة الاجتماعية الأكثر غنىً. ولكن الأمر اختلف بعد ظهور الرأسمالية التجارية، ونمو المركانتيلية، والمبادلات، والاقتصاد النقدي: واخذت الأرض تخسر من اهميتها النسبية في الاقتصاد، وفي الدخل الوطني. وبالتالي اخذت ثروة النبالة تتضاءل.

وبذات الوقت الذي عمل التطور فيه، على افقار النبالة، اغنى البورجوازية الذي اخذ دورها الاقتصادي ينمو: فهي التي ساعدت بهمة وحماس على اثراء البلد. كما اخذَ دورها السياسي يتعاظم اذ عليها اخذ الملك يستند: لقد شرع الملوك في انتقاء وزرائهم ومساعديهم من بين البورجوازية.

وكلامنا عن « البورجوازية » يجعلنا ندخل مفهوماً آخر غير مفهوم الاسلاك التقليدية. ان البورجوازية لم تكن سلكاً: إنها ليست الا طبقة

اجتماعية داخل السلك الثالث او المرتبة الثالثة.

ووضع البورجوازية في مواجهة النبالة، يعني ابراز ظاهرة جديدة نسبياً الى جانب الأسلاك الثلاثة. فالطبقة هي حقيقة من نوع جديد، لا يمكن تعريفها بمعايير حقوقية.

ومكونات البورجوازي بالمعنى الحديث للكلمة، ليس نظامه الحقوقي بقدر ما هو نشاطه المهني، والصنعة التي يمارس والتي منها يستمد مدخوله، ومستوى معيشته، وأيضاً نوع عيشه، اي اسلوبه في الانفاق والتوفير، وفي تثمير امواله، واخيراً عوامل تدخل في نطاق الثقافة والتربية.

وهكذا قضى التطور السياسي، والتطور الاقتصادي، على الأقل في اوروبا الغربية، على التمييز القديم بين الأسلاك.

حركة الافكار وتطور العقلية

فلنضف ـ وهنا لا يتعلق الأمر بعوامل موضوعية، بل بالفكرة التي كونها المعاصرون عن هذه العوامل ـ ان تطور الذهنيات والأفكار اخذ يستشعر ان الاصرار على التفاوت وعلى دوام المجتمع القائم على الأسلاك، مرفوض، لأنه غير مبرر.

وعلى هذا، وفي القرن الثامن عشر، وفي فرنسا، حيث كان التفاوت هو الأبرز ـ وان بدت بشائره المسبقة، في مناطق اخرى من أوروبا الغربية: ايطاليا الشمالية، البلدان المنخفضة، المانيا ـ رينانيا ـ

اخذ نظامان من الحقائق يتصارع: الاطر الحقوقية القديمة التي اصبحت بالية والهيكليات الجديدة الكامنة التي أخذت ترسم طبقات المجتمع الليبرالي في القرن التاسع عشر.

ردة الفعل من قبل النبالة

وتفاقم الطلاق بين الطبقات والأسلاك خلال النصف الثاني من القرن الثاني عشر. ولوحظ، بخلال الثلاثين سنة الأخيرة من « النظام القديم » تفاقم العداء بينهما. ذلك انه حدث يومئذ تصلب من قبل الأسلاك صاحبة الامتيازات، ونوع من التشنج والاصرار على موقف دفاعي اوقف بعنف تصاعد البورجوازية التدريجي والتجدد الطبيعي لهذا المجتمع.

وعلى الرغم من الفروقات القاطعة فيما بين الأسلاك، احتفظ المجتمع الفرنسي في القرن السادس عشر او السابع عشر بنوع من الحركية الاجتماعي. فلم يكن من المستحيل على أشخاص موهوبين او محظوظين الانتقال من سلك الى سلك. فقد رأت البورجوازية نفسها دائماً قادرة على الارتقاء على السلكين المميزين، ولو عن طريق شراء المراكز، أو الدخول في نبالة الثوب او شراء الأراضي التي تكسب ملكيتها النبالة. وبفضل هذه الصمامات الامانية، لم تبطن البورجوازية أية روح عدائية، فقد كانت راضية عن وضع يترك لها الأمل في الوصول الى الحصول على الامتيازات. ويوم أحست بأنها محبوسة ضمن وضعها الوضيع أخذت تتولد عندها الأماني الثورية.

ذلك هو، بصورة موجزة، وصف الوضع الذي كان سائدا في أواخر « النظام القديم ».

وعندها اصطدمت البورجوازية بما يسمى ردة الفعل النبيلية ردة فعل دفاعية لسلك مواقعه مهددة، وثروته تتضاءل ويسعى بشكل يائس الى الاحتفاظ بمركزه التقليدي والى إنقاذه، واحياناً الى احياء، نظام تقليدي يفيده ويكسبه. وهكذا اصبحت البرلمانات تفرض، من أجل شراء منصب، مرور أربعة أجيال من النبالة. في سنة ١٧٨١، صدر تنظيم عسكري يقضي بحصر الدخول الى رتبة ضابط في الجيش بأولاد النبلاء: أما أبناء الطبقة الثالثة فقد أعطوا رتب صفوف الضباط. وهكذا حرموا من كل أمل بالترقي.

هذه الأحكام القانونية ازدادت بفعل السلوك العفوي.

اما الوصول الى المناصب الكهنوتية العليا فقد كان محظوراً على عناصر الطبقة الثالثة لا بفعل نص قانوني، بل بفعل ردة فعل جماعية. الوضع الجديد: في القرن السابع عشر، كانت غالبية الاحبار من أصل بورجوازي أو حتى شعبي: أما عشية الثورة فقد احتكرت ارستقراطية الولادة الأسقفية والخورنات الغنية. وكذلك فيما خص ممارسة السلطة السياسية وحاشية الملك. لقد اتخذ لويس الرابع عشر قراراً بان لا ينتقي وزراءه ومستشاريه الا من الطبقة البورجوازية. وفي نهاية « النظام القديم »، كان اغلب الوزراء والولاة من النبلاء. وهكذا احتفظت الأرستقراطية لنفسها، بالتقدير وبالمكاسب. هذه الردة التي نالت مباشرة من مصالح البورجوازية، وصدمت أيضاً

رغبتها في التكريم، كانت في أساس النقمة على النبلاء، نقمة ابرزتها البورجوازية في اجتماعات الجمعية العمومية، وخلال السنوات الأولى من الثورة.

ولكن العناصر العليا من الطبقة الثالثة لم تكن وحدها متضررة بهذه الردة. فالى جانب احتكار المراكز والمناصب، تطور شكل آخر من ردة الفعل النبيلية: انها ردة الفعل السيادية، اي ردة النبلاء في علاقاتهم مع فلاحيهم. انها جواب الأرستقراطية على الأفقار الذي ادى اليه تطور الاقتصاد.

كانت الحقوق تدفع نقداً، بوجه عام، لا عيناً. وكانت مبالغها قد حددت منذ زمن بعيد، ولذا أخذت قيمتها الحقيقية تتدنى بصورة تدريجية. وكان هم النبالة تصحيح ايراداتها. فضلاً عن ذلك اعادت تطبيق حقوق غالبا ما كانت سقطت بعدم الاستعمال. وقام مفوضو الحقوق على الأراضي بنبش حقوق منسية، لم تكن تستوفى منذ أجيال. هذه الردة السيادية قطعت حركة التحرر البطيئة الرامية، منذ قرون، الى تحرير الفلاحين والى السماح لهم بالتملك الفعلي للأرض.

وكما اثارت تصرفات النبلاء نقمة البورجوازية، اثارت هذه الردة السيادية نقمة الفلاحين. وهكذا وجدت البورجوازية ووجد الفلاحون انفسهم متضامنين في منطلقات الثورة.

هذه التصرفات، من قبل النبلاء والأسياد، ضد البورجوازية والطبقة الفلاحية بدت كثيرة البشاعة في نظر المعاصرين بمقدار ما

كانت تسير بعكس التطور الاقتصادي والاجتماعي، وخصوصاً الفكري. وهنا نجد العامل الثالث: حركة الأفكار. فلم يكن تقدم المركزية الادارية ولا تقدم اقتصاد المنقول هو الذي يبشر بزوال النظام القديم بل كانت هناك أيضاً حركة الأفكار وشيوعها. ان انتقادات الفلاسفة وافكارهم انصبت على أسس مجتمع « النظام القديم » بالذات، واعادت طرح مسألة الامتيازات التقليدية، وواجهت الحقوق المكتسبة والتقاليد بالكفاءة الذاتية وبتفوق النبوغ. ووجدت هذه الأفكار صدى جديداً في الرأي العام الذي اخذ يصبح قوة، والذي اعلن عن موقفه لصالح الطبقات الجديدة ضد الأسلاك القديمة، وبدت التراتبية الحقوقية، في نظره، بالية عتيقة. وقد كانت كذلك بالفعل، الا انها اخذت تتضح بهذا الشكل بصورة محسوسة.

ان تضافر هذه المعطيات الموضوعية، التي نشأت بفعل تطور المؤسسات والبنيات، وبفعل تطور هذه العناصر الشخصية الذاتية - هو الذي خلق في فرنسا، خلال السنوات الأخيرة من « النظام القديم » وضعاً ثورياً، بصورة موضوعية.

هذا التمزق في النظام الاجتماعي، بين الاطر القديمة الموروثة عن القرون الوسطى وبين القوى الجديدة التي شعرت بانها طاقة عمل والتي كانت تحركها ارادة التغيير نحو الأفضل، كان احد المكونات الرئيسية « للثورة ». هذا المظهر يدل على ان ثورة ١٧٨٩، هي بذات الوقت ثورة اجتماعية، كما هي ثورة سياسية بل لقد كانت بالدرجة الأولى ثورة اجتماعية. في حقبة اولى لم تكن موجهة ضد الثورة، بل

كانت ضد اللامساواة، والامتيازات والاسلاك. وفيما بعد انحرفت فتحولت من ثورة ضد النبالة الى ثورة ضد الملكية، لان الملكية لم تعرف كيف تعزل نفسها، في الوقت المناسب، عن الاسلاك ذات الامتيازات.

٤
الأشكال السياسية في النظام القديم

لم تكن الأشكال السياسية في النظام القديم واحدة ومنسجمة. فالناس يميلون، في الغالب، الى استنتاج وحدة المؤسسات من وحدة التعبير، وبحجة ان « الثورة » قد محت كل الأنظمة السياسية السابقة لسنة ١٧٨٩، فهم يستنتجون وحدة هذه الأنظمة. والواقع ان الناس يُطْلِقون، بالمقارنة فقط مع النظام المنبثق عن « الثورة »، التسمية الشائعة « النظام القديم » على كل ما سبقها. ولكن الواقع مختلف تماماً عن هذا.

ان هذا صحيح بالنسبة الى بلد بالذات. وعلى هذا نرى خلال القرن الثامن عشر في فرنسا ـ التي هي احد المجتمعات الأكثر وحدة، من الناحية السياسية ـ تعايش بقايا العديد من « الأنظمة القديمة » السياسية المختلفة تماماً وبعمق بعضها عن بعض. فاذا كان الحال هو هذا، داخل بلد واحدٍ، فانه كذلك، بصورة أولى، على مستوى أوروبا. اننا سوف نلاقي، على الصعيد السياسي المعادل لهذا التنوع الذي أظهر لنا تحليله الاجتماعي امثلة عنه في أوروبا ـ بين اوروبا

أرضية ورقية في الشرق واوروبة عريقة في المركنتيلية، حضرية وليبرالية، في الغرب.

ان الوجه السياسي لأوروبا، في القرن الثامن عشر، يُظهر تشكيلة عظيمة التنوع تنطلق من الدرجة الأكثر اولية وبدائية الى التنظيمات الكثيرة التعقيد والأكثر تنوعاً: ان اختلاف الدول شديد، اذ توجد عدة مئات من الوحدات السياسية: داخل الامبراطورية وحدها، كانت تعيش اكثر من مئتي كينونة سياسية، ولكن رغم هذا التنوع، يمكن ردها الى عدة انماط عامة.

والمسألة التي تطرح نفسها من اجل تحديد وتعداد هذه الانماط هي مسألة دائمة في تحليل المجتمعات السياسية: الا وهي مشكلة التصنيف. وهذه هي المشكلة التي سبق لمونتسكيو ان طرحها وهو يحاول تعريف الأنماط الكبرى. والمشكلة ما تزال تطرح نفسها اليوم: كم هو عدد انماط الأنظمة السياسية التي نواجهها في النصف الثاني من القرن العشرين؟ هناك عدة تصنيفات ممكنة، والجواب يتعلق الى حد بعيد باختيار المعايير. لقد اتكل مونتسكيو على عدد السلطات وعلى أشكالها. ويمكن تصور تصنيفات اخرى تتعلق، مثلاً، بالعلاقات بين الحكومة والمحكومين، أو بالعلاقة مع الندرز الاجتماعي.

واني اعتمد تصنيفاً يأخذ بالاعتبار، بصورة أساسية، تأريخية الأنظمة، وأقدميتها النسبية: ان الأنظمة التي نصفها، في أوروبة القرن الثامن عشر لم تتولد معاً: ان منشأ البعض يعود الى الف من

السنين، واخرى لم تظهر الا قبل خمسين سنة فقط، واخريات توشك ان تنبثق: فمن الممكن اذاً تصنيفها تبعاً لاقدميتها. سوف نرى ان هذا التصنيف لم يكن بدون ارتباط مع ما سبق ان عرفناه عن المجتمع وعن الفرق بين اوروبتين.

وهذا التصنيف يحتمل نمطين مختلفين من الأنظمة السياسية. منها أربعة اولى يمكن ان تجمع اثنتين. انهما، وفقا للتسلسل التالي:

الاقطاعية الأرستقراطية والجمهوريات النبيلية الأشرافية: وهما صورتان من النظام الاوليغارشي [حكم القلة]. وفي الحالتين تتولى السلطة مجموعةٌ صغيرةٌ غالباً ما تكون وراثية.

بين الملكية المطلقة، كما حصلت في فرنسا او اسبانيا، بخلال القرن السابع عشر، ثم الاطلاقية المستنيرة، وهي شكل حديث نسبيا حيث ظهرت فقط في القرن الثامن عشر، وبين الملكية المطلقة والاطلاقية المستنيرة يوجد تشابه في الطبيعة: كل السلطات تجتمع بين يدي ملك وراثي.

والشكل الخامس قلما يخضع للتنميط: انه نظام انكلترا. فالملكية البريطانية، من بعض وجوهها، تشبه ملكيات اخرى: فالصفة الملكية تكاد تربطها بالمجموعة الثانية، ولكن من جهة اخرى، ان بعض مؤسساتها الأكثر تمييزا لها ـ وجود برلمان، وادارة محلية ـ توحي بوجود نظام ذي نمط ارستقراطي، حتى ليوشك المرء، نظراً الى هذه الميزات الأخيرة، ان يميل الى تصنيفها ضمن المجموعة الأولى: اقطاعية

ونبالية. واذن من الأفضل، مؤقتاً، تصنيف الحالة البريطانية على حدة، خصوصاً اذا راعينا مستقبلها: بين كل هذه الأنظمة، انها الوحيدة التي سوف يكون لها مستقبل مديد اطول. انها سوف تصبح نموذجاً عالمياً.

هذه الأنظمة لم تختف كلها، ان « الثورة » لم تقطع جذورها. فمن الجدير إذاً ان نبحث عن امتدادات وبقايا كل من هذه الأنظمة، في عالم ١٩٧٨، ولهذا يجب تفحصها واحداً واحداً.

١ ـ المجتمعات الاقطاعية

من بين الخمسة يبدو النمط الاقطاعي اكثرها قدماً. وربما كان عمره في القرن الثامن عشر، حوالي الف من السنين. وهو، من غير شك، الأكثر شمولاً، والأكثر شيوعاً، ربما لأنه الأكثر توفيراً، واكاد اقول الأكثر قوة ومتانة، كما يقال اليوم عن المعدات الأقوى والأيسر. ودونما لعب على الكلمات، انه، فعلاً النموذج الأكثر ملاءمة للمجتمعات الريفية في القرون الوسطى. وربما كان مشتركاً بين كل القارات وقد عاش في القرن التاسع عشر وما يزال مستمراً في القرن العشرين: فحتى « ثورة الأنوار » التي قام بها الميكادو سنة ١٨٦٨، عاشت اليابان في ظل نظام اقطاعي خالص، نظام « دايميو » ونظام « شوغون ».

وعرفت مجتمعات افريقيا الوسطى، حتى تاريخ تحولها عن طريق

الاستعمار، مؤسسات سياسية هي بديل للاقطاعية. ان الاقطاعية هي البديل الطبيعي لغياب الدولة، سواء غابت الدولة، كما حصل في اوروبا بعد سقوط الامبراطورية الرومانية، او لأن الدولة لم تكن قد ظهرت بعد، وذلك في مثل احوال المجتمعات البدائية في اوقيانيا وافريقيا او اميركا.

واول عنصر متمم، سلبي يميز الاقطاعية هو غياب السلطة المركزية. عندها تكون السلطة المحلية مجزأة بفعل انتشار السيادات التي عرفتها اوروبة القرون الوسطى، وتتمثل السلطة الاقليمية بالدوقيات، والبارونيات، والحاكميات التي تتراكم فوق هذا الركام من السياديات المتسلطة ذات المستوى الوسط.

هذه السلطات المتنوعة لا تستبعد ان يكون فوقها اصل اسمي، او سيادة تبقى سلطتها فخرية خالصة. ان العاهل لا يتمتع فيها بسلطة فعلية، وليست لديه الوسائل لممارسة سلطته، ولا يمارس على اقرانه، او تابعيه الا افضلية فخرية معنوية. اما حقيقة السلطة فكان يتولاها البارونات في انكلترا، والدوقات في الامبراطورية، والامراء في غيرها. يدل على هذاان العامل، في الاقطاعية، لا يكون وراثياً، بل غالباً ما يختاره اقرانه، بحيث تظل الملكية انتخابية. تلك كانت حالة الملكية الفرنسية في أوائلها حيث اختار الأعيان الكبار هوغ كابي ملكاً لهم.

تلك هي أيضاً حالة الامبراطورية الجرمانية المقدسة، في القرن الثامن عشر، حيث، على الرغم من ان العرش الامبراطوري اصبح،

منذ عدة قرون، وراثياً في اسرة آل هبسبورغ، ظل المبدأ سارياً بأن الامبراطور ينتخب من قبل مجموعة من الناخبين. اننا نجد، بدون شك، في الجمهورية البولونية، الدليل الأوضح على النظام الاقطاعي لأن ملك بولونيا استمر ينتخبه النبلاء. انه التابع، والتعبير السياسي عن مجتمع متراتب الأسلاك.

وسمة أخرى أساسية في الإقطاعية هي وجود الروابط الشخصية. حول هذه النقطة تكشف المقارنة ما يفرق بين مجتمعاتنا الحديثة والاقطاعية الوسيطية. في مجتمعاتنا لا يحابي القانون العصري الأفراد: التشريع لا يوضع من اجل الفرد بالذات. القوانين عمومية، تجريدية، غير شخصية، والادارة كذلك. ويؤخذ ذلك على الادارة في الغالب، ويندد بقسوة الدولة «هذا الوحش البارد»، ولكن من طبيعة الدولة العصرية ان لا تهتم بالأوضاع الشخصية: ان القاعدة القانونية تطبق على الجميع. ان هذا من سمات نظامنا الحقوقي. والدولة الحديثة، والمجتمعات المنبثقة عن الثورة. في القرون الوسطى وأيضاً في أيام النظام القديم، كانت الروابط الشخصية هي الأساس. اذ يؤخذ الأفراد ضمن شبكة من الروابط الفردية: التابع يقدم ولاءه لسيده، وهما موثقان بروحية اليمين التي تربط بينهما. فالسيد مدين لتابعه بالعون وبالحماية، وبالمقابل يقدم المولى المساعدة والمشورة.

وهذا صحيح في كل درجات المجتمع ويحدد بذات الوقت الروابط داخل الأسلاك ذات الامتيازات، وكذلك العلاقات بين الأسياد

والفلاحين. ان العلاقات بين السيد وفلاحيه هي من نمط شخصي، وهي على النقيض التام من نظام العلاقات المغفلة وغير الشخصية التي سوف تميز في القرن التاسع عشر المانيفاتورة والتجارة حيث يحل المال محل هذه العلاقات الشخصية.

إن الاقطاعية المرتبطة بالأرض تجهل المال. انها سمة أخرى. ان المؤسسات المالية ونظام المجتمع متداخلان بشكل حميم. والاقطاعية ترتبط باقتصاد قائم على الملكية وعلى استثمار الأرض. فالمالك هو مالك عقاري. وهؤلاء التابعون له يزرعون ارضه او الأراضي التي يؤجرها منهم. ثم ان الاقطاعية وجدت التعبير عنها مكتملاً في المجتمعات حيث نظام العلاقات الشخصية يكتمل بالرق.

في وسط القرن الثامن عشر. اخذ وضع الاقطاعية يتهاوى. واخذ الرق يزول قليلاً قليلاً في أوروبة الغربية. لقد حرر التطور الاقتصادي الأفراد، وادى تدخل النقود في العلاقات الاجتماعية الى تحرير الأشخاص الذين أصبحوا قادرين على الارتباط او التحلل من تنفيذ العقود وادى نمو المجتمع الحضري الى زعزعة النظام الاقطاعي وتدمير قواعده. وعلى الصعيد السياسي. عملت تقوية الملكية المركزية (وعلى صعيد القوى الاجتماعية، عمل صعود البورجوازية)، على الحد من توسع ومن تأثير الاقطاعية. ومع ذلك ظلت الاقطاعية واسعة التمثيل، في كل ارجاء اوروبا، وبصورة خاصة في الشرق اكثر منها في الغرب، مؤكدة على التمييز الذي يجب اجراؤه بين الأوروبتين.

في الامبراطورية الروسية كان الأعيان (بوايار) ملاكين كباراً رغم

سعي القياصرة الى تكسير نفوذهم. وكانت سياسة بطرس الأكبر متميزة بمعاداتها للاقطاعية. فأوجد نبالة الوظائف لكي يواجه هذه النبالة الارثية الحيازية. وفي اسكنديناڤيا، والسويد والدانمرك، احتفظت النبالة الممثلة في البرلمانات (ديات) بسلطات قوية. وربما استطاعت الاقطاعية في بولونيا ان تحافظ على نفسها بصورة أفضل، ولكن هذا هو احد الأسباب الذي جعلها تفقد استقلالها، لأنها اي الاقطاعية لم تكن مؤهلة للمحافظة على وحدة البلد، عندما اخذت تنافس دولاً عشرية ذات شكل ملكي مركزي. في بولونيا كانت السلطة كلها والثروة كلها للنبلاء. ولما كان الملك ينتخب انتخابا، فكان كل خلوٍ للعرش يؤدي الى ازمة وراثية طويلة، يسخرها النبلاء لصالحهم لكي يزيدوا، ان استطاعوا من سلطتهم. وكانت السلطة للبرلمانات (ديات). ونفس المؤسسة كانت موجودة في السويد والدانمرك. وكانت المؤسسات التمثيلية، والاجراءات الانتخابية، والتكتلات السياسية: كلها من رموز الاقطاعية. هذه العناصر ذاتها التي تبدو لنا اليوم كرمز للديمقراطية، قد سبقتها. فلم يكن اللجوء الى الانتخاب او وجود المجلسين، متزامنين مع الثورة: لقد مارستها الاقطاعية ممارسة واسعة. واذن لم تزد الديمقراطية على انها عادت الى ارث قديم، ولكن محتوى ومعنى المؤسسات قد تغير معها تغيراً تاماً.

ان الامبراطورية الجرمانية المقدسة ربما كانت المثل الأكثر بروزاً، بخلال القرن الثامن عشر، عن استمرارية روح القرون الوسطى والاقطاعية.

فإذاً تعايشت، فعلاً، داخل الامبراطورية الجرمانية المقدسة انماط مختلفة من المؤسسات، جمهوريات نبيلية مع المدن الحرة، ملكية مطلقة داخل بعض الامارات، بعض الممالك والانتخابيات، فان البناء العام ظلّ مستوحى من روح الاقطاعية. وكان الامبراطور هو السيد الاقطاعي في هذا البناء الوسيطي.

في الغرب من بولونيا، تراجعت الاقطاعية. فقد ضعفت بصورة تدريجية ولم تبق الا كمؤسسة مدنية واجتماعية، لا كقوة سياسية. والتصريح بهذا يعني، الاعلان بعبارات اخرى، ما سبق وقلته عن الكلام عن التنافر بين التطور الاقتصادي والاجتماعي مع بقاء النظام القديم.

وهذا يعني الامساك بنفس الواقع انما من وجهة نظر سياسية اساساً. واذا كانت الاقطاعية قد فقدت صلاحياتها السياسية، فقد استمرت كمؤسسة مدنية: لقد احتفظ النبلاء بامتيازاتهم، وحصاناتهم، وافضلياتهم (عظماء اسبانيا، ونبلاء فرنسا).

هذه الأرستقراطية لم تفقد كل امل باسترداد سلطانها الذي اضطرت الى التخلي عنه لصالح الملكية، ومن وقت الى آخر، برزت محاولاتها الاستردادية.

ذلك هو معنى حرب المقلاع (لافروند) التي قام بها عظماء وامراء فيما بين ١٦٤٨و ١٦٥٢، والتي يمكن ان تؤول كرجوع هجومي للاقطاعية الموضوعة تحت الوصاية من قبل ريشليو. وكذلك، عند

موت لويس الرابع عشر ، هذه المحاولة الغريبة المجمعية (Poly Synodie) التي هدفت الى نقل السلطة الفعلية من بعض الوزراء الحائزين على ثقة الملك الشخصية الى مجالس يجتمع فيها ممثلو النبلاء .

هذه الانتفاضة النبيلية، التي أشرنا الى مظاهرها الاجتماعية والاقتصادية، كانت تقوم ايضاً على مقاصد سياسية. ان النبالة حاولت استعادة الحكم الذي ازاحتها عنه المركزية والاطلاقية الملكية. وأحد مفاتيح الأزمة السابقة للثورة هو الرفض الذي واجهت به النبالة محاولة الملكية تجديد المجتمع.

كانت الاقطاعية اذاً سائرة الى الانحدار ولكنها ظلت بعيدة عن الزوال، وهي تستغل كل ضعف في الارادة الملكية، وكل تراخ في السلطة الملكية، لتحاول العودة الى الوضع السابق.

وسوف يظل الحال هكذا طيلة الوقت الذي كان فيه النظام الاجتماعي مرتكزاً على الأسلاك، وعلى الدول الاقليمية، وهي أسس موروثة عن الاقطاعية. هناك تناقض عميق بين تطور الأنظمة السياسية في اوروبا الغربية نحو المركزية الملكية، والنظام الاجتماعي الذي استمر يستند على مبادىء معارضته تماماً. وهذا ما يفسر بعض الأزمات التي احتازتها المجتمعات السياسية في اوروبا الغربية خلال القرن الثامن عشر.

لم تذهب الاقطاعية تماماً، مع تهديم النظام الاجتماعي الذي كان يعايشها: لقد استمرت بعد « الثورة ». وبالامكان، في القرن التاسع

عشر، وحتى في القرن العشرين، هنا وهناك مشاهدة امتداداتها. ففي كل مكان تواجدت فيه شروط الاقطاعية، وحيثما استمرت سماتها المتتالية، ظلت اشباهها قائمة: كما في البلدان ذات الاقتصاد الأرضي او ذات الروابط التبعية التي تجمع الأفراد، او ذات النظم الرعائية كما في الهند، وفي أفريقيا، مع الرؤساء التقليديين، وفي مراكش مع سادة جبال أطلس، وفي جنوب الولايات المتحدة، حتى الاستقلال (مع هذا الشكل الخاص بان ولايات الجنوب تتمسك بالرق). في هذه البلدان نجد مجتمعات يمكننا ان نسميها، عند اللزوم، اقطاعية.

اليوم تستعمل في صراعاتنا السياسية كلمة «اقطاعية»، انما من اجل اطلاقها على حقائق اخرى. يجري الكلام عن «الاقطاعية» بمناسبة التروستات.، والتجمعات المالية او الاقتصادية. فهل الاستعمال له ما يبرره؟ وهل نحن محقين في اقران اقطاعية مجتمعات الأراضي، بهذه الاحتكارات التي عرفتها المجتمعات الأكثر تصنيعاً في العالم المعاصر؟ بين الاثنتين توجد اوجه شبه بارزة. وفي كل من الحالتين، هناك أوليغارشيات تعارض سلطة الدولة او تحاول ان تستأثر بها لصالحها. انها الظاهرة، المعروفة تماماً من قبل المختصين في العلم السياسي، ومن قبل المجموعات ذات المصالح والضاغطة، والتي تمارسها هذه الأقليات على السلطة وعلى السياسة الاقتصادية.

انما يوجد بينها فرق لا يستهان به يضطرنا الى عدم الكلام عن الاقطاعية الا باحتراز: هذه الاقطاعيات الجديدة ليست ترتبط باقتصاد معنيٍ بالأرض، بل بالعكس باقتصاد متحرك جداً هو الاقتصاد المالي.

ثم انها لا تتضمن هذه الهيكليات التراتبية، وهذه الفوارق الحقوقية بين الأفراد، وهذه العلاقات الشخصية بين المعنيين والتي كانت عناصر مكونة للاقطاعية الحقة.

وهكذا، عشية الثورة، بدت الاقطاعية شكلاً معمراً، اذ انها حوربت وغلبت على امرها، من جهة، بفعل التأكيد على سيادة الدولة بشكلها الملكي، ومن جهة اخرى، بفعل تطور مجتمع حضري وبفعل صعود البرجوازية، التي كانت مصالحها تتعاضد مع الملكية ضد بقايا الاقطاعية.

٢ ـ الجمهوريات النبيلية

أما النموذج الثاني للمؤسسات فيرتبط، مع النموذج السابق، ببعض أوجه الشبه التي تبرز جمعها تحت نفس العنوان. ويتعلق الأمر هنا بهذه الجمهوريات الحضرية التي ازدهرت في مدن القرون الوسطى وفي الأزمنة الحديثة حيث كانت السلطة بيد قلة من الناس لم تكن من اصل نبيل بل برجوازي.

مجالها: الحضارة المدنية

هذا النظام، من حيث الزمن هو أقل قدماً من الإقطاعية، على الرغم من ان جذوره تعود الى القرن الثاني عشر أو الثالث عشر؛ وأما جغرافياً فإنه يغطي مساحةً أرضية هي بالتأكيد اصغر من رقعة الاقطاعية. وضيق رقعة الأرض هي احدى مميزاته الضمنية. هذا

الشكل من الأنظمة هو فعلاً مرتبط جدا بالظاهرة المدينية التي، تحديداً، لا تغطي الا مسافات ضيقة، في حين ان معظم البلد كان متروكاً تقريباً، بدون منازع، للاقطاعية. انه التعبير السياسي الدقيق عن خضارة المدن، المرتبطة بالنشاط التجاري، وبوجود الأسواق الكبرى، وبالمبادلات داخل اوروبا او مع بقية القارات.

الحرية ، المجمعية (Collégialité) ، حكم النخبة .

تمظهرت هذه الحضارة، على الصعيد السياسي، بنظام ذي نمط معين، فقد برز، فوق القاعدة التي وفرتها الجغرافيا او الاقتصاد الذي يعتمد على بعض المواقع، عند نهايات الممرات الطبيعية او المضائق وعلى الشواطىء الصالحة المستقيمة، شكلٌ لنظام سياسي أصيل.

لقد ناضلت هذه المدن من أجل حريتها باكراً. وكان تحرك مجموعات القرى موجهاً ضد أسياد الجوار أو الأساقفة، اكثر من توجهه ضد الملوك الذين كانوا بعيدين، والذين كانوا في الغالب يقدمون العون لسكان المدن عند مقاومتهم للاقطاعية. وفي بعض الأحيان، مع ذلك كان على المدن ان تدافع عن نفسها ضد الملوك.

ذلك مثلاً كان حال ايطاليا الشمالية، حيث كان حلف لومبارديا قد وحد المدن التي كانت تسعى للحفاظ على حريتها من سيطرة الامبراطور، هذه المدن انتزعت دساتيرها وحصلت على اعفاءات، وعلى حريات. هذه النصوص هي التي نظمت بعد ذلك العلاقات الخارجية والحكم الداخلي.

كل هذه الجمهوريات كانت تشترك فيما بينها بانها تحكم نفسها بنفسها بحرية: وهذا ما كانت تعنيه يومئذ عبارة « جمهورية » التي لم تكن مرادفة للديمقراطية. ان المعنيين لم يتوافقا الا في القرن التاسع عشر تقريباً. ان هذين المعنيين متعارضان: فالديمقراطيات كانت يومئذ اقرب الى الشكل الاستبدادي او الديكتاتوري، اما الجمهوريات فكانت ليبرالية وأوليغارشية « حكم القلة ».

وكان الحكم فيها بيد قلة. فقد كان على العموم مجموعياً ـ مما كان يساعد على تمييزه عن أنظمة الحكم ذات النمطالملكي ـ اما منشأه فكان على العموم انتخابياً.

وكانت البطركة او المشيخة التي تشترى لقاء دفع حقوق او تمنح بصك قانوني، تعين لنفسها أعياناً يشكلون الحكومة المجمعية المسماة غالباً « بالحكومة » (ماجيسترا) magistrat. واللفظة هنا لا تدل على فرد بل على هيئة مجمعية. وهكذا تحصل البطركة على السلطة، اما عامة الناس فقد كانوا في حالة تبعية.

وقد امتد هذا الشكل من الحكومة الى تجمعات اقليمية اوسع: وهي لم تبق حكراً على المدن القوية المعزولة وراء اسوارها. في أوروبا النظام القديم، نجد على الأقل مثلين عن التجمعات الجغرافية الواسعة التي حملها اتساعها على تبني اشكالٍ سياسية متقاربة: المقاطعات المتحدة والكانتونات السويسرية، التي كانت ثلاثة عشر في القرن الثامن عشر. ان الأنظمة الاتحادية للمقاطعات المتحدة،

وللكانتونات السويسرية تتشابه مع أنظمة مدن الامبراطورية أو مدن ايطاليا. هذه المقاطعات والكانتونات المتمتعة بلا مركزية قوية، بمعنى اللامركزية اللاحق للنظام القديم كانت اقرب ان تكون الى جامعة دول (كونفدراسيون) اكثر مما كانت دولة فدرالية: لقد كانت الروابط فيما بينها رخوة نوعاً ما. واتحدت المقاطعات والكانتونات ضد الاعداء الخارجيين، من أجل الدفاع عن الاستقلال، انما مع الحرص على الاحتفاظ التام باستقلالها الذاتي: وتاريخ الكانتونات السويسرية وكذلك المقاطعات المتحدة، هو الى حد بعيد، تاريخ خصوماتها الداخلية.

انما تجدر الاشارة الى اتجاه ساد، في هذين البلدين، في القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر، من اجل شد الروابط. ونرى البوادر في التيار الوحدوي، الذي يتصاعد بصورة خاصة داخل العامة من الناس المعزولة عن الحياة السياسية، بفعل البورجوازية، والتي تعطي ثقتها من اجل اقامة حكم تسلطي وملكي. في المقاطعات المتحدة، سعت الحركة الدورنجية الى اقامة ملكية لصالح احفاد غليوم دورانج. وهذا دليل واضح على التقارب بين الملكية والحركات الشعبية.

أوضاع الجمهوريات في القرن الثامن عشر

فقدت هذه الجمهوريات الكثير من بهائها ومن قوتها، لعدة أسباب يذكر تلاقيها بالأسباب التي ادت الى تراجع الاقطاعية. وكما هو الحال

بالاقطاعية، تعتبر الجمهورية البطريكية نظاماً محدود الأجل مهدداً بالزوال بفعل تطور الاقتصاد والمجتمع والأفكار.

هذه الجمهوريات التي ازدهرت في الماضي وكانت غنية جداً، والتي كانت ايضاً مراكز استقطاب النشاط الاقتصادي في أوروبا الوسيطية والحديثة، اخذت تتراجع. انها لم تعد على مستوى الاقتصاد الحديث. انها كانت عاجزة عن التكيف مع المركنتيلية، كما اخذت تستبعد من مجال التجارة مع المستعمرات بفعل نمو الدول الكبرى الحديثة: فرنسا وانكلترا.

وعلى موازاة هذا التراجع الاقتصادي، تأثرت بالتراجع السياسي. كما اخذت تنازعها اشكال اخرى من الأنظمة، اكثر قرباً من العصر، وافضل تسلحاً ضد المنافسة، كما كانت عرضة لأطماع الدول الملوكية التي كانت تحلم بابتلاعها. تلك هي حالة ستراسبورغ، مثلاً التي استلحقتها مملكة فرنسا سنة ١٦٨١ بموجب (السياسة المسماة سياسة الاتحادات). وعندما اصبحت هذه المدن قسما من مجموع سياسي، مثل المدن الحرة في الامبراطورية - في القرن الثامن عشر، كان عددها حوالي الخمسين - كان الحكم المركزي يحاول ان يحد من الاعفاءات الممنوحة لها.

وزالت غالبيتها داخل الدوامة الثورية. بعضها استسلم بملء ارادته (مثل مولهوس التي دخلت في الوحدة الفرنسية). وبعضها استوعب تطبيقاً للنظام التقاسمي. والحالة الأكثر شهرة هي حالة البندقية التي

قضت معاهدة كامبو فورميو (١٧٩٧) المعقودة بين نابليون باسم الجمهورية الفرنسية والامبراطور، بتسليمها خالصة وببساطة الى النمسا والتي اصبحت بعد ذلك مدموجة في الدول الداخلة في ملكية آل هابسبورغ. وهذا ما شكل اصل مملكة لومبارديا، البندقية، واساس حقبة طويلة من العبودية لم تخرج منها البندقية الا سنة ١٨٦٦ بإلحاقها بايطاليا الموحدة. وكذلك جنوى، حين استلحقت بمملكة البيمونت سردينيا. وادى انحسار سنة ١٨٠٣ الذي احدث اعادة توزيع لأراضي الامبراطورية، الى التسبب باحتضار غالبية المدن الحرة في الامبراطورية، وكرست معاهدات سنة ١٨١٥ زوالها نهائياً.

ثم ان هذه المدن الحرة وهذه الجمهوريات التي كانت تصطدم بمطامح الدول الملكية، كما انها تعرضت لاعصار الثورة، كانت تتعارض مع التوق الوحدوي الذي اخذ يسود في القرن التاسع عشر. ان الحركة القومية المعاصرة كانت تعمل على قيام الدول الكبرى: ايطاليا المانيا. وكان استمرار هذه المدن الحرة يتعارض مع وجود التجمعات الاقليمية الكبرى.

وهذه المدن سوف يكون لها، في القرن العشرين، ازدهار متأخر، الا انها كانت على العموم، مخلوقات اصطناعية، فرضتها اعتبارات دبلوماسية خالصة. مثل ذلك ما جرى، عقب الحرب العالمية الأولى، عند انشاء مدينة دانزغ الحرة، وبعد ١٩٤٥، من انشاء مدينة تريستا. في الحالة الأولى كما في الحالة الأخرى، كان المهم تجميد

الأطماع المتنافسة، وذلك بعزل المدن المتنازع عليها. ولكن هذه الحلول كانت مؤقتة وضعيفة. فقد زالت المدينتان فيما بعد. ومع ذلك تجدر الاشارة الى ان اثنتين من هذه المدن هما بريم وهامبورغ، استمرتا بشكل اراضٍ (Länder) في جمهورية المانيا الفدرالية، إذ احترم النظام الفدرالي المعتمد الخصوصيات المحلية، الريفية او المدينية. ولكن على العموم، لقد زال هذا الشكل من الأنظمة من اوروبا عملياً.

٣ ـ الملكية المطلقة والادارية

سيطرة الملكية

في القرن الثامن عشر، بدت الاقطاعية والجمهوريات البطريكية اشكالاً تصفوية، لم تكن تغطي الا مساحة ضيقة من اوروبا. وقد زالت هذه الأشكال، لأنها كانت تتعارض مع اندفاعة المجتمع العامة، ومع تطور الاقتصاد، والادارة وحركة الافكار. وعمل التطور لصالح النظام الملكي، الذي سبق ان كان النظام الأكثر انتشاراً. في عدة بلدان تراكم فوق ما تبقى من الاقطاعية او فوق بقايا الجمهورية البطريكية. ونحن قلما نخطىء عندما نقول ان الشكل العادي الذي ساد في «النظام القديم» السياسي في القرن الثامن عشر، كان الملكية. وهذه المعادلة تتأكد بصورة اضافية من خلال كون الثورة التي سوف تمسح «النظام القديم»، كانت موجهة بصورة اساسية ضد الملكية. مع ذلك فان هذه المعادلة ليست صحيحة الا بوجه عام، اذ

هناك انماط اخرى من الأنظمة ظلت ملكية وذلك بسبب ان تسمية « ملكية » ما تزال تغطي تشكيلة كبيرة نوعاً ما من الأشكال السياسية. ونحن واجدون هنا، وعلى مستوى آخر، الدليل على تعددية التجارب.

لقد عرفت اوروبا ملكيات من كل الأحجام: وكان الفارق بين الدول اكثر بروزاً من اليوم. ان في أيامنا، تعتبر غالبية الدول الأوروبية ذات احجام متقاربة، في حين ان اوروبة القرن الثامن عشر كانت تضم ـ الى جانب العديد من الامارات الصغيرة، التي قلما بقي منها اليوم غير موناكو وليخنستاين Liechtenstein ،ممالك واسعة جداً. من جهة أخرى، كانت درجات ومراتب السلطة فيها متفاوتة جداً: في بعض البلدان، كانت السلطة غير محدودة، وفي اخرى، كان عليها ان تتعاون مع عدد كبير من المزاحمين او القرناء.

ومع ذلك فبالامكان رد هذه التشكيلة من الأشكال الملكية الى ثلاثة انماط: الملكية المطلقة، الاستبدادية المتنورة والملكية البريطانية، وجميعها تبدو وكأنها اجناس من ذات النوع.

هذه الأشكال لم تكن ثابتة، بل كانت تتطور تطوراً يزيده يسراً أنها غير محددة بنصوص. وحتى الآن لم تضع اوروبا دساتير لتنظيم السلطة فيها ولتنظيم العلاقات بين الأجهزة عندما تكون كثيرة. ان مسار السلطات ـ (بما انه غير محدد باي نص يمكن لأي كان ان يرجع اليه) ـ، يظل مجال المناورة فيه كبيراً.

ان المؤسسة الملكية (أي سلطة الرجل الواحد)، القديمة في جوهرها تتميز عن غيرها من اشكال الأنظمة المتميزة بالتعددية والتي منها الاقطاعية، والجمهوريات البطريكية ذات السلطة التنفيذية الجماعية. ان المؤسسة الملكية تتحدد بوحدة الملك وبالسلطة الشخصية.

الحداثة في الملكية المطلقة

اذا كان للملكية سند من القرون التاريخية، فانها بشكلها المطلق حديثة وكذلك ايضاً الاستبدادية المتنورة. وهذه حقيقة أساسية تستحق الشرح.

بماذا تتميز الملكية المطلقة عن الملكية العادية؟ ماذا تضيف الاستبدادية على الصفة الملكية للنظام.

ان الاطلاقية ليست مرادفاً للتحكم الكيفي. إن ما يسميه الفلاسفة والسياسيون بالتحكمية في القرن الثامن عشر هو الاستبدادية التي كانت سائدة في الامبراطورية العثمانية، حيث كان «مزاج» السلطان هو القاعدة، دون أن تحده أية خلقية، ولا أي قانون تأسيسي. وليس الأمر كذلك في الملكيات المطلقة من أوروبا الغربية. إن الإطلاقية [بمفهومها المغلوط] تقوم على سلطة لا شراكة فيها وتكمن كلها في شخص الملك. وصفتها الشخصية هي ما يسميه علماء الاجتماع السياسي اليوم شخصنة السلطة. ان السيادة تكون

مطلقة في كل المستويات، في الداخل كما في الخارج. وهذا هو معنى العبارة الشهيرة: « الملك امبراطور في مملكته » انه تطليق للفكرة الوسيطية القديمة، التي كانت تقول بوجود « سيد » فوق الملك. فالملك بموجبها لا يعترف بأية سلطة او سيادة فوق سلطته او سيادته. حتى بسيادة البابا، الى درجة ان ملك فرنسا كان مستقلاً تجاه الكرسي المقدس (فالغاليكانية هي احدى مكونات هذا التصور للملكية المطلقة). ان سيادته مطلقة في الداخل أيضاً حيث الملك مطاع من الجميع، وحيث كل شيء مناط به.

ذلك هو التصور الذي يسود فكرة الملكية المطلقة والواقع لا يتطابق مع هذا الا الى حدٍ محدود ما. انه قريب من ذلك. اذ في نهاية تفاعل استمر عدة قرون استطاعت الملكية ان تتخلص من عوائق الاقطاعية، وان تفرض سلطتها العليا واقامة الاطلاقية الملكية كانت نهاية تطور طويل، وحصيلة عدة عوامل.

أربعة عوامل يمكن الوقوف عندها تعمل من اجل الاطلاقة

١ ـ تطور الأفكار. منذ عدة قرون قامت حركة كاملة تعيد الاعتبار لفكرة الدولة. ومنذ تجديد الشرع الروماني، استهدى الناس من جديد الى أهمية هذه الفكرة، وبذات الوقت، برروا أطماع الحكم الملكي في الاطلاقية، يضاف الى هذا التبرير الحقوقي، تبرير آخر، تيولوجي، يصور الملكية المطلقة وكأنها التعبير الأكثر كمالاً عن السلطة الممنوحة

من الله. وبهذا المعنى يجري الكلام عن ملكية الحق الإلهي.

٢ ـ لقد استعانت حركة الفقهاء وعلماء الدين، من أجل خدمة السلطة الملكية، بقسم من الرأي العام، وببورجوازية المدن أيضاً التي كانت منذ زمن بعيد تواجه السلطة الكنسية او السيادية، والتي توجهت، بداهةً، نحو الملك الحامي، الذي كانت رعايته البعيدة اقل ثقلاً من وصاية الأخصام القريبين. لقد اتحدت الملكية والبورجوازية ضد الاقطاعيتين المدنية والدينية. وتطور السيادة الملكية يمثل، في هذا الشأن، ضمانة امن ضد الاخلال بالأمن (يكفي تذكر الأيام الرهيبة في مقاطعة أوفرنية، في منتصف القرن السابع عشر، حيث كان رجال الملك يؤدبون لصوصية الأسياد) وأخيراً عامل تقدم، لأن عمل الادارة كان يعمل في صالح النمو، الذي نصفه اليوم بانه اقتصادي واجتماعي. واذن كانت الملكية مطمئنة الى وجود المحبة في قلوب الناس والى وجود الحلفاء.

٣ ـ لعبت تحولات المجتمع لصالح السلطة الملكية. واذا كانت السيادية والمدنية الحرة ليستا من أشياء الأزمنة الحديثة، فان الملكية قدمت جواباً مناسباً للمشاكل الناجمة عن التطور العام. فبوجود جيش دائم، اخذت الادارة تتطور باستمرار، منذ القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر، وتكتمل وتوسع مجال عملها: ويمكن الاعتقاد ان الملكية المطلقة هي الشكل الحديث للدولة، وهي النموذج الحكومي الأكثر ملاءمة لمتطلبات العصر.

٤ ـ وبفضل العمل الدؤوب للملك واتباعه: مستشارون، فقهاء، ضباط، تشكلت بصورة تدريجية ادارة اعطت للملكية، وسائل طموحاتها، وتعدت على الحقوق الاعفائية، وقضمت من الامتيازات، وحاربت بلا هوادة كل ما من شأنه ان يلقي ظلاً على سلطة الملك ـ اقطاعية زمنية او كهنوتية ـ لتحل محلها تدريجياً. ولولا العمل المنهجي لهؤلاء الضباط العاملين على نشر امتيازات العرش لظل عمل بعض الفقهاء في وضع فلسفة للملكية، مساهمة مفيدة لتاريخ الافكار السياسية، انما دونما نتائج عملية. وبدون هذه الادارة، التي يرتبط تاريخها ارتباطاً وثيقاً بالتاريخ السياسي، لما كان هناك ملكية مطلقة. هذه الادارة هي التي فرقت تماماً بين الملكيات المطلقة والملكيات غير المطلقة حتى ولو طمحت الى ذلك. وبعد تجزئة حكم البابوية القديمة Curia regis، وبروز البرلمانات [المحاكم]، وحكام المقاطعات نواب الملك، وتطور المكاتب التي تعاون الحكام في اعمالهم الادارية، وتنظيم البريد بين المكاتب والموظفين اتخذت الملكية المطلقة لنفسها شكل حكومة حديثة: اذ هو الشكل الأكثر عقلانية وهو الذي يصل الى اعلى درجات الفعالية.

الحدود العملية في وجه الاطلاقية

يجب، من جديد، التفريق بين النظرية والواقع. فاذا كان راسخاً في الأذهان، ان فكرة السيادة هي مطلقة وقلّما تحتمل تحديداً للسلطة الملكية، فان الواقع كان بعيداً عن ذلك: انه لا يمثل مع الاطلاقية الملكية الا واقعاً تقريبياً.

١ ـ ان الاطلاقية تتراكم فوق الأشكال السياسية الأخرى. ان السيادة الملكية لم تستطع حتى ذلك الحين ان تقضي على بقايا الاقطاعية، وعلى حريات المدن. وكان على سلطة الملك ان تتعاون واحيانا ان تتراجع امام هذه البقايا السريعة الانبعاث اذ كان يكفي وقوع ازمة وراثة، او وصاية، حتى يعود الكبار الى استعادة سلطتهم وتأثيرهم: وحرب الفروند لم تكن ببعيدة. يثبت توكفيل، في كتابه « النظام القديم والثورة » باشراق ملهم ان الثورة مددت ما صنعه الملوك المطلقون. وما لم يستطع اي واحد منهم ان ينجزه تماماً، قامت الجمعيات الثورية، بعد ان قضت تماماً على كل الخصوصيات، وعلى التراتب الاجتماعي التقليدي، بانجازه.

٢ ـ وفي مجال آخر، لم يكن الملك، مهما كان حكمه مطلقاً، يتمتع بكل التسهيلات العملية التي وضعها التقدم التقني تحت تصرف الحكومات المعاصرة. ان الامبراطورية النابوليونية، والأنظمة التسلطية في القرن العشرين تمتعت بسلطة اكبر بكثير من سلطة الملوك المشهورين بسلطتهم المطلقة، في النظام القديم، والذين لم يكن لديهم الا ادارة ما تزال غير كفية، على الرغم من تقدمها وقوتها. ان وسائلها كانت ما تزال محدودة، والخدمات التي كان بامكانها تقديمها ضئيلة وضعيفة.

٣ ـ يضاف الى هذا ان غالبية الملوك لم يكونوا بعد واثقين من مستخدميهم. ومن اجل الحصول على مستخدمين تنفيذيين امناء ومطيعين، اضطر ملوك فرنسا الى تجديد الموظفين عدة مرات: حيث

ابتدأوا بالقضاة الملكيين [الشيوخ] Baillis ثم بالمقدمين Sénéchaux، ثم بالضباط العامين وأخيراً بنواب الملك Intendants ولكن هذا التجديد للموظفين اصبح غير فعال، لأن الملكية، من اجل تأمين الموارد، اضطرت الى بيع الوظائف العامة. ولما صار الموظفون مالكين لمراكزهم تحرروا. ولكي يستعيد الملك سلطته عليهم اضطر الى اعادة شراء هذه المراكز، وهو تدبير جعله هزال المالية الملكية وهمياً وغير فعال.

٤ ـ واخيراً، كما سبقت الإشارة، كانت مالية الملكية ضعيفة بسبب غياب الادارة المسؤولة عن طرح وجباية الضريبة، الأمر الذي كان يضطرها الى الاستعانة بالمقاولين الضامنين ، ومن جهة اخرى كانت ضعيفة بسبب التنظيم الاجتماعي غير المتوازن والتراتبي الموروث عن القرون الوسطى والذي كان يخفض مطرح الضريبة ويحرم الملكية من موارد عائدات كثيرة، وذلك بتمييزه الاسلاك المحظوظة، المعفية من الضرائب، عن الطبقة الثالثة الخاضعة للتكليف. وهكذا جاء الحفاظ على النظام التقليدي القائم لغير المصلحة الحقيقية للنظام الملكي. وكان المنطق يقضي بالغاء الامتيازات، لأن الملك بعد هذا الإلغاء يستطيع الحكم بفعالية اقوى، في مجتمع يقوم على المساواة.

حالة المجتمع، والأزمة المالية، هيكلية الادارة، والسلطة الملكية كلها متشابكة. وترابط كل هذه الأسباب جعل الاطلاقية الملكية مجرد زعم، في الغالب، اكثر مما هو واقع فعلي. كانت الملكية المطلقة حتى

القرن الثامن عشر، عاجزة عن تخطي التناقض الداخلي بين نظام اجتماعي تسوده اللامساواة، ومنطق التطور السياسي.

الادارة تخفف من غلواء الأثر الشخصي

وبذات الوقت، عمل نمو الادارة وتقوية المكاتب على تعطيل سمة ظلت اساسية في الملكية: تلك هي السمة الشخصية.

ان جوهر الملكية يكمن في تركيز السلطة بين يدي رجل واحد، ملك محبوب لذاته، والصفة الشخصية سابقة تماماً على الاطلاقية وعلى الادارة. ان نمو الاطلاقية وتوسع الادارة قضيا بصورة تدريجية على الأثر الشخصي. فبقدر ما استقرت شبكة المؤسسات التي كان القرار الملكي يمر عبرها، قام نمط آخر من العلاقات، غير الشخصية مستور، بين الرعية والملك: فلم يعد بين النبلاء او البورجوازيين، والملك هذه الروابط العاطفية التي، الى زمن هنري الرابع، وحدت بين الرعية وملكها، بل قامت بعد ذلك علاقات قانونية وادارية. هذا التطور حمل في جرثومته دمار الفكرة الملكية في افكار وقلوب العامة، اذ لم يعد الا مجرد نظام، او شكل مغفل وقانوني، ولم يعد أبداً شخصاً أو مبدأً.

إن حكم لويس الرابع عشر كان نقطة توازن. ففيه كان الدور الشخصي والصفة الادارية مجتمعين، ولكنهما شرعا يفترقان بعد ذلك. في القرن الثامن عشر ظهر التنافر. انه عنصر ضعف هو الذي يفسر السهولة النسبية التي بها تهاوت الملكية والتي جعلت الشعور الملكي يفتقر ويضعف.

٤ ـ الاطلاقية المتنورة

ليست عبارة « الاستبدادية المتنورة » معاصرة للاحداث. لقد صيغت، متأخرة من قبل مؤرخين درسوا انظمة اوروبا الوسطى والشرقية. ولكنها اليوم أصبحت مقبولة عالمياً، وهي تتميز بانها تعبر عن بعض السمات الأكثر تجذراً في هذا الشكل من الأنظمة.

المشابهة مع الملكية المطلقة

في هذا النظام الملكي الشخصي، يجهد المستبدون المتنورون في تقوية سلطتهم الشخصية. ويصطدمون بذات العوائق التي يصطدم بها الملوك اصحاب السلطة المطلقة. ان سلطة القيصرة كاترين الثانية والامبراطور جوزف الثاني [النمسا] قد تنامت، كسلطة فيليب الثاني [اسبانيا] او لويس الرابع عشر، على حساب الاقطاعية والكنيسة والخصوصيات الاميرية. وتقدم الاستبدادية المتنورة، يقاس بتراجع الامتيازات. ان المستبدين يستعملون الحكم، كما يفعل الملوك المطلقون من اجل تنظيم الحكومة، وتوحيد شعوبهم واراضيهم، وذلك بفرض اللغة الالمانية في دول آل هابسبورغ مثلاً، وبوضع قوانين، ومؤسسات عامة مشتركة. ونفس فكرة الدولة السيدة يلهم أعمالهم. وادارة تشبه ادارة اسبانيا أو فرنسا تخدم هذه الفكرة.

وهكذا، لا يوجد شبه فقط، بل وأيضاً قرابة معترف بها وتقليد عام لنموذج يحاولون تحقيقه، وهم ينقلون ممارساتهم ومؤسساتهم عن ممارسات ومؤسسات الملكية المطلقة.

العلامات الفارقة

بالنسبة الى الوصف العام للملكية المطلقة، تتميز الأنظمة الاستبدادية المتنورة ببعض السمات الفارقة التي غالباً ما تتعلق بالظروف، ولكنها تكفي لتعطيها مكانة على حدة في معرض انظمة القرن الثامن عشر. وهي مدينة بأصالتها لواقعة انها ظهرت بعد الملكيات المطلقة وانها برزت خارج فرنسا.

إن الملكية المطلقة ارتسمت عقيب بداية القرون الحديثة.. ففي اسبانيا، ولأول مرة، اتخذت طابعها المميز ايام حكم فيليب الثاني، بخلال النصف الثاني من القرن السادس عشر. وبذات اللحظة، لم تكن إليزابت بعيدة عن ترسيخ نظام مطلق في انكلترا. في فرنسا، فقط في القرن السابع عشر، اصبحت الملكية مطلقة. ايام وزارة ريشليو، ثم مازاران، وخاصة ايام الحكم الشخصي للويس الرابع عشر وهكذا تكونت الملكية المطلقة في القرن السادس عشر وفي القرن السابع عشر.

أما الملكية الاستبدادية المتنورة فقد ظهرت في القرن الثامن عشر وفي منتصفه الثاني اكثر من ظهورها في النصف الأول. وقد حدثت مصادفة عارضة جعلت اكثرية الملوك الموصوفين بالتنوير يحملون نعت «الثاني»: كاترين الثانية جوزف الثاني، فردريك الثاني، وقد بدأت ملكية اكثريتهم حوالي منتصف القرن. ففي سنة ١٧٤٠ خلف فردريك الثاني البروسي والده، وفي سنة ١٧٦٠ ارتقت كاترين الثانية

عرش روسيا وعقب ١٧٨٠ حكم جوزيف الثاني بمفرده بعد موت والدته ماري تريز. واذن يوجد بين ظهور الملكية المطلقة وظهور الاستبدادية المتنورة فترة زمنية لا تقل عن قرن الى قرن ونصف.

والفارق الثاني، لا يتعلق بالتاريخ بل بالجغرافيا. وفي هذا الشأن، اذا كان المكان المفضل للملكية المطلقة هو اوروبا الغربية، مع فرنسا واسبانيا وانكلترا، فان الاستبدادية المتنورة قد توطنت في شرقي اوروبا في بروسيا والنمسا وروسيا. ونحن نلاحظ نفس الثنائية في الاوروبتين، والتي سبق ان لاحظناها بمناسبة الاستعمار والنظام الاجتماعي، ووجود او غياب البرجوازية، وسيطرة المجتمع الحضري والنشاط التجاري. وهذا ما يؤكد على افتراضنا وجود علاقات متبادلة بين النشاط الاقتصادي وتنظيم العلاقات وشكل الأنظمة.

فضلاً عن ذلك، تمتد هذه الثنائية الى ما بعد النظام القديم. لقد تركت الثورة آثاراً اعمق في غرب اوروبا اكثر من شرقها. وعندما نضع جدولاً زمنياً بالليبرالية او بالديموقراطية، نجد أنفسنا دائماً أمام هذا التأخر الملحوظ للشرق بالنسبة الى الغرب. واليوم بالذات، ليس من السفه الظن ان هذه الثنائية نجدها حاضرة في تواجد نظامي الحكم. ان الصراع القائم بين الديموقراطيات ذات النمط التعددي والديمقراطيات الشعبية، ليس الا البقية السيئة من تاريخ فرّق منذ عصور، وباعد بين تطور الاوروبتين. ان المعنى التاريخي للاستبدادية المتنورة يتبدى بصورة افضل عبر هذه الملاحظة. ووظيفتها كانت

السماح لهذه البلدان باستدراك التأخر الحاصل بالنسبة الى الملكية المطلقة ثم المساعدة او تسريع عصرنتها وتحديثها.

ان ظهور الاستبدادية المتنورة فيما بعد، وفي مكان آخر غير مكان الملكية المطلقة قد ادى الى عواقب اثرت في شكل النظام بالذات.

فالاستبدادية، وقد نشأت متأخرة، تلقت عدوى روح العصر. وهي، في صورتها اكثر حداثة من الملكية المطلقة. وسنداً لقناعة مخلصة وايضاً تمشياً مع الحذر والمهارة، قدم المستبدون تنازلات تتوافق مع ذوق العصر ولغته. فهم بتزويقهم دعايتهم عن طريق الكتاب والصحفيين، تملقوا الرأي العام واكتسبوا لأنفسهم محبة اوروبا التي كان الفلاسفة قد فرضوا انفسهم فيها.

هذه التجربة التي استفاد منها المستبدون المتنورون، ادت الى مفاعيل اثرت في ركائز النظام. فاذا كانت الملكية المطلقة قد استقت مصادرها، من جهة من الفكرة الرومانية عن الدولة، ومن جهة اخرى، من تيولوجية ملكية مرتكزة على الحق الالهي، فقد اصبح الأساس الديني مغالطاً لتاريخ العصر، واحترست الاستبدادية المتنورة من الاستناد اليه. لقد استقت مبررها من حركة الأنوار. وبررت نفسها بالرغبة في اسعاد الشعوب، وبالرغبات القائمة على المحبة، والتي هي اليوم معلنة.

ان القرن الثامن عشر هو قرن العلمنة والدنيوية. ويجب التوضيح ان هذا القسم من اوروبا لم يكن كاثوليكياً. والمقارنة بين الملكية

المطلقة والاستبدادية المتنورة تظهر تطور العلاقات بين السياسة والدين. ان الاستبدادية المتنورة هي صورة دنيوية عن الملكية المطلقة. انها مرحلة في الحركة الكبرى التي سوف تحل الروابط بين الكنائس والملوك. حتى في اوروبة الغربية تحول الزواج الصوفي الذي كان يوحد بين العرش والكنيسة الى زواج عقل. وفي البلدان التي سادت فيها الاستبدادية، اصبحت هذه المرحلة من الماضي، واصبحت القضية قضية وحدة مصالح اكثر مما هي تفاعل افكار ومشاعر.

ان حركة التحديث التي قامت بها الاستبدادية المتنورة تميزت ايضاً بعقلانيتها. والقرن الثامن عشر هو القرن الذي تولى فيه العقل الفحص النقدي لكل المعتقدات. واذا كانت الاستبدادية المتنورة، في استلهامها وفي غاياتها، هي عقلانية، فهي ليست اقلّ عقلانية في الأهداف التي حددتها لنفسها. لقد هدفت الى اقامة نظام عقلاني: فالتبسيط، والتوحيد والقوننة التي تميز نشاطها، ترتبط كلها بهذا الاتجاه العظيم نحو العقلانية، حيث تجد قوة الدولة مكمنها. فالتبسيط يبعد المنافسين، والتوحيد يسهل عمل السلطات العامة، ويقوي سلطتها. وبهذا يمكن للاستبدادية المتنورة ان تتقارب مع بعض مظاهر عمل الثورة. ان المستبدين المتنورين في الشرق، والثورة في الغرب، قد عملوا في نفس الاتجاه من اجل احلال العقل محل التراث.

والتوطين الجغرافي له نتيجة ثانية هو ان الاستبدادية المتنورة وجدت في شرقي اوروبا اقتصاداً متخلفاً، وانعدام الرساميل، وانعدام

البورجوازية او قلتها، وتعليماً محدوداً جداً، وشروطاً وظروفاً أقل حسناً من الملوك المطلقين من القرنين السادس عشر والسابع عشر. واضطرت الدولة ان تقوم بكل شيء بنفسها وان تحل محل المبادرة الخاصة. ففي روسيا، قام العرش يستغل مناجم الأورال، وذلك لانعدام الرأسمالية القادرة على القيام بذلك. وتميزت الاستبدادية المتنورة بممارسات تدخلية كان من شأنها ان أسست عرفاً تسلطياً، يوم لم يكن له وجود، استمر حتى القرن العشرين.

بقية الاستبدادية المتنورة

بالمعنى الحصري، انما غير المحدد ضمن مجال زمني او فضائي، عاشت الاستبدادية المتنورة، رغم فقدانها بعضاً من سماتها الأكثر ظرفية ـ وذلك بالامتناع مثلاً، عن استخدام لغة الفلاسفة، او افكار القرن الثامن عشر، وأحياناً بالاستغناء عن الملك ـ ولكنها بقيت كفكرة وحكومة. ويمكن بحق، وبرأيي، ربط كل الأنظمة ـ التي حاولت، في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، ان تغيِّر بنيات المجتمع بشكل تحكمي ـ بالاستبدادية.

في كل مرة نواجه فيها حركة اصلاحية من فوق، نكون بحق امام خلف من اخلاف الاستبدادية المتنورة. فكل الأنظمة، وكل الحكومات ـ (التي حاولت تغيير البنيات، سواء من أجل تطوير قوة الدولة، أو من أجل اسعاد الرعية، أو أيضاً من أجل السببين معاً، لأنهما غير متناقضين) ـ تتقلد، من قريب أو بعيد، تراث الاستبدادية المتنورة.

واذا جرت الاصلاحات دون استشارة المعنيين، نجد نفس الرابط بين العمل التسلطي والمطمح العقلاني.

ذلك هو حال البلدان التي كانت تشكل، أولاً، مجال الاستبدادية المتنورة في القرن الثامن عشر، وبصورة فريدة روسيا. ان القياصرة المصلحين في القرن التاسع عشر الذين عملوا بموجب فرمانات قيصرية (أوكاز) هم الورثة الشرعيون لبطرس الأكبر ولكاترين الثانية: والغاء الرق المقرر من قبل اسكندر الثاني سنة ١٨٦١ هو ضمن خط اصلاحات كاترين. ويمكن التساؤل اذا كانت حكومة ستالين، التي تمثل واحداً من اشكال الحكم الأشذ تمركزاً، والأشد تسلطاً، المعروفة في العالم، لم تكن آخر بقية من هذا التراث الروسي للاستبدادية المتنورة. في المانيا ايضا وجد تراث لمبادرة اصلاحية عاشت بعد فردريك الثاني، مع بسمارك، القائل بالمركزية، والمبدع لسياسة اقتصادية، وذلك عندما عمل على إقرار تشريع الضمان الاجتماعي قبل اوانه.

ويمكن ايضاً، القول بأن بلداناً لم تدخل خلال القرن الثامن عشر ضمن دائرة الاستبدادية المتنورة قد انساقت وراءها في القرن التاسع عشر والقرن العشرين. تلك هي حالة فرنسا مثلاً حيث تقارب نظام حكم نابليون ونظام الامبراطورية الثانية، في اكثر من وجه، مع الاستبدادية المتنورة. هذا رغم ان نابليون الأول ونابليون الثالث استمدا سلطاتهما من الشعب، وحرصا على تثبيت شرعيتهما بالاستفتاء الشعبي. ولكن اذا وضعنا جانباً هذه الاحالة الصريحة على السيادة

الشعبية فيما خص البرامج والأساليب، تبقى أوجه الشبه حقيقية.

ونحن ان مددنا حتى اليوم، وان وسعنا الدائرة حتى تتجاوز اوروبا من الجائز ان نعد كشكل من اشكال الاستبدادية المتنورة عدداً من الأنظمة البعيدة جداً عن المهد الأصيل للاستبدادية، والتي ما تزال تتحكم بمصائر البلدان السائرة في طريق النمو. فتركيا اتاتورك، ومصر عبد الناصر، وامثالها من انظمة اميركا اللاتينية هي من عائلة الاستبدادية المتنورة. فالظروف الحاسمة ذاتها تجتمع فيها مع ارادة التغيير ـ فاي نظام اصلاحي خالص لا يعتبر نظاماً استبدادياً تنوَّرِيَّاً؟ ـ وعمل التحديث المنفذ بدون استشارة المعنيين وبالقوة. فاذا عرف الشرق الأدنى ـ وتركيا ومصر، واميركا اللاتينية وبعض بلدان آسيا أو اميركا ـ اليوم انظمة يمكننا ربطها بسلالة الاستبدادية المتنورة، فذلك ان البلدان المعنية تعاني من نفس المشاكل التي عانت منها اوروبا الشرقية والوسطى بخلال القرن الثامن عشر. وفي الحالتين، نواجه اقتصاداً متأخراً، ومجتمعات متشابهة تقريباً، بدون رساميل، ودون كادرات تقنية، وبدون بورجوازية مثقفة، الأمر الذي يضطر السلطات العامة الى ان تحل محل المبادرات الشخصية الغائبة.

وحتى، عند إلغاء الملكية، كما حصل في مصر (١٩٥٢) وحتى مع المناداة بالاشتراكية تبقى هذه الأنظمة قريبة من الاستبدادية المتنورة. وغالبية الأنظمة الأفريقية أو الآسيوية، وهي تنادي اليوم بالاشتراكية، لا تعدو ان تكون بالنسبة الى عصرنا، منسجمة مع المثل الذي قدمه المستبدون المتنورون من القرن الثامن عشر، مثل كاترين الثانية او

فردريك الثاني وهما يستندان الى فلاسفة عصرهما ،والى حركة الأنوار. فبومدين او مستبدو الشرق الأوسط، وهم ينادون بالاشتراكية، انما يضحون هم أيضاً من أجل «الموضة» ومن اجل الايديولوجيات السائدة.

هذا التوازي هو دليل اضافي على قرابة الأنظمة، ويدلنا على ان الأشكال التي احصيناها عشية الثورة استطاعت ان تعيش بعد الانقلابات الثورية. ان تحليل الاستبدادية المتنورة، في القرن الثامن عشر تلقي على عدد من الأنظمة المعاصرة ضوءاً يساعد على تفهم غائيتها وعلى اكتشاف وظيفتها الاجتماعية.

٥ ـ النظام البريطاني

ان النظام البريطاني ـ سواء كان ملكية مطلقة ايام اليزابت، أو نظاماً ارستقراطياً اذا اخذنا في الاعتبار سلطة البرلمان ـ يقتضي دراسة خاصة بمقدار ما ان التطورات اللاحقة لسياسته تحول دون تشبيهه بهذا او ذاك من الأنظمة التي سبق درسها.

في القرن الثامن عشر، لم يكن هذا النظام قد اتخذ سمته النهائية فحتى حوالي سنة ١٨٤٠، حصل ان بقيت وزارات في الحكم، رغماً عن نزع الثقة منها في البرلمان. وظلّ الأمر كذلك حتى مطلع حكم فكتوريا، مثلاً، حين اصبحت مسؤولية الوزارة امام البرلمان مكرسة بصورة لا رجعة فيها.

واليوم نعتبر مبدأ المسؤولية هذا وكأنه قاعدة رئيسية من قواعد النظام البريطاني. لقد كان هذا النظام يبحث عن نفسه قبل ان يصل الى شكله النهائي. وقد تطور، بشكل بطيء، خصوصاً لعدم وجود دستور. وكانت حصة العادة فيه كبيرة بمقدار ما كانت النصوص قليلة.

وتقدم بريطانيا بدون شك خير مثل على التبني التدريجي للمؤسسات الموضوعة قيد التجربة. وتقدم بريطانيا (حيث لا تعتبر الثورة الوسيلة الوحيدة الممكنة من أجل التغيير) حالة التبني المرن والتدريجي، مع وجود تحفظات، لأنها عرفت، بخلال القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر، تحركات عنف. وبخلال القرن السابع عشر بدت وكأنها أرض الثورات، بالنسبة الى فرنسا.

وظلت اليزابت سنوات لا تدعو البرلمان. ووريثها جاك الأول جعل من الملكية المطلقة النظرية والأساس. وتابع شارل الأول نفس السبيل. ولكن هذا التطور توقف فجأة بنوع من الطارىء العارض التاريخي العجيب. فجاك الأول وشارل الأول، في مطلع ولايتيهما، كانا مطاعين اكثر من هنري الرابع ولويس الثالث عشر، في السنوات الأولى من حكميهما، عندما حدثت الأزمة الثورية، ومحاكمة الملك، واعدامه، ثم مضي عشرين سنة من الاضطرابات، ومجيء حكومة كروموبل التي هي، قبل الشرعة تجربة من تجارب الاستبدادية المتنورة، على الرغم من أن الأنوار التي استعارت منها هذه الدكتاتورية فلسفتها هي النقائية Puritanisme وليست فلسفات القرن الثامن

عشر. ثم جاء عصر الانبعاث Restauration وعودة شارل الثاني، حتى ليمكن الظن ان الخيط المنقطع قد انعقد من جديد، واذا بالحدث الثوري يندلع ثانية مع ثورة ١٦٨٨ التي احدثت تغييراً في الترتيب الإرثي الملكي، الا انها دمرت نهائيا الاستبدادية الملكية في بريطانيا. وحيث النفوس الليبرالية «الثورة المظفرة» لسنة ١٦٨٨، التي وضع لوك نظريتها.

وبعد ذلك، مشت بريطانيا في طريق جديدة سوف تكتشفها لنفسها ولغيرها من البلدان الكثيرة.

مميزاتها

حتى ولو لم يكن هذا النظام قد اتخذ سنة ١٧٥٠ أو ١٧٨٠، سمته النهائية، فقد ارتسمت توجهاته الرئيسية من خلال ما يسمى البرلمانية البريطانية.

انها ملكية وراثية، وتغيير الفرع، واستبدال آل ستيوارت بعائلة اورانج، ثم بعائلةهانوفر،لم ينل من مبدأ الوراثة الملكية.

هذه الملكية لم تكن مطلقة، بل بالعكس، وفي القرن الثامن عشر، لم يكن يعلم هل انها ستكون تجديدية ام ستعود الى نظام سابق على الاستبدادية، اي الى مزيج من الأرستقراطية والملكية.

في انكلترة القرن الثامن عشر، كانت ارستقراطية قوية ومحترمة، حائزة على الاحترام وعلى التقدير العام، تتولى اساس السلطة، وتحتكر

الادارة المحلية، وسلطات البوليس والقضاء. وكان يعود لها بالارث ما كان يسمى « عدالات السلم » « Justices of Peace » .وانكلترا التي لم تكن تعرف مثيل المركزية الادارية الفرنسية، لم تكن تملك بيروقراطية تتبع لندن مباشرة كما ان وزارة الداخلية ستكون واحدة من اواخر المرافق الوزارية التي رأت النور في انكلترا. كل هذا يدعو الى ربط النظام البريطاني باول نمط من الأنماط التي استعرضناها.

ومع ذلك لم تكن هذه الارستقراطية اقطاعية مشاغبة كما كان الحال في اقطاعية القارة. ثم ان اصولها تجعلها ايضاً مختلفة: ففي حين كانت ارستقراطية القارة تميل لأن تقتصر على نبالة الأصل، والنبالة العسكرية ونبالة الملكية، كانت الأرستقراطية الانكليزية التي زالت بيوتها الاقطاعية القديمة، تقريباً، خلال الحروب الأهلية (حرب الوردتين، والحرب الدينية) ـ شبه جديدة. وكانت منفتحة على الثروة وعلى النبوغ، فانها لم تكن تشكل عشيرة، كما كان الحال فوق القارة، وقوتها لم تكن لها ذات المعنى السياسي والاجتماعي، مثل الاقطاعية في اوروبا الوسطى ولا حتى في أوروبا الغربية. ولم تستبعد من ممارسة الحكم من قبل الملكية المطلقة، بل اشتركت فيه بفضل تمثيلها في البرلمان ووجود هذه المؤسسة التمثيلية الدائمة هو أحد التدابير الأكثر اصالة في النظام البريطاني.

وهكذا بدت الملكية مقيدة، ليس كما هو الحال فوق القارة، بفعل الاضطرابات الدورية لأتباع غير مخلصين، انما لوجود مجلس منتظم

يعقد جلسات دورية، برلمان ذي صلاحيات واسعة وراسخة. ومع ذلك لا يمكن الكلام عن نظام برلماني الا بتحفظ. وتسمية «النظام البرلماني»، تبدو هنا مدعاة للالتباس، لأنها قد تدل على واقعين نوعاً ما مختلفين، رغم انبثاقهما عن نواة مشتركة. اليوم، نفهم من عبارة «نظام برلماني» نظاماً تكون فيه السلطة التنفيذية مسؤولة امام البرلمان الذي ان سحب ثقته من الوزراء يستطيع كل حين اقالتها. ولكن، في انكلترا القرن الثامن عشر، لم تكن هذه المسؤولية قد عرفت بعد كقاعدة ملزمة. ومع ذلك، واذا وسعنا التعريف، نفهم بالنظام البرلماني، وجود التمثيل، وعندها يمكن الكلام عن نظام برلماني. وبالفعل كان هناك توزيع للسلطات، منذ ثورة ١٦٨٨، ومنذ بيان الحقوق الصادر سنة ١٦٨٩ بين التاج والشعب. وكان على الملك ان يتفاهم مع البرلمان من اجل الحصول على موافقته بشأن التصويت على الضرائب وتجنيد الجيوش.

وثالث اصالة في النظام تقوم على الوزارة التي تحتل موقعاً وسطاً الى جانب العرش وامتيازاته الخاصة والبرلمان وماله من صلاحيات. لا شك اننا نجد، على ارض القارة، في فرنسا، وفي اسبانيا وروسيا وبروسيا، وزارة، ووزراء، ومجالس، ولكن سلطاتها وصلاحياتها تختلف تماماً، لأن وزراء ملك اسبانيا، او فرنسا ليسوا الا منفذين، يختارهم الملك، ولا يتبعون احداً غيره، ولا يقدمون حساباً الا اليه، ويجمع الملك الوزارة، ولكنه لم يكن مقيداً برأيها، اذ كان بامكانه تجاوزه. وبالعكس تبدو الوزارة البريطانية نسبياً مستقلة عن

الملك. في فرسايل يجلس الملك في مجلس وزرائه. في لندن تجتمع الوزارة وتتداول من دون حضور الملك، وتتمتع من جراء ذلك باستقلال اوسع. واذا كانت الوزارة تحتاج الى ثقة الملك فانها تحتاج بصورة اخص الى ثقة البرلمان للحصول على موافقته بشأن الموازنة ووسائل عملها.

ووجود البرلمان ووجود وزارة مستقلة هما الميزتان الأساسيتان في النظام البريطاني وتشكلان اصالته بالنسبة الى كل ما استعرضناه من نظم.

فالى جانب المؤسسات، وعلى هامش الأجهزة التأسيسية، تقدم الحياة السياسية ايضاً سمات اخرى اصيلة، خصوصاً وجود الأحزاب. في انكلترا ظهرت لأول مرة، هذه الظاهرة ذات المكانة المهمة في مسار الأنظمة السياسية. البرلمان، وخصوصاً مجلس الشعب، والجسم السياسي المنقسم الى أكثرية وأقلية. وتكوّن معسكران، مستقران نسبياً من حيث تشكيلاتها. وبدأت المنافسة بين ترائين، من أجل الحكم وكان موضوع النقاش مدى اتساع الامتيازات الملكية.

هذا التقسيم الثنائي واستقرار الأحزاب زادهما ترسخاً النظام الانتخابي. ويتكون البرلمان من مجلسين: وحده مجلس العموم (chambre des communes) ينتخب انتخاباً. وكلمة « كومونة » ليس لها نفس المعنى الفرنسي.

ان كومونات فرنسا هي وحدات قروية. في الاصطلاح الانكليزي،

تدل الكلمة على الفئات او الجماعات Communautés بالمعنى الوسيطي للكلمة. وهذا ما يبرر تمثيل الجامعات القديمة داخل البرلمان البريطاني، حتى اصلاحات ١٩٥٠، باعتبار الجامعات وكأنها طوائف، او نقابات Corporations قائمة. والنظام الانتخابي هو نظام الأكثرية النسبية ذو الدورة الواحدة، والمرشح الذي يأتي في الطليعة، حتى ولو لم يحصل على الأكثرية المطلقة من الأصوات المقترعة، ينجح. هذا النظام المطبق بثبات، والذي يفرض التجمع، ويضغط على مختلف الآراء كي تنتظم ضمن اطار ثنائي، هو مثل جيد دالٌ على تأثير النظم الانتخابية على انظمة الأحزاب.

في القرن الثامن عشر، كانت الحياة السياسية محصورة وضيقة، وكان حصرها يقربها من تجربة الجمهوريات الاوليغارشية. واذا كان هناك تمثيل منتخب، فهو لا يشكل الا جزءاً ضئيلاً من السكان. والمجلسان لم يكونا على تفاوت من حيث الصبغة الأرستقراطية، لأن اكثرية المقاعد كان يشغلها ابناء العائلات الكبرى: وارث الاسم يجلس في مجلس اللوردات والصغار من ابناء العائلات يملأون مجلس العموم.

واذن فنحن تجاه نظام تمثيلي، انتخابي، وارستقراطي وليبرالي، اذ، وان بدا أوليغارشياً، يظلّ هذا النظام ليبرالياً والتناقض فيه ليس الا ظاهرياً. ففي القرن الثامن عشر، كانت الديمقراطية، في أغلب الأحيان، متضامنة مع السلطة ومع حرية الأرستقراطيات. واذا كان روسو قد نادى بشكل من اشكال الجمهورية الشعبية التسلطية،

فبالعكس نادى مونتسكيو بنظام ارستقراطي، يحمي الحريات. وفي الإمارات المتحدة، كان هناك تياران يتصادمان: البورجوازية الغنية الليبرالية المرتبطة بالنظام الاوليغارشي المؤتلف fédératif، وتيار العناصر الشعبية المناضلة في سبيل نظام تسلطي وملكي.

في القرن الثامن عشر كانت بريطانيا تتمتع بمجموعة من الحريات اوسع من اي بلد آخر في اوروبا. ومن كان يتكلم يومئذ عن حرية، كان يفكر اولاً بالحرية الدينية. وبهذا بدأ تحرير المعتقد والأفراد. وكانت بريطانيا تتبع بهذا الشأن سياسة خاصة. فهي لم تعرف المساواة الدينية: لقد ظل التمييز سائداً. وكان من الواجب الانتماء الى الكنيسة القائمة من اجل ممارسة وظيفة عامة، او من اجل التعليم في الجامعات. فقد حصر قانون تست Bill du Test، المقرر في أواخر القرن السابع عشر، الوظائف المهمة باولئك الذين يثبتون انهم تلقوا سيامة كنيسة انكلترا. اما بقية الفرق، او الطوائف، والمنشقين والكاثوليك، فيصنفون في مرتبة دنيا، وكان من الضروري التريث الى حين اطلاق الحرية للكاثوليك سنة ١٨٢٩، حتى يتسنى للمؤمنين من اتباع الكنائس غير المقررة، التوصل الى المساواة في الحقوق المدنية والسياسية.

ورغم ذلك، واذا لم تكن هناك مساواة، فقد كانت هناك حرية: حرية المعتقد، وحرية العبادة. وقدمت بريطانيا المسرح، العجيب جداً في نظر الأوروبي من النظام القديم، مسرح التسامح الديني. والذي ادهش فولتير في كتابه «الرسائل الانكليزية» (١٧٣٢) هو امكانية

التعايش، بتفاهم خالص، بين عشرين الى ثلاثين طائفة دينية مختلفة، مشهد فريد في اوروبة كانت ما تزال يومئذ تعيش في ظل وحدة الايمان، وحيث، رغم التشتت الذي أصاب المسيحية، منذ أيام « الاصلاح الديني »، كان يسمح لدين واحد ان يمارس في كل مملكة او امارة. انه المبدأ الذي ساد في أواخر الحروب الدينية في الامبراطورية، مع فاصل أويسبورغ avec l'intérim d'Aubsbourg، انه أيضاً المبدأ الذي اوحى، في فرنسا، رفض مرسوم « نانت » الملكي سنة ١٦٨٥: معتقد واحد قانون واحد، وملك واحد.

وامتد التسامح حتى شمل الآراء السياسية: لقد كان لانكلترا صحافة سياسية استطاعت الحصول على حريتها كاملة. لقد حصلت الصحافة على استقلالها، ايام حكم جورج الثالث، بمناسبة قضية ويلكز Wilkes، مع « رسائل جونيوس » Lettres de Junius. وعرفت بريطانيا حرية المناقشة التي لم تعرف في أي مكان آخر، وكان البرلمان حارسها. انه هو الذي حمى حرية الصحافة ضد تدخلات العرش. هذه الليبرالية هي التي اعطت للنظام البريطاني هذا السحر الذي جذب افكار الليبراليين في اوروبة كلها. وسيطر حب الانكليزية على قطاعات عريضة من الرأي العام المثقف الذي جذبه مسار النظام والحرية التي تركها للمواطنين.

وكان مستقبل هذا النظام عظيماً، ترشح لأن يصبح الشكل السياسي العالمي في القرن التاسع عشر، وفي مطلع القرن العشرين.

واذا كان الاعتقاد سائداً، حوالي ١٧٥٠، ان الملكية المطلقة، هي الشكل الحكومي الأكثر حداثة، وانها النموذج الأكثر عقلانية لتنظيم الحكم، في القرن التاسع عشر، فان الرأي العام المتنور كان يفضل عليها الليبرالية على الطريقة الانكليزية، اي النظام البرلماني الذي كانت بريطانيا الأولى في اكتشاف سبله وترسيخ اسسه. والى حد بعيد، سوف تكون دراسة التطور السياسي لأوروبا وللعالم في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، دراسة انتشار هذا النمط على سطح الكرة الأرضية.

السمات المشتركة

وهكذا نكون قد عرفنا خمسة انماط مختلفة من الأنظمة السياسية، يمكن ان نضمها اثنين اثنين، بالنسبة الى الأربعة الأولى. والتعداد له مرمى يتجاوز الحقبة التي سبقت الثورة: فالثورة مهما كانت عميقة وجذرية، فهي لم تلغِ تماماً المبادىء والأشكال والأنظمة السابقة.

وللتسهيل ركزنا على ما يميز هذه الأنماط من الأنظمة عن بعضها البعض. انما، قد يحدث عند التطبيق، ان تختلط، بحكم ان بعض التجارب تعود بآنٍ واحد الى عدة انماط. مثل ذلك، انه، في نفس المجتمع السياسي، تتراكم الاقطاعية او الجمهورية الأوليغارشية، مع الملكية واذن يوجد بين هذه الأنماط كل انواع التواصل. واكثر من ذلك، انها ذات سمات مشتركة يحسن استخلاصها:

١ ـ من هذه السمات المشتركة، نلحظ شبه شمول الشكل

الملكي، مع مضامين قد تبقى على كل متنوعة جداً. فمن جمهورية (هكذا) بولونيا، حيث قلما كان الملك اكثر من رئيس بدون سلطة، الى الاستبدادية المتنورة، او الى الملكية المطلقة، كان الشكل الملكي يغطي تقريباً كل اوروبا، وبعد ذلك بقرنين، لوحظ، داخل هذا المجال تغيير عميق جداً: الانحسار التدريجي، ثم الزوال شبه الكامل للمؤسسة الملكية، بفعل الثورات وأيضاً وخصوصاً بفعل الحربين العالميتين اللتين اطاحتا بالعروش، واجهزتا على الوراثة الملكية. ان هزيمة سنة ١٩١٨ أدت الى سقوط آل هابسبورغ، وآل هوهنزولرن، وآل رومانوف، والسلطان، وإلى زوال عدة ممالك أخرى صغيرة. وكذلك، في سنة ١٩٤٥، اذ كان الشكل الملكي قد زال تماماً من اوروبا الشرقية، فانما تم ذلك بفعل الحرب. واليوم، بالنسبة الى اوروبا، تتمركز المؤسسة الملكية في الربع الشمالي الغربي من أوروبا وهو مقصور، باستثناء بريطانيا، على بلدان صغرى، هي الدول الاسكندينافية والبلدان المنخفضة، وبلجيكا.

٢ ـ كانت كل الأنظمة السابقة على الثورة انظمة تقليدية. واقصد انها كلها من نتاج تطور طويل وبطيء، ويجب ان نوغل بعيداً في الماضي من اجل اكتشاف الأصول. فهي لم تكن ذات دساتير، وهي كانت تفرض نفسها باقدميتها، وتجد شرعيتها في طول بقائها، افضل مبرراتها، انها ظلت حية مستمرة، وكانت تستمد مبررها من التراث والتأريخية. وهذا ما سمي، بعد انحسار «الثورة»، سنة ١٨١٥ مبدأ الشرعية. فقبل ١٧٨٩، لم يكن هناك مجال لبحث مبدأ الشرعية لأن

الأنظمة لم تكن تحتاج الى تبرير نفسها. وانما بعد ان وضعتها الثورة أمام التحدي، تعين عليها ان تصوغ مبررها الشرعي. وعندها استندت الى الماضي والى التاريخ والى التراث.

٣ ـ هذه الشرعية، بالنسبة الى اكثريتها، قد كرست بالمعنى الصحيح للكلمة، بل قدست بالدين ان جاز القول. ففي كل مكان تقريباً كان هناك رابط متين يوحد بين الكنيسة والدولة. ان طبيعة واشكال هذا الرابط كانت تتغير بحسب المناطق والمذاهب. ولكن الكنيسة، في الأساس، كانت داخل الدولة وبالعكس. ولكن في القرن الثامن عشر بدأ التطور النازع الى فصلهما. الا ان الانفصال لم يتحقق. ولكن الدولة، على العموم، هي التي ابتعدت بالنسبة الى الدين، حين حاولت ان تلحق بالسلطة المدنية الكنيسة ورجال الكهنوت، وان تخضع المجتمع الديني للقانون المدني العادي. وهذا هو معنى الغاليكانية، والجوزفية Joséphisme والحركة الملكية. انها مرحلة في عملية علمنة الحكم والمجتمعات المدنية. وحول هذه النقطة ايضا كان النظام القديم بشيراً بالثورة.

٤ ـ سمة أخرى، انما سلبية: ضمن هذه التشكيلة من التجارب والأنظمة، لا يوجد شيء، لا من قريب ولا من بعيد، يشبه الديمقراطية. لا شيء كان ينذر بها، لا الجمهوريات الاوليغارشية، ولا، بصورة اولى، الملكيات.

نجد الكثير من الاجراءات، والمؤسسات التي استعادتها الديمقراطية

فيما بعد: مؤسسات تمثيلية، اجراءات انتخابية، ليست ديمقراطية لا في مبدئها ولا في انماطها. ان الحياة السياسية هي في كل مكان الأكثر ضيقاً: فهناك هيئات ذات صلاحيات محددة، تؤخذ ضمن حلقات ضيقة وتعقد جلسات موجزة، دون توقيت ثابت، الا في انكلترا. ان الجمعيات العمومية Les Etats Généraux في الملكية الفرنسية لم تكن ديمقراطية، والبرلمان البريطاني كله أرستقراطي.

في كل مكان، تتولى النخبة الحياة السياسية. ومهما يكن من امر، فانه قلما يمكن غير ذلك، في مجتمعات ريفية في معظمها، مؤلفة من اميين في كثرتهم، وحيث لا يوجد الا القليل النادر من وسائط التواصل والتعبير، وحيث المبادلات قليلة وبطيئة. وما عدا انكلترا، لم يكن اي بلد يقر حرية الرأي والتعبير، ولا توجد احزاب متمكنة، ولا فلاسفة ولا ايديولوجية سياسية واسعة الانتشار في الرأي العام. لا ديمقراطية وقليلة هي الحريات. واذا لاحظنا على سطح اوروبا تعددية فيالأنظمة، فأي واحد منها لا يقبل حتى الآن داخله، تعددية الآراء والمؤسسات، اذا استثنينا بريطانيا وحزبيها.

وبالمقارنة مع هذه السمات العامة، تبدو الجدة اصيلةً في الثورة الفرنسية بصورة أفضل. ان الثورة سوف تغير بآن واحد المبادىء والممارسات انها ستقضي على مبدأ التأريخية Historicité. انها سوف تبتكر مؤسسات جديدة، وسوف تجرب صيغاً مبتكرة بشأن تحوُّل السلطة، وتَتَبَنّى نصوصاً دستورية، وتنشىء مجالس نيابية، وتكوِّن

أحزاباً سياسية، وتقرَّ حرية الصحافة، وتضاعف عدد الصحف، وتنشر المناقشات علناً وتطلق حرية النقاش، والنوادي.

تجربة الولايات المتحدة

والحقيقة ان التعداد الكامل للاشكال السياسية يقتضي ذكر نمط سادس هو الجمهورية الأميركية. ولكن الجمهورية الأميركية معاصرة تقريباً للجمهورية الفرنسية اذ في سنة ١٧٨٧، وضع مؤتمر، انعقد في فيلادلفيا، نصَّ دستور الولايات المتحدة الذي لم يوضع موضع التنفيذ - وهذه مصادفة ملحوظة - الا بخلال سنة ١٧٨٩.

ورغم كل شيء، وبتأثير من احداث اميركا على جذور الثورة الفرنسية، ونظراً للقرابة بين بعض افكار المتمردين، وبعض تجارب الثوريين الفرنسيين، يتوجب قول كلمة عن هذه التجربة الأميركية. ان التجربة الاميركية لا تخلو من تشابه مع هذا الشكل او ذاك من الأشكال التي استعرضناها. من ذلك ان تعايش الثلاث عشرة ولاية يذكرنا «بالامارات المتحدة»: وهناك تشابه بين السمة الاوليغارشية، واللامركزية، وبعض المؤسسات في الولايات المتحدة الجديدة، وبين التجربة التي مضى عليها قرنان في «الامارات المتحدة».

ومع ذلك تبقى التجربة الأميركية اصيلة. وهي أصيلة حتى من وجهين. انها المرة الأولى التي تطالب فيها مستعمرة باستقلالها وتقطع علاقاتها بالوطن الأم. انه اول فعل من افعال رفع الاستعمار، لقد

كان لهذه الحركة معنىً تاريخي رئيسي، ويمكن ان نرد الى اعلان الاستقلال الصادر سنة ١٧٧٦ كل الحركات التي هدفت فيما بعد الى تحطيم الروابط ذات النمط الاستعماري، في اميركا الاسبانية والبرتغالية في القرن التاسع عشر، وفي أفريقيا وفي آسيا في القرن العشرين. ان المطالبة بالاستقلال كانت، في أذهان المتمردين، كما هي في العملية الظرفية dans le processus circonstanciel، مرتبطة بأسباب سياسية خالصة: ولأن المستعمرات الأميركية لم تكن ممثلة في البرلمان، في لندن، فقد رفضت اعتبار نفسها ملزمة بقراراته، واعتبرت القرارات الصادرة عن لندن باطلة. وفي ظل غرابة الصيغة ظاهرياً، لم يبدُ المتمردون يوماً اكثر أصالة بريطانية من اليوم الذي قطعوا فيه العلاقات مع انكلترا، وذلك بفضل تطبيقهم مبادىء النظام البريطاني في مجالات التمثيل والانتخاب والموافقة على الضريبة.

وانفصلوا عن بريطانيا سنة ١٧٨٣، وجددوا في مجال المؤسسات، ووضعوا نظاماً سياسياً جديداً كانت عناصره التكوينية جديدة، وذلك ابتداءً من استحداث نص دستوري.

في الدستور الأميركي، نجد، لأول مرة، حدثاً ما يزال حاضراً حتى ايامنا، ان النص الذي وضع سنة ١٧٨٧ ما يزال ينظم مسار السلطة العامة في الاتحاد الأميركي.

نجد في هذا النظام، مجالس منتخبة، وتوازناً بين الحكومة الفدرالية والولايات، ضمانات بالنسبة الى الحريات العامة، وتطبيقاً لمبدأ فصل

السلطات فصلاً يبلغ اقصى حدوده، لأن الرئيس لا يستطيع حل الكونغرس، والكونغرس لا يستطيع اسقاط الرئيس، او عزل الوزراء.

والتجربة جديدة وقد أثارت تيار اعجاب في اوروبا بالذات، عشية الثورة حيث كان نموذجان يتجاذبان الاهتمام بالتساوي: النموذج الانكليزي والنموذج الأميركي.

ولكن فرنسا سارت بالتجربة الى ابعد. انها هي التي جربت الثورة الأبعد، والتجربة الفرنسية هي التي كان لها الدوي الأكبر، ولهذا يجب ان نضع عند سنة ١٧٨٩ نهاية « النظام القديم »، وعندها ايضا نضع النقطة النهائية لهذا التعداد لأشكاله السياسية والاجتماعية.

٥
العلاقات الدُولية

ان دراسة « النظام القديم » سياسياً لها وجهان: المؤسسات الداخلية، والعلاقات بين الدول، . فهذه الدول التي استعرضناها منفردة، تتعامل فيما بينها تعاملاً اختلفت اشكاله مع الزمن. ومن المهم تحديد اصالة هذه العلاقات الدولية، لأن الثورة قد غيرتها كما غيرت مسار النظم السياسية.

في القرن الثامن عشر كانت الدول اكثر عدداً من اليوم. وبعض الأمثلة تدل على انتشار الدول الصغرى في اوروبا. مثال ذلك ايطاليا التي كانت ذات مظهر مختلف تماماً عن المظهر الذي نعرفه لها منذ توحيدها، من قرابة قرن. فهي ليست، بحسب المقياس المكرس، الا « تعبيراً جغرافياً ». ان وحدتها جغرافية وثقافية وليست سياسية. فقد كانت تتألف من حوالي عشر دول من احجام مختلفة واهمية غير متساوية تتقاسم شبه الجزيرة ممالك، وصقليتان يحكمهما آل بوربون [ملوك فرنسا]، والبيمونت ـ سردينيا، ودوقيات كبرى او امارات مثل توسكانة، ومقاطعات اجنبية، وجمهوريات، جنوة والبندقية، ودولة من

نمط خاص، الوحيدة في اوروبا القرن الثامن عشر حيث كان يوجد النمط التيوقراطي، وحيث يختلط الروحاني والزمني، تلك هي دول الكنيسة. وهكذا، وحتى في الاطار الضيق نسبياً لشبه جزيرة قلما تتجاوز مساحتها الـ ٣٠٠ ٠٠٠ كلم٢ تتراكم اكثرية الأشكال السياسية التي احصيناها. الاقطاعية، والجمهورية والملكية المطلقة او المتنورة.

هذه التعددية من الدول، ربما تفسر اقبال ايطاليا على الفن وعلى الدبلوماسية، في حين كانت اوروبا ما تزال تتلعثم في ذلك. فمنذ القرن السادس عشر، اخذ يتكون في ايطاليا، تراث الدبلوماسية الحديثة. ومن ايطاليا ايضاً تخرج قسم من الدبلوماسيين، فقد كثر عدد الايطاليين الذين خدموا امراء وملوكاً اجانب. ونموذج العلاقات الدولية قدمته، في القرن السادس عشر، برقيات المبعوثين البابويين وسفراء البندقية. وليست المانيا بعيدة عن هذا الوضع. والأولى الكلام عن « المانيات » اذ تحت مظهر الوحدة الذي كانت تقدمه واجهة « الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة » كان هناك حوالى « ٣٠٠ » دولة.

هذه التعددية تقتضي انشاء نظام من العلاقات كانت، ما تزال في القرن الثامن عشر، ضيقة. في أغلب الأحيان، لم تكن الدولة تقيم علاقات الا مع جيرانها الأدنين. اذ لم يكن يومئذ قد نشأ نظام شامل للعلاقات الدبلوماسية. واليوم، باستثناء القليل، الذي تبرره

الاختلافات الأيديولوجية عموماً، تقيم كل دول العالم علاقات منتظمة فيما بينها. وليس ادل على ذلك الا النظر، في العواصم الرئيسية، الى عدد البعثات الدبلوماسية. ولم يكن شيء من ذلك في القرن الثامن عشر، حيث لم يكن حتى للدول الكبرى ممثلون معتمدون الا لدى عدد صغير من الدول الأخرى. ولم يوضع تنظيم معمم الا بصورة تدريجية. ولم يكن الناس يعرفون يومئذ المنظمات الدولية الشبيهة « بجمعية الامم » او « بالامم المتحدة » وبكل المنظمات التقنية التابعة لها. ان نظام العلاقات الدولية، كان يومئذ مختصراً وبدائياً.

وتقسم دراسة العلاقات الدولية بالطبع الى فصلين: علاقة أوروبا بالقارات الأخرى، والعلاقات داخل اوروبا.

هذا التمييز، لم يكن جغرافياً فقط، ولكنه يفرض نفسه بسبب اختلافٍ في الطبيعة. ان العلاقات داخل أوروبا تقوم عادة على قدم المساواة، على الأقل، حقوقياً، في حين يختلف الأمر بالنسبة الى العلاقات بين اوروبا والقارات الأخرى.

١ ـ العلاقات بين اوروبا والقارات الأخرى

الامبراطوريات الاستعمارية

كانت بعض الممالك، ومنها سيام وفارس، التي نجحت في المحافظة على استقلالها، ترسل، من وقت الى آخر، سفارات غير عادية الى اوروبا التي كانت تقيم معها علاقات متقطعة عموماً، وعلى

قدم المساواة. فاذا وضعت هذه الاستثناءات جانباً، فقد اتخذت العلاقات، عادة، شكل الاستعمار، اي التبعية، والعبودية لأوروبا وفي هذا ظاهرة أساسية..

وجوهر الاستعمار هو علاقة غير متكافئة، وتبعية، مرتكزة على عدم التكافؤ السياسي والعكسري والاقتصادي والثقافي، بين المستعمرات والبلد المستعمر. وفي اغلب الأحيان لم يجد الفاتحون امامهم الا الفراغ او مجتمعات بدائية. ولكنهم عندما واجهوا دولاً قائمة، ممالك او امبراطوريات، فقد دمروها، كما كان الحال بالنسبة الى الامبراطوريات الكولومبية السابقة.

والمهم، من اجل تمييز الوضع في القرن الثامن عشر، هو اخذ العلم بوجود عدة امبراطوريات استعمارية تختلف في عراقتها، بعضها كان يوشك ان يزول، مثل الامبراطورية البرتغالية والامبراطورية الاسبانية. وبالعكس كانت بعض الامبراطوريات الأخرى، تتوسع بقوة مثل الامبراطورية البريطانية.

الحدث البارز هو الخصومة التي قامت بين فرنسا وانكلترا اللتين كانتا تتنازعان الزعامة الاستعمارية في كل مكان كان الاستعمار يتقدم فيه، وحيث كانت تقوم جبهة التوسع، سواء في اميركا الشمالية، من اجل مصب نهر سان لوران او لويزيانا، او في الجزر الاستوائية او في الهند.

في سنة ١٧٦٣، كرست نهاية حرب السبع سنوات، اندحار

المطامح الفرنسية وتوجت المجهود البريطاني بالنصر، وطردت فرنسا من قارة اميركا الشمالية كما فقدت أيضاً معظم ممتلكاتها في جزائر الهند aux Indes وبنتيجة توزعها بين مطامعها القارية ومطامعها البحرية، خسرت فرنسا، التي لم تعرف او لم تستطع الاختيار، ممتلكاتها فيما وراء البحار. وبالعكس استطاعت بريطانيا ـ التي لم يكن لها التزام مباشر في القارة الأوروبية، بل بالوكالة فقط ـ (أي انها كانت توكل الأمر الى حلفائها دون ان تبذل فوق القارة مجهوداً مستمراً) ـ ان تكرس كل جهودها في مسارح العمليات الخارجية. وهنا مفتاح نجاحها. ولكن المنافسة الاستعمارية بين البلدين لم تنته، بذلك. فقد اندلعت من جديد بمناسبة حرب استقلال الولايات المتحدة (١٧٧٦ - ١٧٨٣) وذلك عندما قدمت فرنسا عونها للمتمردين ضد بريطانيا، وذلك من اجل اعادة الاعتبار الى نفسها.

هذه الخصومة الاستعمارية كانت ذات حجم اساسي في تاريخ العلاقات الدولية، في القرن الثامن عشر، وجاءت المنافسة، الخارجية، تنضاف الى المنافسة فوق القارة الأوروبية بالذات.

٢ ـ العلاقات بين الدول الأوروبية

تخضع العلاقات الدولية في اوروبا لمبادىء مختلفة جداً، من الناحية الحقوقية، الدول كلها متساوية، وهي عوامل ناشطة في العلاقات الدولية، دون أية تبعية. منذ زمن بعيد، اخذت بعض المبادىء التي صاغها بعض الفقهاء تشكل جسماً عقائدياً: قانون البشر [سرعة

الانسان] ينظم العلاقات زمن السلم وزمن الحرب.

هذه الاتفاقات العامة المقبولة، والاحترام الذي كان الملوك يكنونه لبعضهم البعض لم يمنع من ظهور الخلافات، وقد شهد القرن الثامن عشر على فترات متقاربة حروباً طويلة تتتابع وتتعمم (حرب وراثة العرش الاسباني دامت حوالي اثنتي عشرة سنة، حتى سنة ١٧١٣، وحرب الوراثة النمساوية، دامت ثماني سنوات (١٧٤٠ ـ ١٧٤٨)، وحرب السبع سنوات (١٧٥٦ ـ ١٧٦٣) دون ذكر نزاعات اقل اهمية في ايطاليا او حرب الوراثة في بولونيا.

وهكذا يبدو القرن الثامن عشر، مزروعاً بمعالم الحروب رغم اختلافها الكبير عن الحروب الحديثة التي عقبت الثورة، وبسبب قلة وجود ما سمي فيها بعد الدول ـ الأمم، خلال القرن الثامن عشر. فلم تكن اكثرية الدول تتطابق عموماً مع الأمم الكاملة المترسخة، وحتى في هذه الحالة، كان الشعور الوطني ما يزال ضعيفاً جداً مقصراً عن ان يكون دافعاً حاسماً، لقد كان المبدأ السلالي اكثر أهمية واكثر حسماً لأنه هو الذي نظم اكثر المعادلات الدبلوماسية، وهو الذي كان في أساس العديد من الأحلاف، وهو ما كان يسمى بحلف العائلة، مثلاً بين آل بوربون في فرنسا واسبانيا والصقليتين او بارمة. ولكن هذا الحلف بالذات كان في اساس العديد من الحروب، والتسميات المعهودة لأغلب الحروب تدل تماماً على انها وقعت بسبب الوراثة، في اسبانيا والنمسا وبولونيا.

ثم هناك عنصر ثانٍ كان يميز نظام العلاقات الدولية وهو الرغبة

المشتركة في الحفاظ على التوازن. ان انظمة الأحلاف التقليدية لها سبب رئيسي هو منع سيطرة احدى الدول الكبرى. وكان ذلك شغل الوزارة البريطانية الشاغل، بل وشغل أكثرية الأمراء، من هنا حالة الضياع المحدثة سنة ١٧٥٦ بفعل اسقاط الأحلاف: لقد اضطرب النظام كله بصورة مفاجئة، عندما تقربت فرنسا من البيت الملكي النمساوي الذي كان خصمها بالوراثة منذ أكثر من قرنين.

وحدث اضطراب آخر، بعد ذلك بقليل في النظام التقاسمي Copartageant وتطلق هذه التسمية على الاتفاق التواطئي بين عدة دول ضد احدى جاراتها المشتركة من اجل تقاسم اشلائها. وتم هذا الأمر على حساب بولونيا، بناء على اقتراح فردريك الثاني الذي اقنع، بوجهات نظره القيصرة وماري تيريز النمساوية. وطبق النظام التقاسمي فيما بعد ثلاث مرات في المقاسمات الثلاث التي حدثت لبولونيا، والتي عملت، في سنة ١٧٩٥ على زوال هذه الجمهورية من خارطة اوروبا بعد ان كانت تغطي قبل سنة ١٧٧٢ أراضي واسعة امتداداً من بحر البلطيك الى حدود اوكرانيا.

وادى انقلاب التحالفات، واعتماد النظام التقاسمي الى احداث عدم توازن في نظام العلاقات الدولية. ذلك هو الاطار الذي حدثت فيه الثورة. هذا الوضع لم يمر دون عواقب اثرت في العلاقات بين فرنسا الثورية والعروش.

الى هذا يضاف تراجع الدول التي كانت بولونيا تمثل حالتها

القصوى، والتي لم تكن من القوة بحيث تتمكن من مقاومة شهوات جيرانها. وكانت الامبراطورية العثمانية « الرجل المريض » في نظر اوروبا وكانت تستثير شهية روسيا والنمسا. والسويد، بعد انهيار هجمة شارل الثاني عشر، سارت على نفس الدرب. وكانت السويد وبولونيا وتركيا تشترك فيما بينها بانها تشكل بالنسبة الى الدبلوماسية الفرنسية التحالفات « الغادرة »، التي مكنتها من الانقلاب على البيت النمساوي، وجعلته يتحطم بين نارين.

وهكذا فقدت الدبلوماسية الفرنسية الحلفاء الذين كانوا سنداً لها، منذ اتفاقات فرنسوا الأول مع عظيم الأتراك [= السلطان] ومنذ سياسة ريشيلو مع غوستاف ادولف السويدي. هذا التغيير في ميزان القوى، مضافاً اليه الثورة، اعطى فكرة ضالة، كما سنرى للملوك الأوروبيين وهم ملك بروسيا، الامبراطور [النمسا] والقيصرة، بأن فرنسا لم تعد عنصراً مهماً في اللعبة الدبلوماسية.

وكانت المشاكل كثيرة، وانما دائماً محدودة، والحروب ربما كانت طويلة، ولكنها لم تكن شاملة. ولم ينمّ شيءٌ عن الصفة الشمولية التي حصلت لحروب القرن العشرين، لا في الاهداف، ولا في الوسائل المستخدمة. ولم يخطر ببال أي ملك، حتى في سره ان يقضي تماماً على خصمه. واذا استثني وضع بولونيا، كان كلٌ يهدف الى « تدوير » اراضيه، بالاستيلاء على مقاطعة جارة، من ذلك مثلا سيليزيا المنتزعة من النمسا من قبل فردريك الثاني. اما الوسائل، فكانت محدودة لأن الحالة العامة للمالية الأميرية لم تكن تتيح تمويل الحرب لمدة طويلة،

ولا رفع اعداد الجيوش المحترفة الى ارقام ضخمة. ان دول « النظام القديم » كانت تفتقر الى الوسائل المادية وكذلك الى الممولين والى العسكريين وكل ما من شأنه ان يمكنها من تنفيذ استراتيجية واسعة الآفاق او سياسة سيطرة قارية.

وسوف تغير الثورة كل هذا. فقد غير اعتماد التجنيد الاجباري طبيعة الجيوش حتى اصبح من الممكن بعد ذلك تجييش الجماهير باستبدال الجيوش المحترفة بتركيبة الامة المسلحة. واصبح الحس الوطني، الذي ايقظته الثورة في فرنسا، ثم بالعدوى، في البلدان الأخرى، اصبح حافزاً قوياً تعتمده الحكومات، ولكنه كان احياناً يغلبها على امرها فلا يمكنها من تقديم تنازلات. واتخذت الحرب ذاتها أبعاداً جديدة وذلك بدخول البعد الأيديولوجي فيها. وعلى صعيد العلاقات الدولية وأيضا على صعيد الأنظمة السياسية احدثت الثورة الفرنسية نقلة حقة.

- ٢ -
الثورة
١٧٨٩ - ١٨١٥



تعتبر الحقبة الثورية احد الفصول المعروفة جيداً في التاريخ، وبدلاً من اعادة رسم حكايتها، سوف نعمد الى استخلاص سماتها الرئيسية، وجذورها، ومعناها وابعادها.

قليلة هي الأحداث التاريخية التي تستحق مثلها الوقوف عندها. هذا الحدث الانقلابي بجدته، وبضخامة نتائجه، وبدويه في الفضاء كما في الزمن، قلّما كان له سابقة في تاريخ الانسانية، وامتداداته غير محدودة نوعاً ما، وحتى في هذه الأيام، ليس من المؤكد اننا انتهينا من تاريخ الثورة.

بعدها مرت احداث يمكن ان تكون قد كسفتها ورمتها الى المرتبة الثانية، مثل ثورة ١٩١٧. وبعد ان غدا جزءاً من التاريخ، اصبح ما كان بدا لكثيرين غير شرعي، شرعياً بفعل مرور الزمن. ومع ذلك ما تزال بعض العائلات الفكرية، وبعض البؤر الصغيرة المناوئة للثورة، في كل اوروبا، تجادل حتى في مبدئها وتنتسب الى مدارس فكرية معادية للثورة. وأخيراً، وجدت بلدان خارج اوروبا ما تزال بعيدة عن

الثورة en déça، بسبب انها لم تعرفها.

ان الثورة هي الزعزعة الكبرى التي انطلق منها كل تاريخ القرن التاسع عشر. حتى ولو امكن الظن بان الثورة قد استنفدت Conjurée وان الحدث قد انتهى سنة ١٨١٥، يظل الوضع محكوماً بها. فعبر القرن كله ظلت الشروط والانشقاقات تحدث بسببها.

ثورة فرنسية او ثورة اطلسية ؟

لكي تقاس الثورة الفرنسية قياساً صحيحاً، يجب وضعها في إطار يتجاوز إطار فرنسا. إنها ليست حدثا فرنسيا خالصاً. إن أحداث سنة ١٧٨٩ تقع ضمن حركة أوسع. والتأريخية الحديثة سواء في فرنسا ام في الولايات المتحدة، تميل الى التركيز على العلاقات بين هذه الثورة والحركات الأخرى. وتفحص تسلسل الإضطرابات الثورية ـ وقد وجد منها الكثير ـ يظهر ارتسام توازٍ بل وتنسيقٍ بينها. ذلك ان الثورة أحيطت بحركات عدة قبلها وأثناءها وبعدها.

من سنة ١٧٧٦ الى ١٧٨٣ كانت الحركة الأهم التي سبقت الثورة الفرنسية، هي الثورة الأميركية، التي هي حدث معقد في معناه المزدوج. انها حرب تحرير خارجية، ولكنها طرحٌ لأسس ولأشكال الحكم، وبهذا المعنى، وسنداً لمضمونها السياسي، تبدو لنا حركة مهمة عند هذه النقطة من دراستنا. وقد تفاقمت صفتها الثورية سنة بعد سنة، بخلال الحرب كما يحدث بصورة دائمة تقريباً، بخلال اي

ازمة، فتنتصر العناصر المتطرفة على المعتدلين، وقد تكررت الظاهرة مع الثورة الفرنسية، بعد ان غُلِبَت وبصورة متصاعدة، العناصر المعتدلة، على يد العناصر الأكثر تقدما. وفي اميركا حيث استولى الراديكاليون (بالمعنى الأميركي للكلمة) بصورة تدريجية، على الحركة، رفض قسم من الرأي العام الأميركي، الموالي، قطع العلاقات مع العرش البريطاني وهاجر. وكانت الهجرة من الولايات المتحدة اعلى بكثير من الهجرة الفرنسية، التي قدرت بخمسة بالالف، في حين ان هجرة الموالين، والثوريين الأميركان بلَغت ٢٤ الى ٢٥ بالألف: ورأى المهاجرون اموالهم تصادر لصالح النظام الجديد.

لقد مارست هذه الثورة [الاميركية] تأثيراً كبيراً على اوروبا. وحظيت بالمحبة في بريطانيا بالذات خلال الحرب. فقامت اصوات في مجلس العموم تصرخ لصالح المتمردين، ومنها اصوات كبار الخطباء، امثال فوكس وحتى بورك، المنظر المستقبلي المناوىء للثورة. وفي فرنسا قام المتبرعون بالتطوع، ولافييت، الذي سوف يلعب دوراً من الدرجة الأولى، في بدايات الثورة الفرنسية، مدين بمقامه الى كونه قد حارب الى جانب الأميركيين من اجل الحرية. وهكذا قدمت الثورة الأميركية مثلاً، ولكن يمكن القول أيضاً انها ساعدت، بصورة غير مباشرة، في الأزمة التي سبقت الثورة. فقد ارسلت فرنسا جيوشها، وقادت معارك برية وبحرية، وقدمت مساعدات، وهذه عمليات مكلفة جداً، اقتضت اللجوء الى قروض ضربت توازن الموازنة واضطرت الملك الى دعوة الجمعيات العمومية Etats généraux من اجل سد العجز.

حتى ليمكن القول نوعاً ما ان الثورة الفرنسية قد انبثقت عن حرب استقلال الولايات المتحدة.

وحدثت حركات اخرى في اوروبا، اقرب الى فرنسا، في السنوات التي سبقت ١٧٨٩. فقد كانت بريطانيا، في السنوات ١٧٨٠، مسرحاً لاضطراب اجتماعي وسياسي بآنٍ واحد: اضطرابات عمالية مع تحطيم للآلات، وعصيان فلاحي، وغليان سياسي ذي منحى راديكالي، ينادي بتوسيع الجسم الانتخابي، وتخفيض مدة الولاية التشريعية. وقد سبقت هذه المطالب اصلاحات القرن التاسع عشر. واضطربت ايرلندا ايضاً ضد السيطرة البريطانية. وفي الامارات المتحدة بين ١٧٨٣ و ١٧٨٧، حدثت اضطرابات خطيرة ومتمادية بين عامة الناس التي ظلت امينة لعائلة اورانج والتي كانت تتمنى قيام ملكية مستبدة، وبين انصار الحكومة البطريكية.

ولم يمكن قمع هذا الإضطراب الا بفضل التدخل الخارجي من جانب بروسيا وقد استعمل هذا التدخل كسابقة لتدخلها المتكرر هي والنمسا في ١٧٩٢ ضد الثورة الفرنسية:

وقامت البلدان المنخفضة (وهذه اللفظة كانت تعني في النظام القديم ما نسميه اليوم: بلجيكا، وما نسميه اليوم البلدان المنخفضة كان يسمى الامارات او المقاطعات المتحدة. فلننتبه إذاً لأشراك القاموس السياسي). واذن قامت البلدان المنخفضة [بلجيكا] التي كانت تابعة للعرش النمساوي، ضد جوزف الثاني، كما عرفت جنيف بعض الاضطرابات.

وكشهود على ذلك، او بسبب قراءتهم عن ذلك لم يتورع معاصرو الاضطرابات، في المقاطعات المتحدة، وفي البلدان المنخفضة، وفي جنيف، وانكلترا من وضع احداث سنة ١٧٨٩، في فرنسا، في اطارها الاضطرابي شبه العام. اذ كما سبق ورأينا، كانت البلدان التي يمسها هذا الاضطراب هي التي ترسم خارطة اوروبا الغربية.

وعلى موازاة الثورة بالذات، قامت حركات ثورية اخرى بفعل العدوى أو بتأثير منها، او أيضاً بفعل تدخلها المسلح. وهذا هو سبب موجة الثورات في بلدان رينانيا، وفي ايطاليا، كما هو سبب تعدد « الجمهوريات الشقيقات » . وخارج نطاق البلدان المحتلة من قبل الجيوش الثورية، وعبر اوروبة كلها، عقدت علاقات تضامن، وارتسمت حركات تقارب ثوري حتى لتجدن « يعاقبة » في انكلترا وهنغاريا والنمسا.

وأخيراً، امتد الاضطراب بعد الثورة، وفي هذا ظاهرة يمكن ان تربط بها حركة ثورة المستعمرات الاسبانية والبرتغالية الأميركية، بين ١٨٠٧ و ١٨٢٥، وموجة المؤامرات العسكرية التي سادت في سنة ١٨٢٠ حتى تأثرت بها فرنسا واسبانيا ونابولي، وتورين، كما تأثرت بها الاضطرابات الطلابية والجامعية في المانيا.

وحتى روسيا البعيدة الأرستقراطية لم تخل من حركة من هذا النوع كحركة الديكابرية décabriste سنة ١٨٢٥. ونضيف اليها ثورات ١٨٣٠، وربما ايضاً ثورات ١٨٤٨.

وهكذا بين ١٧٨٠ وأواسط القرن التاسع عشر، وطيلة حوالي ٧٠ سنة، اهتز العالم، خلال فترات متقاربة، بموجات ثورية جعلت للثورة الفرنسية أشياعاً واسعة وسمحت بالكلام عن عصر ثوراتي. وفيما بعد، اخذت الحركات من هذا النوع تتباعد وتندر. وحفز هذا بالذات بعض المؤرخين على الكلام اليوم، لا عن ثورة فرنسية بل عن ثورة غربية او عن ثورة أطلسية، لم تكن احداث فرنسا فيها الا فصلاً خاصاً، ومظهراً محلياً. والحاصل ان المعاصرين انفسهم كانوا يعون هذا التضامن بين الحوادث او الفصول. ولم يكن هذا الوعي نظرة الى الخلف، فقط من جانب بعض المؤرخين. ان المؤشرات متعددة حول هذه القناعة ان الثورات كانت متضامنة فيما بينها: من ذلك ان العنوان الذي اعطاه كاميل دي مولان لأول صحيفة تولى ادارتها في ظل الثورة: « ثورات فرنسا والبرابان » (والتقريب بين فرنسا والبرابان هو تلميح مباشر الى الاحداث التي كانت البلدان المنخفضة النمساوية مسرحاً لها). وتكلم برنان عن ثورة اوروبية كانت فرنسا على رأسها. كل شيءٍ كان يفرض صورة موجة ثورية اجتاحت العالم الغربي من الغرب الى الشرق، من الشواطيء الغربية للاطلسي حتى منتصف اوروبا.

هذه الرؤية اجتذبت الانتباه نحو شمولية الحركة ونحو الحدث. ان الحقبة ١٧٨٠ ـ ١٨٥٠ هي حقبة استثنائية من الاضطرابات. انها تلحظ عدم ملاءمة الهيكليات، والمؤسسات، والتنافر بين « النظام القديم » والتطلعات الجديدة. انها توحي ان كل « النظام القديم »

كان في ازمة، وانه يتوجب التفتيش عن اسباب الثورة خارج فرنسا.

ومع ذلك، ومع الاعتراف بالمدلول الايجابي لهذا التأويل، فمن الاسراف الاستنتاج من ان الثورة الفرنسية، لم تكن ذات اهمية خاصة أو ذات اصالة ذاتية، وانها لم تكن الا مجرد حالة خاصة من ظاهرة اعم هي فيها ذائبة. هناك عدة ملاحظات تحمل على تلطيف التأويل حول ثورة غربية او أطلسية.

وليس من الضروري الاستنتاج من تزامن Simultanéité الحركات القول بقرابتها، ولا بتماهيها أيضاً. ويجب التأكد ان الوحي واحد، وان المطالب متوافقة. ولكن الأمر ليس كذلك دائماً. ومن جهة ثانية، ان العديد من هذه الحركات خرجت من الثورة الفرنسية وكأنها من عواقبها: حتى ليصح التساؤ ل هل كان يمكن ان يحصل بدونها؟. انها هي التي اطلقتها بفعل ردة فعل متسلسلة متعاقبة حتى رأيناها تعود من جديد سنة ١٨٣٠ و ١٨٤٨، ثم فيما بعد الثورة البولشفية. وبصورة خاصة، حتى ولو افترضنا تماماً وجود حركة عامة، وحتى لو كانت الأزمة الثورية في كل مكان، بحيث اصابت غالبية البلدان، فان مركزها هو في فرنسا. لقد اندلعت فيها، وفيها نمت. ان غيرها من الحركات قد اجهض، في اكثريته، وبمفرده لم يكن يقدر على قلب «النظام القديم». هذه المقارنات لم تكن الا لتظهر بصورة افضل اصالة الثورة الفرنسية ومداها التاريخي، والتي كانت فرنسا ١٧٨٩ مهدها. ان الثورة هي فرنسية تماماً، حتى ولو بدت ضمن اطار

الأوسع، وحتى لو سمحت امتداداتها بالكلام عن ثورة اطلسية او غربية او اوروبية.

هذه الملاحظة الواقعية تثير بدورها مسألة أخرى: اذا كان الأمر كذلك، لماذا حدثت الثورة في فرنسا، في حين ان النظام الاجتماعي هو واحد في كل مكان من اوروبا؟ ان مسألة تحديد المكان تستدعي مسألة اخرى، تاريخية: لماذا حدثت الثورة في حينها ولم تحدث قبل او بعد؟ انها المسألة الضخمة مسألة أسباب الثورة، وسوف نتفحصها. ثم ندرس عملية تفاعل الثورة، بعد ان انطلقت، وكيف تطورت، وكيف وما هي المراحل التي مرت بها حتى جعلتها تتجاوز نطاقها الأساسي. اننا سوف نضع أخيراً جدولاً بانجازاتها وجدولاً احصائياً بتفاعلاتها.

١
جذور الثورة

يمكن رد مسألة جذور الثورة الى تناقض عجيب هو: التناقض بين علاقات « الثورة » « بالنظام القديم »، وهو موضوع قد استلفت تفكير توكفيل. لقد انفصمت الثورة عن النظام القديم، وعبرت عن ارادة الفصم الأشمل الممكن، ومع ذلك فهي انبثاق منه. فكيف يمكنها اذاً، وبآنٍ واحد، ان تقطع مع النظام القديم وتنبثق منه؟ انها مشكلة أساسية، وربما المشكلة الرئيسية في التفكير التاريخي، المشكلة التي تطرح نفسها في كل مرة يعصف فيها التغيير، سواء بثورات، كثورة ١٨٤٨ و ١٩١٧، أو بحروب، وخاصة الحربين العالميتين: كيف خرجت الحرب من حالة الأشياء السابقة؟ بماذا احتفظت وماذا غيرت بالوضع؟

ان الثورة الفرنسية هي الحدث الذي يطرح هذه المسألة بحدة بالغة. وبمقدار ما انها الحدث الأول من هذا النوع (والثورات الأخرى تستلهم كلها من ثورة ١٧٨٩) وبمقدار ظهورها بفجائية لا مثيل لها بحيث احدثت تغييراً جذرياً. لقد نذر لها المؤرخون

والفلاسفة السياسيون انفسهم، والفكر السياسي في القرن التاسع عشر، وهو مكبل بالحدث الثوري، يتساءل حول شرعيتها، وحول ضرورتها، وحول عواقبها. ثم انه لا يمكن فهم شيء عن الفكر السياسي في القرن التاسع عشر ان لم نحسب حساباً لطرح هذه المسألة العامة.

ولكن مروحة الأجوبة واسعة وعريضة. ونحن نجد بين ايدينا انواعاً من التفسير تتعدد بتعدد الأحداث المتنافرة الطبيعية.

في أغلب الأحيان، كل نظامٍ تفسيري، يفرز بشكل مجرد واكاديمي نمطاً من الوقائع. ولهذا فنحن نجهد في استخلاص الترابط المتبادل بين هذه الوقائع ومفاصلها، وفي تبيان كيفية خروج الثورة من تلاقي الوقائع المذكورة.

مبادىء التفسير وتشكيلات الأسباب

منذ قرن ونصف والمؤرخون منكبون على الحدث الثوري، تمحيصاً لأسبابه، وحقل التفسير لم ينفك يتسع. في بادىء الأمر، كانت المروحة محدودة، وكان المؤرخون يتأرجحون بين تفسير سياسي خالص (أزمة المؤسسات) والتفسير الذي يركز على حركة الافكار، ويقظة العقول، والعامل الايديولوجي. وفيما بعد، استخرجت الملاحظة التاريخية، بصورة تدريجية، ظواهر اخرى، وتحول الانتباه من الموضوع

المؤسسي الى بنيات المجتمع والى دور الاقتصاد. وقليلاً قليلاً. تكاثرت التفاسير. ولكن الاغراء ظلَّ حاداً كما كان منذ قرن، من أجل رد هذه الكثرة من التفاسير الى مبدأ وحيد. بالنسبة الى البعض، الأمر هو صراع الطبقات، وبالنسبة لآخرين، انها حركة الأسعار ولكن كل العوامل الأخرى ردت الى أسباب ثانية، ترتبط مباشرة او مداورة، بنمط التفسير المميز.

ومع ذلك فان هذا الاتجاه له مخاطره اكثر مما له حسناته، واذا كان هناك من درس يفرض نفسه بعد قرن ونصف قرن من التأريخية الثورية، فانه درس تنوع وتعقيد هذا التاريخ، المتنوع جداً بحيث يستعصي على الرد الى سبب وحيد، سواء كانت مطامح « فيليب - المساواة »، او فرسان القديس جورج، او الماسونية او حركة الأسعار. كل واحد من هذه الأسباب عاجز بمفرده عن توضيح مجمل العملية الثورية.

ولهذا بدا لي انه من الأحكم النظر الى تعددية العوامل. والحقيقة ان المشكلة لن تحل تماماً بهذا. ويبقى انه لا بد من وضع تراتب بين مختلف العوامل التي ليست كلها ذات اهمية متساوية. من المؤكد ان عمل « فيليب ـ المساواة » كان اثره اقل من اثر أزمة المؤسسات او حركة الأسعار. واذاً يجب اعطاء كل واحد من هذه المبادىء التفسيرية الأهمية التي يجب ان تعود له. وهذه بالضبط هي مهمة المؤرخ ان يقيِّم المدى النسبي، والأهمية المتتالية لمختلف الأفعال، وان يسلسلها،

مع الأخذ في الاعتبار واقع ان نفس الأسباب لم يكن لها، بالفعل، سنة ١٧٩٢ نفس الأهمية التي كانت لها سنة ١٧٨٩، وان يحصي اهم انماط التفسيرات، انطلاقاً من العرضي نحو الأساسي.

الثورة هل هي مجرد حدث عارض ؟

المجموعة الأولى من التفسير التي لا ترى الثورة الفرنسية الا كحدث طارىء، تحل المشكلة بان تلغي معطياتها. وبموجب هذا الزعم، لم تكن الثورة أمراً محتوماً وكان بالامكان الاستغناء عنها. ان الشعب لم يكن يريدها، ولا الثوريون الى حد ما، ولكن المواكبة غير المتوقعة للظروف العارضة هي التي ادت، بفعل سلسلة من الأحداث المفاجئة، الى اندلاع الثورة. في مثل هذه الحالة، من العبث التفتيش عن أسباب عميقة لاحداث كان يمكن ان تتخذ منحى آخر. ولم يبق الا استخلاص تسلسل الظروف، وعندها يرد تفسير الثورة الى سلسلة من سوء التفاهم او من الفضائح، منها عقد الملكة، والعجز في الموازنة، وتردد لويس السادس عشر وكمية من الوقائع الصغيرة التي تعزى اليها جميعاً المسؤولية عن الثورة.

ماذا يمكن القول عن هذا النمط من التحليل الموجود في بعض التواريخ؟

هذا الطرح يلقي الضوء على بعض جوانب الحقيقة. انه يشير الى

الصفة الطارئة، وغير المتوقعة، لاندلاع الثورة والذي لم يكن بالتأكيد من فعل الحتمية. وانطلاقا من حكاية ظرفية عن طوارىء عارضة، يمكن الكشف عن ما هو فعلاً احتمالي، وعارض في تسلسل الأحداث التي خرجت منها الثورة. وهذا الطرح يؤكد أيضاً على دور الأفراد.

ولكن ذلك لا يعني ان تسلسل الأحداث لم يخضع لأي منطق، ويبقى ان نفسر كيفية تضافر الظروف العارضة كلها من اجل توليد عواقب بمثل هذه الضخامة. في وضع آخر، لم تكن نفس الظروف لتحدث نفس المفاعيل. واذا اردنا ان نغوص اكثر في فهم مجرى الحدث وتقييم مداه، فمن الضروري النزول درجة في سلم الشروحات ثم ادخال عوامل أخرى.

التأثير الخفي للأقليات

هذا النمط من التفسير الذي يجدبسهولة قبولا لدى رأي عام يرضيه الاعتقاد بان التاريخ يرد في النهاية الى فعل الدسائس، شائع في مجموعات من الكتب او المنشورات. والرسيمة ـ وهي من اكثر الرسيمات شيوعاً ـ لا تنطبق فقط على الثورة الفرنسية: اذ يمكن ان تطبق على كل الظاهرات التاريخية، وعلى الصراعات الاجتماعية التي تقتصر مثلاً على فعل بعض الدعاة الذين سرعان ما ينعتون بالرعاة السيئين، الذين يستغلون براءة قطيع ضال. في القرن التاسع، كانت

اطروحة كل الحكومات المحافظة، هي التي الهمت سياسة مترنيخ الذي ظن انه لم يكن يواجه فيما بين ١٨١٥ و ١٨٤٠، في المانيا وفي ايطاليا، الا اقليات من الجامعيين أو العسكريين. واذن من غير المفيد القيام باصلاحات: لأن المسألة كلها هي خطأ بعض اليعاقبة الذين ضللوا الرأي العام. وعلى الحكومات ان تسكتهم وان تشل قدرتهم على الأضرار بالغير، وعندها يزول الاضطراب والمشاكل. ان هذا التفسير ما يزال يثار بالنسبة الى الحركات ذات الطابع القومي في اوروبا، التي جرت خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين: اذ ما يزال الاعتقاد سائداً، ان الأمر يتعلق بحفنة من الأفراد الطموحين، أو المأجورين للخارج، وان بقية السكان لا تطلب الا العيش بسلام، راضية بالوضع القائم.

ووجد مبدأ التأثير الخفي، الذي صيغ بمناسبة الثورة، والذي يعزى للمجموعات المتآمرة ضد النظام القائم، تطبيقه في جملة من الوقائع، سواء كانت دسائس الدوق دورليان، او دور الجمعيات السرية، او الماسونية او أيضاً الذهب الذي وزعته الدبلوماسبة البريطانية في فرنسا.

ويمتاز هذا التفسير في انه يوضح دور الأقليات. والذين يعتقدون أنهم يستطيعون تفسير كل شيء بفعل نهوض الجماهير عفوياً يقعون في خطأ المبالغة، اذ، في الواقع، سواء تعلق الأمر، بالحركات الاجتماعية او الوطنية او الثورات السياسية، تدل التجربة التاريخية على تدخل

المجموعات الصغرى السباقة الطلائعية والتي تشكل الحرس الأمامي. ولكن تأثير هذه الأقليات، وفعل هذه الطلائع سيكونان محدودين، ان لم يجدا في الجماهير تأييداً ظاهراً أو خفياً. ويكون التفسير غير ذي موضوع عند الامتناع عن الأخذ به. وعلى سبيل المثال، لو ان تأثير المحافل الماسونية او اصدقاء الدوق دورليان، قد تعارض مع الحركة العامة، ولو ان مجمل البلاد قد حفظ الولاء المطلق للملكية وللمجتمع القديم، لما عجزت الحكومة عن القضاء على دسائسهم ولأنهم حصلوا على دعم السكان استطاعوا ان ينجحوا. والحجة المعكوسة حصلت في القرن التاسع عشر، فاخصام الثوار فشلوا لا لأنهم تآمروا على كل الأنظمة المؤسسة على مبادىء ١٧٨٩، بل لأنهم كانوا معزولين، ولأنهم لم يجدوا لدى الرأي العام هذا التواطؤ الذي لقيه الثوار سنة ١٧٨٩.

ان التفسير عن طريق الأقليات يجب ان يؤخذ به لما فيه من ايجابية، انما بشرط وضعه ضمن اطار شاملٍ يأخذبعينالاعتبار الروابط بين الطلائع وبقية المجتمع، لأن هذا التقابل في المبادلات، وهذا التحالف فيها بين الأقليات والجماهير هما في أساس كل الحركات التاريخية الكبرى.

ان هذه النظريات سواء ركزت الاعتبار على الظروف وعلى الأحداث العارضة او على الأقليات، وهي تشير الى حتمية الثورة الفرنسية ـ لا تكفي لشرح كل شيء. ولهذا لا بد من اللجوء الى

نظريات اخرى: ان رابط السببية، والضرورة بين الوضع السابق وتطور الأحداث، يبدو دقيقاً ومباشراً الى حد الاضطرار الى التساؤل كيف ان الثورة لم تحدث اكبر. ان رابط السببية يمكن ان يغطي العديد من الأسباب ذات الطبيعة المختلفة جداً، ويجب تفكيك ضمته. [= تحليل عناصره]

العوامل ذات الطبيعة الاقتصادية

يجب الحذر من خلط الأمر الاقتصادي ـ بالمعنى الخالص للكلمة ـ والأمر المالي: فقد يتداخلان، ولكنهما يبقيان متمايزين بالطبيعة.

ان الأسباب المالية للثورة تتعلق بعجز الموازنة الذي لعب بالتأكيد دوراً لأنه هو في اساس دعوة الجمعيات العمومية Etats Généraux. ان درس مؤسسات النظام القديم قد افادنا عن الوضع المتردي والمستعصي للمالية والمعزو الى غياب الادارة المالية، يضاف اليه عجز الملكية عن الغاء الامتيازات.

وتفاقم الوضع بفعل الحرب الأميركية التي اقتضت نفقات ضخمة وأدت الى اللجوء للقروض. هذا هو نمط من الأسباب التي هي في بعضها بنيوية وفي بعضها ظرفية طارئة، لأن العواقب المالية للحرب الأميركية ترتبط بالوضع الاقتصادي. وبالوضع المتردي المزمن لمالية البنيات. [= المؤسسات الأساسية]

ان الأسباب الاقتصادية مهمة بشكل آخر واكثر دواماً، وهي تؤثر

في ذات نظام الاقتصاد الفرنسي، اي في الشكل الذي يتم فيه تنظيم انتاج الثروات وتوزيع الأموال، والممتلكات.

بعض هذه الأسباب يرد الى الوضع الاقتصادي. وهذا العنصر لا يمكن ان يهمل. ان الاقتصاد الفرنسي، في سنة ١٧٨٩، قد مر بمرحلة صعبة، وكثيرا ما عزيت مسؤولية الأزمة التي مر بها، الى تطبيق معاهدة التبادل الحر التي وقعت سنة ١٧٨٦ بين فرنسا وانكلترا، في سنوات ١٧٨٠ جربت اوروبا نوعاً من اطلاق حرية العلاقات الاقتصادية، اي تجربة اولى، خجولة للتبادل الحر ووقعت عدة اتفاقيات تجارية وابحارية بين فرنسا والولايات المتحدة الجديدة وانكلترا والسويد وبلدان بلطيكية كثيرة. واشتركت هذه الاتفاقيات في انها وسعت المبادلات وخفضت من الحواجز الجمركية، وهكذا فتحت ثغرة في النظام المركنتيلي الذي كان ينظم بدقة العلاقات فيما بين الاقتصاديات القومية. هذه المعاهدة التي سميت «عدن Eden» باسم المفاوض البريطاني، كان لها وقع سيءُ في فرنسا، حيث حملها الصناعيون والتجار المسؤولية عن الركود. من الصعب اليوم، وعن بعد، التساؤل عن صحة هذه الاتهامات. في كل مرة كانت تخفض الحواجز الجمركية، كان التجار والصناعيون يصرخون عاليا: هكذا حصل بعد اتفاقية التبادل الحر سنة ١٨٦٠، التي اغضبت المنتجين ايام الامبراطورية الثانية.

ثم عقب ١٩٥٠، وبمناسبة خطة شومان Schuman. فعقب

التوقيع على هذه الاتفاقية، هل كان الوضع الاقتصادي في حالة من السوء كالتي نادى بها اصحاب المعامل اليدوية manufacturiers؟ فاذا كان الحال كذلك، فهل كان للاتفاقية دور فيه؟ نسجل ان الاتفاقية والعواقب التي تعزى لها امكن لها ان تتوافق على توليد حالة فكرية ثورية. وكانت مرارة المنتجين قد فصلتهم عن نظام عاجز عن الدفاع عن وجودهم.

ولكن الأحداث البنيوية، المتعلقة بتنظيم الاقتصاد كانت اكثر حسماً. ان هذا الاقتصاد يتميز بالمعيقات التي كانت تثقله، بعضها تقني والآخر حقوقي. ان التهديد المزمن للندرة او الشح كان يجعل الجوع المشكلة الأولى عند الأفراد والحكومات. لقد عاشت فرنسا رعب القحط، وذكريات المجاعات السابقة وخوف عودتها. وقد جرى الكلام في اواخر حكم لويس الخامس عشر، عن حلف مجاعة، فتصور الناس ان الحكومة كانت لها مصلحة مع المحتكرين من اجل الحد من الانتاج، ورفع الأسعار. والخوف من القحط قد ازداد اكثر من جراء تكاثر السكان بسرعة تفوق تزايد انتاج الحبوب. فيما بين ١٧١٥ و ١٧٨٩ زاد سكان فرنسا تقريباً بمعدل النصف، فانتقلوا من ١٧ أو ١٨ مليونا الى ٢٦ او ٢٧ مليونا، دون ان تستطيع الزراعة الفرنسية تغذية هذه الزيادة. لقد زاد عدد السكان ٨ الى ٩ ملايين فم اضافي، واللاتوازن يتفاقم.

هذا الوضع طالت حركته امداً بعيداً. يجري الكلام في التاريخ الاقتصادي عن تغيرات الأسعار وعن الحركات القصيرة الأجل

والطويلة الأجل. ومنذ اواخر حكم لويس الرابع عشر تقريباً والاتجاه يميل الى الارتفاع، واقتصاد اوروبا يسير نحو الارتفاع البطيء، الذي جر وراءه سلسلة من النتائج نعرفها اليوم بصورة جيدة. والارتفاع، في مجمله يساعد على ارتفاع الانتاج والقرن الثامن عشر في نظر البعض هو عصر ازدهار. هذا الارتفاع جرَّ وراءه غلاء اسعار السلع. وهذا يعني، بالنسبة الى المستهلك ـ العامل المأجور والحرفي المضطر الى شراء المنتوجات الغذائية ـ زيادة النفقات وتضاؤل قوته الشرائية. ويفسر توافق القحط المتقطع والغلاء المستمر مع النقمة وولادة نفسية متهيئة للثورة، في هذا القسم من سكان المدن، يتكل في معيشته على الانتاج الزراعي. والعملية ذاتها تغني، بذات الوقت، المجموعات الأخرى التي تنتج والتي تبيع. وهذا المثل يظهر ازدواجية اكثر الأحداث، الاقتصادية بصورة خاصة، التي هي من الثوابت في الواقع الاقتصادي. وهكذا يعمل الحدث الواحد على اسعاد اناس وأشقاء آخرين، ولذا يستحيل القول ما اذا كان خيراً في ذاته أو شراً. والحكم يتعلق بالنتائج التي يكون الاختيار قد وقع عليها وبالفئات الاجتماعية المنظورة.

ويجب ان نقول كلمة عن نظام النقابات الذي يشارك في التنظيم الحقوقي والمؤسسي للمجتمع والذي يزيد من المعيقات. في العديد من فروع المعرفة، لم يكن العمل حراً، بل منظماً، ولا يمكن ممارسته الا بشرط الانتماء الى نقابة ما. من ذلك ان كميات الانتاج واشكاله وشروطه كانت محددة. وكل مخالفة كانت تعاقب بغرامة وأحياناً

بسحب الاذن بالانتاج او البيع، وذلك بفضل تفويض النقابة بصلاحية جزائية من قبل السلطة العامة. وقد فقد معظم هذه القيود، (التي كان مبررها في الماضي، الضرورات الاجتماعية والسياسية والمالية غالبا)، مبررة في اواخر النظام القديم.

وتضافر التقدم التقني، وتعدد الاختراعات وتراكم الرساميل، وولادة اشكال من الصناعات، وتكون طبقة من التجار على تفشيل هذا التنظيم.

وعلى صعيد النشاط الاقتصادي، بدا نفس التفاوت، ـ كما على صعيد التنظيم الاجتماعي ـ بين الأطر القديمة التي تجاوزها الزمن والقوى الجديدة التي تحاول ان تقضي عليها. وليس من شك بان الرغبة في التجديد، والحاجة الى المبادرة، حملت الكثير من المنتجين على الانضمام الى معسكر القوى الثورية في سنة ١٧٨٩.

التنظيم الاجتماعي وازمة المجتمع

لما كان الاقتصاد مقيداً بقيود ومنظماً بفعل البنيات الحقوقية والمؤسسات، فانه لا بد من تحديد الأسباب التي تتعلق بصميم تنظيم مجتمع النظام القديم.

وتتحدد ازمة هذا المجتمع بالتناقض القائم بين تنظيم تقليدي (مؤسس على التراتب، واللامساواة، والاسلاك، والدفاع عن الامتيازات) وبين التوجهات الجديدة للطبقات الصاعدة. وبين سنة

وسنة كان الفارق يزداد بفعل تنقل الثروات الذي كان يفقر النبالة ويغني البورجوازية، وبفعل تطور الأفكار، واعادة النظر في الأسس الحقوقية والفكرية للنظام الاجتماعي التقليدي. وساعد تصلب اصحاب الامتيازات، وتعنتهم في الدفاع عن مراكزهم، على زيادة حدة العداء، وتحويل التوتر الذي يصيب كل مجتمع الى توتر ثوري خالص، خصوصاً وان السلطة الملكية - التي كانت حتى ذلك الحين تتحكم في المنافسات القائمة على حب الذات وفي تصادم المصالح الخاصة - لم تعد قادرة على الفصل بينهما بصورة حاسمة.

ومنذ اللحظة التي بدأ فيها الرأي العام التطلع الى امكانات أخرى وإصدار حكم انتقادي ضد الوضع القائم، لم تعد الحالة فقط ثورية، من الناحية الموضوعية، بل أخذت تصبح كذلك من الناحية السياسية.

الأسباب السياسية

ربما كانت الأسباب السياسية هي الأكثر حسماً. فالثورة، سياسياً، سوف تقوم ضد شكل النظام بالذات وضد تنظيم الحكم.

ومع ذلك لا بد من تبديد التباس. هناك تأويل كامل للثورة الفرنسية - هو الذي ما يزال معتمداً، في الغالب، في المؤلفات المدرسية - يمثل ثورة ١٧٨٩ وكأنها ردة فعل ليبرالية ضد ملكية كان نيرها قد اصبح شديد الثقل، وضد التسلط والاطلاقية. هناك شيء من هذا بالتأكيد، والاستيلاء على الباستيل هو رمز الانقلاب على

الاطلاقية من قبل شعب حطم سلاسله. ولكن امعان النظر، فيما هو وراء رمزية الاحداث الشهيرة، يوصل الى التساؤل: الم تسقط الملكية من جراء ضعفها اكثر من سقوطها بفعل قوتها: حيث لم تستطع ان تفرض على اصحاب الامتيازات احترام الصالح العام. فالسلطة الأقوى والأكثر احتراماً ربما كانت استطاعت ان تتفادى ازمة ثورية. حتى ليمكن القول عن الملكية الفرنسية، في أواخر النظام القديم، ما قاله بانفيل عن معاهدة فرسايل: انها صارمة ودقيقة بالنسبة الى ضعف التنظيم الذي اقامته، وهي ضعيفة جداً من حيث قسوة الشروط التي فرضتها على المانيا. فالملكية، الضعيفة الأجهزة ادارياً، المحرومة من المالية المنتظمة، كانت اعجز من ان تحد من مطامع اصحاب الامتيازات. وهكذا، في ظل لويس السادس عشر، استيقظ الصراع، المزمن من عدة قرون، بين العرش واصحاب الامتيازات، وضاعفت الهيئات مطالبها، وتحرر مندوبو ومساعدو الملك: انه عصيان البرلمانات [المحاكم]، وسوء نية جمعية الأعيان، وعدم انضباط الهرم الاجتماعي، في كل المستويات.

بدأت الثورة بأن تكون عصياناً قام به أصحاب الإمتيازات قبل ان تكون تمرد العامة ضد أصحاب الإمتيازات. إن هؤلاء الأخيرين هم الذين بدأوا بشق عصا الطاعة، وهم الذين فتحوا، بجهل منهم، الطريق أمام التفاعلية الثورية. ولو كانت الملكية اقوى، ولو أنها كانت تمتلك وسائل طموحاتها، لكانت أخضعت أصحاب الامتيازات، ولكانت

فرضت الإصلاحات التي كان الإهتمام، المفهوم تماماً، بمبرر الدولة، يمليه عليها.

ولكن الأمر لم يكن كذلك وكل محاولات الاصلاح، ومحاولات موبو Maupeou، في أواخر حكم لويس الخامس عشر، وتورغو Turgot ونيكر Necker، قد اصطدمت بمقاومة الهيئات ذات الامتياز. والانقلاب ذهب الى ابعد من ذلك: فالملكية عجزت ليس فقط عن مقاومة اصحاب الامتيازات. بل واستسلمت لهم وتبنت قضيتهم. وبفعلها هذا، حادت عن الخط التقليدي، الذي جعله الملوك مبدأً أساسياً في سياستهم أيْ التحالف مع العناصر الأكثر تطوراً، من العامة، ضد الاقطاعية. وادى التلاحم المعلن، عشية الثورة بين السلطة الملكية واصحاب الامتيازات الى رمي البورجوازية في احضان المعارضة الثورية. وبهذا يفسر انحراف الحركة التي انطلقت ضد النبلاء لتصبح ضد الملكية لأنها وضعت المؤسسة الملكية ضمن اطار العدائية التي كانت توجهها ضد اصحاب الامتيازات.

في هذه العلاقة الثلاثية بين الملكية، واصحاب الامتيازات والعامة، عملت التفاعلية على توسيع الثورة. عصيان المميزين، ثم ثورة ضد النبالة، ثم ثورة ضد الملكية: تلك هي المراحل الثلاث المتتالية لحركة دمرت حتى الجذور النظام السياسي والاجتماعي للنظام القديم.

حركة الأفكار وانتشارها في الرأي العام

لقد ساعدت العناصر الفكرية والأيديولوجية، وحركة الأفكار في

القرن الثامن عشر، الى حد بعيد في ولادة الثورة. فالنظريات السياسية لم تتم صياغتها فقط في صمت الغرف من قبل مفكرين منعزلين، بل انها أيضاً هي التي غذت حركات الرأي العام. الا ان النظريات تتشوه بين المضمون الأصيل والنشر. وعلى هذا فقد كان الفرق بعيداً نوعا ما بين ما وعاه الرأي العام من كتابات فولتير او مونتسكيو وبين ما كتبه هذان او فكرا به: ومع ذلك، كان هذا المضمون المشوه، ان لم يكن هو الأغنى من حيث الفكر، فهو، تاريخياً، من الأكثر اهمية، وحسماً، من ناحية التاريخ المتحرك. وهكذا تكون، في أواخر النظام القديم، نوع من الكتاب المقدس، استقي من كل الفلاسفة، وانتشر بعيداً خارج حلقة القراء. والواقع، ان قراء منتسكيو وروسو والمشتركين في «الانسيكلوبيديا» لم يكونوا ليشكلوا عددا كافيا للقيام بثورة: «فالأنسيكلوبيديا» لم يكن مشتركوها اكثر من اربعة او خمسة آلاف مشترك. اي اقل من المشتركين في مجلاتنا التي تعنى بالمصلحة العامة. ولكن من الخطأ الكبير قياس الدور التاريخي للأنسكلوبيديا بهذا الرقم، اذ يجب الالتفات الى الانتشار الخفي الذي ينقل الأفكار، ويجعلها تصل عن طريق الامتصاص الى طبقات أعرض وأوسع.

فالى جانب الكتابات، هناك أيضاً فضيلة الأمثلة، وتقديمات السابقين والتجارب. ان ما قدمته الثورة الأميركية كان الحل البديل المقبول لدى قسم من الرأي العام الذي كان يريد بصورة غامضة تجديداً عميقاً والذي لم تعد الاصلاحات البسيطة بالنسبة اليه كافية.

فقد كان هذا القسم يحلم باعادة صياغة تحصل في اطار من النظام والتنسيق، وبموافقة بل وبمبادهة من السلطة الملكية. ان روح « الثورة » قد تحددت بهذه الرغبة في التعقلن المناقض تماماً لاحترام التراث الذي بدا من مستلزمات النظام القديم، كما تحددت وبهذا الحلم في وحدة تمحو تنوع المؤسسات المتراكمة منذ قرون.

تلك هي العوامل الرئيسية التي تلاقت لتحدد « الثورة ». وفي تلاقيها يكمن التأويل الأكثر صلاحية: ذاك الذي يزاوج بين الوضع الاقتصادي والاجتماعي والأحداث البنيوية، والذي يدمج الشأن السياسي بالشأن الاجتماعي والذي يفسر، انطلاقاً من وضع ـ أزمة، كيف استطاعت حركات الافكار ان تطلق تفاعلية لا يمكن صدها. ان تضافر كل هذه الأسباب هو الذي كون القوة المتفجرة في « الثورة » وهو الذي منع اعتبارها مجرد حدث بسيط مفاجىء وطارىء في مصير مجتمع خاص.

٢
التفاعلية الثورية

اذا كانت الأسباب التي استعرضناها تكفي لتفسير بدايات الثورة (دعوة الجمعيات العمومية، وتأليف الجمعية التأسيسية) فهذه الأسباب لا تفسر مع ذلك كمالة الأحداث. ان مروحة الأسباب تعطي الحرية في اختيار عملية البحث عن توازن اجتماعي جديد، اقتصادي وسياسي، ولا تفرض اية طريقة لاعادة صنع المجتمع، وهو الهدف الذي تبنته الثورة لنفسها.

١ ـ اسلوبان ممكنان للتغيير : التحول او التكيف

لماذا الثورة ؟

إن اختلال التوازن لن يكون بالضرورة فعل ثورة. وتدل التجربة ان المجتمعات لها الخيار بين نمطين من التحول، احدهما اسلوب التحول المفاجىء، والآخر التبني التدريجي.

ان التحول التدريجي يحدث في استمرارية التاريخ قطعاً مفاجئاً. ذلك هو حال الثورة الفرنسية، وهي الأولى من نوعها، التي خلقت

سابقة، واثرت في التاريخ ثم، بعد ذلك، حددت كل قطع مماثل.

واذا كانت بلدان اخرى قد اهتدت بهداها، فذاك بالعدوى كما بفعل قوة العادة. في فرنسا، بدت الثورة خلال القرن التاسع عشر وكانها الحل الكلاسيكي العادي، كما يقال، هذا اذا كانت كلمة «ثورة» و«عادي» لا تحملان معنى الذم.

بدت الثورة اول الأمر الملاذ الذي يفرض نفسه لقلب نظام شرعيته مشكوك بها، ولكنها اصبحت، بعد ١٨٣٠ و ١٨٤٨ و ١٨٧٠، الصيغة التافهة من اجل التصحيح، من هنا كثرة الانقلابات، وتتابع التجارب الدستورية.

ان المثل الفرنسي اتخذ مدرسة، وسارت اوروبا ضمن نفس الطريق وتابعت الثورة السوفياتية لسنة ١٩١٧، النهج قبل ان تصبح بدورها نموذج سلسلة اخرى من الثورات.

ان التكيف التدريجي، بواسطة الاصلاحات المتتالية، دون انقطاع هو الصيغة التي دعا لها جميع المصلحين. والخيار بين الاصلاح والثورة ما يزال يفصل بين الاشتراكيين والديمقراطيين.

ويستطيع المصلحون التذرع بمثل عدة بلدان، وببريطانيا بالدرجة الأولى، التي نجت من الثورات، بخلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين، ومع ذلك لم تقل تحولاً عن البلدان التي تتالت فيها الثورات، في كل جيل.

في انكلترا، التطور قد زُرِعَ بالاصلاحات التشريعية ـ هذه الاصلاحات الانتخابية، مثلاً، (التي تتوافق تواريخها مع مراحل تطور الديمقراطية: ١٨٣٢ ١٨٦٧، ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥ و ١٩١٨)، اقرها برلمان منبثق عن انتخابات منتظمة. هذه الاصلاحات الانتخابية، لم تصب الا قطاعاً واحداً من الحياة السياسية، ومع ذلك كان مدلولها لا يحد ولا يحصى لأنها هي الدعامة التي سمحت فيما بعد للرأي العام بالحصول عن طريق القانون، على تغييرات من كل نوع. اتاحت ممارسة حق الاقتراع لقوى المعارضة، عن طريق قلب الأكثرية، الوصول الى الحكم، وبالتالي تغيير اسلوب الحياة السياسية، وحالة المجتمع، كما كان الحال سنة ١٩٤٥، عند فوز العمال. واذا قارنا وضع بريطانيا اليوم بما كانت عليه حالها في مطلع القرن التاسع عشر، وان قارنا تطورها بالتطور الذي حققه المجتمع الفرنسي، نلاحظ ان بريطانيا هي اليوم بعيدة جداً عن انكلترا القديمة بُعْدَ فرنسا الجمهورية الخامسة عن فرنسا النظام القديم. وهذا دليل اكيد ان البلاد يمكن ان تتطور بالتكيف دون اللجوء الى الثورة.

والولايات المتحدة هي مثل آخر على هذا الأسلوب في التطور، اكثر ادهاشاً ربما لأنها، منذ حرب الاستقلال، لم تعرف الثورة والعارض الوحيد، الذي هو من نوع آخر، هي الحرب الأهلية التي لم تغير لا النظام ولا احدثت بصورة مباشرة تغييراً عميقاً. ومع ذلك، منذ اعتماد الدستور الى ايامنا، تطورت الولايات المتحدة تطوراً

عجيباً، لم يعرفه اي بلد. وازداد عدد السكان من حوالي ثلاثة ملايين الى اكثر من مئتي مليون. لقد تحول هذا البلد من بلد زراعي وتجاري ليصبح اول بلد صناعي في العالم، وتوسعت ارضها حتى شملت كل القارة واوجدت اسلوب حياة، وشكل مجتمع لم يسبق له مثيل، ومع ذلك، فهي تعيش دائماً تحت ظل النظام الذي اعتمدته سنة ١٧٨٧. ورغم تحولها تحولاً تاماً، استطاعت ان تحتفظ بطابعها المؤسسي، وفي هذا دليل اكيد على وجود اسلوبين في التطور، مع وجود كل اشكال الحالات الوسيطة، او البدائل بينهما.

وفرنسا، كما رأينا، دخلت، دون رجعة تقريباً، في الأسلوب الثوري. ولكن هذا الخيار، هل قامت به عن قصد؟ واذا كان الجواب نعم. فلماذا؟ والحقيقة، ان أي شيء لم يكن لعباً في البداية، بل العكس تماماً، وقد ساد الشعور، في مطلع ١٧٨٩ ان فرنسا سوف تقوم بتحولات عميقة، انما بلطف ومع احترام النظام.

وهكذا تولى الملك مبادرة دعوة الجمعية العمومية، وهذا عاد عليه بالاعتراف الشعبي ـ الذي لا سبيل الى الشك فيه ـ والذي عُبِّرَ عنه ضمن «دفاتر الظلامات». في ذلك الوقت لم يكن يوجد اناس جمهوريون، وكان الولاء للملكية قوياً وعندما اجتمعت الجمعية العمومية، كان الجميع او الجميع تقريباً يأملون ان يتيح الاتفاق بين الملك والأمة، احداث التغييرات الواجبة. ولتفسير الانتقال المفاجىء من الانسجام الى الاختلاف ثم الى الصراع، لا تكفي دراسة

السوابق. واذا كانت الأسباب تدل تماماً على الحاجة الى التغيير، فهي لا تستدعي بداهة سقوط الملكية ولهذا لا بدَّ لنا من البحث عن عناصر اخرى لتفسير الدور الذي لعبته الأحداث.

سلسلة من الثورات المتتابعة

يقدم لنا تاريخ الثورة سلسلة من القفزات غير المنتظرة. لقد كان بالامكان تصور فرنسا، وهي تختار الطريق الثوري، تقوم مرة واحدة باعادة صنع كاملة وتتمسك بالتالي بالنظام المؤسس هكذا. هذا هو في النهاية ما كان المعاصرون يؤمنون به، سنة **١٧٨٩** ثم سنة **١٧٩١** عندما افترقت الجمعية التأسيسية، بعد ان اقرت الملك على صلاحياته: الملك ينبثق عن الجمعية الوطنية ويقسم يمين الولاء للدستور، وكان هذا قد عدل ليكون نهائياً. وكان الشعور العام تقريباً السائد يومئذ ان حقبة الثورات قد انتهت، وانه بعد الآن سوف يبدأ عهد طويل من الاستقرار تتمتع فيه فرنسا بدون عواصف بالتجديد الذي حققته.

ولم يحدث شيء من هذا أبداً فالعاشر من آب وسقوط العرش، والأيام التالية للتاسع من ترميدور واحداث اخرى كذبت مرة واحدة هذا التوقع.

إننا إذن امام سلسلة متوالية من الثورات . والتعبير الذي نستعمله عادة عن « الثورة » بصيغة المفرد هو خادع لأنه إن عبَّر عن ما شكل

هُوِّية الحقبة ، فانه يخفي هذه السلسلة من الثورات . التي تتالت عبر السنوات الواقعة بين دعوة الجمعية العمومية حتى ١٨ برومر (اننا نترك جانباً ، وبصورة مؤقتة ، مسألة معرفة ما إذا كانت الحقبة التي فتحها انقلاب برومر قد أطال بعمر الثورة او انه رسم بنهايتها بشكل لا رجعة فيه).

نلاحظ وجود عدة مراحل متمايزة بشكل واضح حتى لتبدو وكأنها ثورات لكل منها روحه ، ولكل منها برنامجه المقترح وأهدافه المحددة . وكل ثورة كان لها ايضا أبطالها ، وترتكز على طبقة اجتماعية منفصلة عن غيرها ، كما تترك تراثاً ومؤسسات ووسائل حكم تتضافر من أجل تمييزها عن المراحل الأخرى .

١ ـ وفي مرحلة أولية ، وقع تعارض خلال الحقبة التي سبقت الثورة بين السلطة والملكية وبين أصحاب الامتيازات ، عبر جمعية الأعيان ، والجمعيات الاقليمية ، والبرلمانات [المحاكم] . وتميزت هذه الحقبة بتمرد على الاطلاقية وعلى ممثليها المحليين ، الحكام الملكيين .

٢ ـ وبعدها بدأت الثورة بالذات ، وذلك عندما قررت الجمعية العمومية ان تحول نفسها الى جمعية وطنية ، وعندما قررت انها لن تنفضّ قبل ان تقدم لفرنسا دستوراً ، قامت هي بصياغته . انها اللحظة الحاسمة في الثورة ، اللحظة التي تم فيها نقل السيادة التي لم تعد تتماهى في شخص الملك والتي اصبحت تتمثل بعد الآن في ممثلي الأمة ، بحيث وضع حد نهائي لقرون من الملكية . هذه الثورة التي

تسمى غالباً ثورة رجال القانون ، تستحق اسمها لأنها ، من جهة ، من صنع رجال قانون ، ومن جهة أخرى لأن العمل بذاته هو في جوهره قانوني .

وعملت الجمعية التأسيسية على إعطاء فرنسا أنظمة ومؤسسات جديدة . ولم تغفل اعادة التنظيم معالجة أي قطاع : حتى أنها ، ليلة ٤ آب ، باشرت معالجة النظام الاجتماعي عن طريق التصويت على مراسيم أجهزت على الاقطاعية .

هذه الثورة الأولى يغلب عليها طابع العداء للنبالة لا طابع معاداة الملكية ، إذ رغم حصرها لسلطات الملك ، ظلت تحتفظ بمبدأ الملكية في النظام الجديد ، كما حاولت ان توفق بين المؤسسة الملكية الموروثة عن الماضي وبين طموحات فرنسا الحديثة .

واستلهامها كان في جوهره فردانياً وليبرالياً ، والتعبيران هما مترادفان تقريباً : إن كل عمل الجمعية التأسيسية ، الاداري والاجتماعي والمالي ، والقضائي يحمل طابعها .

٣ ـ هذه الحقبة الثورية الأولى سرعان ما عقبتها حقبة ثانية غير متوقعة لا من حيث النوايا ولا في نصوص الحقبة الأولى . وقد بدأت ، مع الليلة الشعبية بتاريخ ١٠ آب ١٧٩٢ ، بقلب الملكية ، وتنفيذ حكم الاعدام بالملك وإعلان الجمهورية .

ويكونها أكثر تجذراً ، فقد ذهبت أبعد من السابقة في كل

المجالات ، سواء كانت سياسية ام اجتماعية ام دينية أم اقتصادية ، وتتميز بدفعة ديمقراطية . انها الفرصة للتذكير بالفرق الرئيسي بين الليبرالية والديمقراطية اللتين ، على ما بينهما من عناصر مشتركة ، تختلفان اختلافاً عميقا . ان الثورة الأولى ، ثورة الجمعية التأسيسية ، كانت ثورة ليبرالية. والثانية تخطت الليبرالية، فقد هدفت الى محو الفوارق الإجتماعية، وألغت التمييز الإنتخابي الذي عليه ترتكز ممارسة الحقوق السياسية، في ظل دستور ١٧٩١.

وهي ثورة شعبية ايضا بمفاعيلها . وفي حين كانت الأولى قائمة على البرجوازية الميسورة (المؤلفة من الأعيان Robins) والتي ملأت فيما بعد الادارات في المحافظات ، والبلديات . اما الثانية فكانت من صنع عوام باريس ، من المعدمين والمعوزين .

الأولى استعملت أساليب معتدلة ، في حين ان الثانية لم تتورع عن اللجوء الى الحلول المتطرفة اذا اقتضتها الظروف الداخلية والخارجية ، ذلك . وكان الارهاب أحد مظاهر هذه الثورة .

وهناك فرق ايضا على صعيد المؤسسات السياسية والادارية : فالثورة الأولى الليبرالية أبعدت كل موظفي السلطة المركزية، اما الثانية ، وبقسم منها لأن الظروف اقتضت ذلك ، سارت في اتجاه مخالف تماما ، فعادت عن المبادرات اللامركزية لسنة ١٧٨٩ ـ ١٧٩١ ، وأقامت حكومة مركزية ، تسلطية لا تقل تسلطية بشيء عن الاطلاقية الملكية . وهكذا وفقت الحكومية الثورية بين سياسة ذات

نفس ديمقراطي وحكم قوي ، متخلص من كل العوائق التي عجزت الملكية عن اجتثاثها ، والكل مرتبط بفكرة الخلاص العام ، الذي هو الشكل العصري لمبرر الدولة . وظل الأمر كذلك حتى ٩ ترميدور .

٤ ـ وعلى هامش التاريخ الكلاسيكي ، كما كتب سنداً لمناقشات الجمعيات العمومية او الاضطراب الباريسي ، نمت ثورة ريفية . وكصدىً لأحداث ١٤ تموز قامت ثورة بلدية ، في صيف ١٧٨٩ تحل في المدن سلطات جديدة محل البلديات التقليدية . وفي الأرياف ، تابعت ثورة فلاحية ذات أهداف زراعية خالصة ، طريقها من أجل التحرير الكامل للأرض ومن اجل تحرير الفرد عن طريق إلغاء بقايا الاقطاعية ، وخاصة هذه الحقوق الاقطاعية التي جعلتها الرجعية النبيلية كريهة أكثر . إنها حركة مستقلة لها برنامجها ، وصناعها ، ولا تتوافق وتيرتها مع وتيرة الثورة الباريسية .

وعملت الثورة الزراعية باندفاعات متتالية ، متقطعة أولها « الرعب الكبير » La grande peur ، وهو نوع من الثورة العامية استطاعت بالخوف الذي أوحت به الى السادة والى الجمعية الوطنية التي تراجعت ، ووعدت ـ تأجيلاً ـ بالغاء الحقوق السيادية . وأدت قفزات تشنجية ، سنة ١٧٩٣ الى الغاء هذه الحقوق بمفعول آني بعد ان سبق للجمعية التأسيسية ان قررت الغاءها تدريجيا عن طريق الشراء .

ولفت بعض المؤرخين ، حديثاً ، الانتباه الى ثورة اكثر تقدماً وأكثر أصالة ، قادها المسعورون Les enragés ، وهم فرقة متطرفة

أكثر الى اليسار من العراة Sans culottes ومن اليعاقبة ، كانت تحلم باعادة صنع شاملة للنظام الاجتماعي ، وبالغاء كل تفاوت . وتقع حركة بابوف ، وان كانت مختلفة ، ضمن نفس الامتداد .

عقب ٩ ترميدور ، فقد تاريخ الثورة هذه البساطة الجميلة التي أضفتها عليه مأساوية الصراع بين الفرق . وتشوه الخط العام وتشوش كما لو أن الثورة ترددت . وأوقفت مسيرتها ، وعادت الى الوراء ، تتلمس ، عرضة للاغراءات المتناقضة . وتأرجحت جمعية الكونفانسيون الترميدورية ، ثم « المديرية » بين بعث الماضي او السير قدماً في الثورة . والنظامان هما أقرب الى المرحلة الاولى ـ مرحلة الجمعية التأسيسية ـ منهما الى المرحلة التي تلت ١٠ آب ١٧٩٢ . والمقارنة كلاسيكية بين الدستورين، دستور ١٧٩٥ أو السنة الثالثة و١٧٩١، كما هي بين السياستين الاقتصاديتين والاجتماعيتين . وعاد الترميدوريون الى الليبرالية التي استلهمها جماعة الجمعية التأسيسية ، وتخلوا بدون أسف عن السياسة الديمقراطية المتقدمة ، التي مارسها الجبليون . وإن نحن صغنا هذه الملاحظة بعبارات القوى الاجتماعية ، نقول ، إنما بتحفظ شديد ، ان الثورة بعد (ترميدور) اصبحت بورجوازية بالنسبة الى الثورة الشعبية فيما بين ١٧٩٢ و١٧٩٤ .

وتأرجح النظام بين خطرين ، خطر الثورة المضادة الملكية وخطر الحركة اليعقوبية ، أو كما كان يقال يومئذ ، « ذنب روبسبير » وفصل بونابرت بينهما . واعتبر تاريخ ١٨ « برومر » نهاية عشر سنوات من التقلبات

المتتالية .

وهكذا ثارت فرنسا في سنة ١٧٩٨ على درب الانتقال الراديكالي كما حصلت الثورة وفقا لقفزات متتالية . إنها ثورة تتكرر ، كما يقال ، فرقت مراحلها انكسارات الشرعية المتتالية : ١٠ آب ١٧٩٢ « ترميدور » ، أيام « الديركتوار » او المديرية وترتبط هذه الانكسارات بنوعين مختلفين تماماً : أيام شعبية وانقلابات .

٢ ـ عوامل التفاعلية الثورية

يمكن ان نميِّز بين نمطين من هذه العوامل : من جهة هناك سلسلة عوامل مستقلة الى حد بعيد عن ارادة الناس ولكنها تطؤهم دون ان يستطيعوا التحكم بها ، وتدخل في باب الإكراه أو ما يسميه « سانجوست » « قوة الأشياء » . ومن جهة أخرى هناك عوامل مرتبطة بالأشخاص ، وتتعلق أكثر بصفات الفاعلين وطموحاتهم وقناعاتهم . وباختصار يمكن ان نميّز بين العوامل الموضوعية والعوامل « السيكولوجية » .

« قوة الأشياء »

مشكلة التموين

سبق لنا ان رأينا الاكراه الذي يمارسه حجم الموارد الغذائية على الامكانات الديموغرافية . ونحن الآن سنحلل النتائج السياسية . لم تسلم الثورة إطلاقاً من المجاعة . وعلى عدة مرات عانى الشعب من

الجوع لأن الأغلال كانت نادرة والاسعار لا تطاق . وكان الخوف من عدم الوصول ، يضاف اليه سيكولوجية « الجماهير الثائرة » يولدان « النرفزة » والنقمة ويساعدان على الاحساس بعدم الطمأنينة . ونحن سنتعرض لهذا الوضع في ظروف أخرى مماثلة في الثورة الروسية بين ١٩١٧ و١٩٢٢ ، مثلاً التي عانت هي أيضا من آلام المجاعة .

وتكشف مؤشرات كثيرة عن الرابط بين مسألة المؤن والمسرى السياسي . من ذلك مثلا الأهمية المعطاة في الأوامر من اجل معالجة المطالب المتعلقة بالتموين . ففي ايام تشرين أول ١٧٨٩ قامت جماهير بالسير نحو « فرسايل » لأن التموين لم يصل . وكانت هذه الجماهير تأمل أنه بعودة الملك الى باريس وتخليصه من بطانته المعادية حكما ، يتأمن نجاح الثورة وضمان وصول شحنات الطحين بانتظام . ونذكر الألقاب المألوفة التي أطلقت على أفراد العائلة المالكة : الخباز، الخبازة والفرّان الصغير . وفي أيام حكومة (الكونفاسيون الترميدورية (١٧٩٥ ـ أيام البؤس هاجمت الجماهير قاعة الاجتماع وهي تصرخ : الخبز . . . ودستور السنة الأولى ، وهكذا اقترن المطلب السياسي بمطلب تمويني .)

ونجد مؤشراً آخر في توافق التواريخ . فأكثر الحركات الشعبية حدثت في أوقات لم يسد فيها الفراغ بين مخزون الموسم السابق ، التي استنفدت والحصاد الجديد . وفي اثناء الصيف ، عندما تفرغ المطاحن من الطحين ، وتفرغ الأفران كانت الثورة تنفجر ويقوم

- الارهاب ، الذي يؤمل منه حلّ مُرضٍ لمشكلة التموين (أيلول ١٧٩٢ وأيلول ١٧٩٣) .

وهكذا صُنِعت الثورة من الانتفاضات التي لم تكن متوقعة ولا مرجوة . وتلعب حرارة ونرفزة سكان باريس دوراً مسرِّعاً . فتقذفان الى واجهة المسرح الفئة المهيَّأة لاتخاذ التدابير المتطرفة . واذا كان الجبليون قد انتصروا على الجيرونديين ، فذاك لأن الشعب اطمأن اليهم لتأمين التموين .

الخوف

يصيب الخوف بأشكاله كلها كل فئات الشعب وكل الأحزاب السياسية مداورة . إنه خوف يكون مرة عفوياً ، إندفاعياً وغير معقول (الرعب الكبير) وتارة يكون مستثارا مستخدماً من قبل فرق ومستثمراً سلسلة من سوء التفاهم الى الانقسام .

وتقع الحقيقة بين هذين الطرحين المتطرفين . صحيح ان الثورة ، في بدايتها لم تكن ضد الدين ، حتى ولو كانت ضد الكهنوت . ومع ذلك فالقول بالحادث العارض ، يعني التقليل من بُعد الأحداث الأولى . فعندما أراد الثوريون تجديد شباب الكنيسة ، فذاك يعني تنكرهم لتركيبة المجتمع الديني ، ومبادرتهم لا يمكن ان تؤدي إلا الى الفشل .

إن الدستور المدني لرجال الدين يتضمن أحكاماً غير مقبولة ، لأنها .

تتناول البنية التراتبية للكنيسة وللروابط بين الكنيسة الغاليكانية وروما ، وفيها بعد جرَّ التسلسل المحتوم ظاهرياً ، بين الأسباب والمفاعيل الى إصدار الحكم على الدستور المدني لرجال الدين ، من قبل البابا ، فالى الانقسام والى الاضطهاد . ومهما يكن من أمر ، أدى الانقسام الى نتائج وخيمة لا تحصى ، وعلى الثورة بالذات ، لأن الكاثوليك قد قذفوا كتلة واحدة في معسكر الثورة المضادة ، في حين كان الكهنة الصغار قد قدموا للعوام (الطبقة الثالثة) دعماً ثميناً جداً كما أن تحالف العوام والكهنة هو الذي مكّن الثورة .

وسوف تتجاوز النتائج البعيدة المدى الحقبة الثورية لأن الصراع بين الثورة والكنيسة الكاثوليكية سوف يثقل كاهل اوروبا كلها طيلة قرن ونصف ؛ إنه الطلاق بين فرنسا المسيحية الماضية وفرنسا الجديدة . فمن البعث (رستوراسيون) الى الجمهورية الثالثة ، تحاربت الفرنستان وانقسم المجتمع الفرنسي بعمق . وفي الصراع الذي قام في القرن التاسع عشر بين الكاثوليك والديمقراطيين ، وقع الصراع الكلاسيكي على السلطة (مثل الصراع الذي قام بين لويس الرابع عشر وروما) ولكنه تجربة قوة بين مفهومين . انه تصادم فلسفتين سياسيتين ، او مجتمعين .

ومجمل هذه العوامل يفسر غالبية الانتفاضات والمفاجآت التي دبرها مسار الثورة لمعاصريها .

الرغبات والأهواء

الى هذه الأهداف الموضوعية تضاف أخرى اكثر التصاقاً بالانسان سيكولوجية وسياسية . فمن ناحية أهل الحكم يجب الالتفات الى سوء النية والى تردد الملك ، والى دسائس البلاط ، والى المؤامرة الارستقراطية كما كان يقال سنة ١٧٨٩ ، والى الضرر الذي احدثه المهاجرون بالنسبة الى العرش ، والى لعبة الملك المزدوجة والى سياسة الأسوأ التي كان يمارسها مناوئو الثورة المؤمنون بأن الأسوأ يخرج من الأفضل فيما بعد . هذه الدسائس المحبطة او المحزورة ، ألقت سوء الظن وعملت كثيراً على اقتلاع الولاء للملك من نفوس الناس . وفي المعسكر المناوىء لعبت دورها ايضا النوايا المبطنة للثوار المتشددين ، وكذلك التباغض ، وخصومات الأشخاص والجماعات ، وصراع الفرق التي ولدتها وأبرزتها الأحداث ، والمشاكل المنبثقة عن الحرب ، وكذلك التداخل الدائم بين المسائل الموضوعية المطروحة على المسؤولين ايضا كحافز سياسي قوي . والحزبان الثوري واللاثوري استخدماه . فقد جرب المهاجرون التخذيل ـ مثاله ان بيان برنشويغ هدد مدينة باريس بالتخريب والتدمير ـ وقد اعتمدوا على الخوف لتثبيط الثوريين او لعزلهم . وبالمقابل استعمل الثوريون « الرعب » ضد خصومهم . هذه الجدلية بين الخوفين المتقابلين والمتقارنين ، من الرعب الى الرعب المقابل ، تحتل مكانة مهمة جداً في مسيرة الثورة .

الحرب

ربما كانت الحرب ، من بين كل العوامل ، العامل الأكثر حسماً ، رغم انها لم تلعب أي دور عند الانطلاق إذ حتى سنة ١٧٩٢ ، عاشت فرنسا بسلام . في سنة ١٧٩٠ ؛ اعلنت الجمعية التأسيسية بصورة رسمية السلم للعالم ولم يكن أحد يتصور ان هذا الوضع يتوقف . ولكن في ٢٠ نيسان سنة ١٧٩٢ اعلنت الجمعية التشريعية الحرب على ملك بوهيميا وهنغاريا ، وبعد ذلك ، دخلت نظرية جديدة سوف تغير نظام العلاقات وسوف تطلق نتائج لم تكن بالحسبان .

إن المبادرة الى محاربة بعض الملوك كان لها نتيجة أولى ، إن مصير الثورة تعلق بعد الآن لا بقرار الجمعيات وحدها بل بقيادة الحرب وبمصادفات المعارك . وقامت علاقة ، تضامن المصالح ، بين مجرى الثورة في الداخل وصروف الحرب على الحدود .

وتأثر تطور الثورة الطبيعي بذلك ، فكانت حكومة الثورة من نتائجه المباشرة . واذا كانت الثورة ، مضطرة ، انطلاقاً من ١٧٩٢ - ١٧٩٣ الى تكوين حكم مركزي تسلطي ، ضد آمال سنة ١٧٩٠ ، فان الحرب هي التي اضطرتها الى ذلك . ان ظروف ممارسة الحكم قد تغيرت تغيراً عميقا ، فانتفت الضمانات . وجمدت الحريات الفردية . لقد خرج الرعب من الحرب .

وبالعودة الى كل تاريخ المؤسسات والادارة الرسمية ، نجد ان

القرارات والأحداث لم تكن إلا من انعكاسات الحرب ، وذلك حتى ١٨ برومر بالذات . وقد توقع روبسبير ذلك ، في المناقشة التي تم على أثرها إعلان الحرب في نيسان ١٧٩٢ ، وكان واحداً من القلائل الذين عارضوها ، وذلك حين أعلن : من الحرب سوف تخرج الديكتاتورية .

المسألة الدينية

حول العلاقات بين المسألة الدينية والثورة ، هناك طرحان يتعارضان . بحسب الطرح الأول ، لما كانت الثورة في أساسها ضد الدين ، واستلهامها الضمني معاد للمسيحية ، فان عليها ان تعلن الحرب على الكنيسة ، ولم تجن من ذلك إلا أسوأ العواقب وذلك عندما اضطهدت الكنيسة ، ورمت الكهنة في السجن او قضت عليهم . والطرح الآخر قصر مفعول الصراع بين الثورة والكنيسة على أمر عارض . في المنطلق لم يكن الثوريون يهدفون الى تحويل فرنسا عن المسيحية ، بل الى إعادة بناء فرنسا الجديدة حول المسيحية ، فأدت وأحاسيس الناس .

هذا التفاعل يفسر دوام هذه السنوات العشر من الانتفاضات ان تلاقي كل العوامل هو الذي أعطى لتاريخ الثورة مساره المتقطع ، والذي جعل منه حقبة مأساوية جداً وهو الذي رسخ الشعور بوجود حتمية غامضة تفعل فعلها .

تلك هي ـ وبمقدار ما يمكن رد تاريخ معقد ومتحرك بهذا المقدار الى عددقليل من العوامل ـ المفاتيح الرئيسية لمسيرة الثورة .

٣ ـ الثورة واوروبا

لقد أثرت الاحداث التي كانت فرنسا مسرحاً لها ، في أوروبا وحتى في جزء من العالم . فكيف امتد بالتالي تأثر الثورة الى الآخرين ؟ هذا ما يجب فحصه لادراك أبعاد الحدث . . والجواب مرتبط بدراسة العلاقات الطرفية ، الدبلوماسية او العسكرية ، فيما بين فرنسا الثورة وأوروبا . ذلك ان هذه العلاقات مرت في عدة مراحل كل واحدة منها دمغت بطابعها حقبة من حقبات انتشار الأفكار الثورية .

المرحلة الأولى

تمتد الحقبة الأولى من سنة ١٧٨٩ الى اعلان الحرب (٢٠ نيسان ١٧٩٢) في فترة أولى ، أثارت أحداث فرنسا خارج الحدود تأسي الملوك ، وفضول ومحبة قسم من الرأي العام العالمي .

لقد أدركت كل اوروبا بما فيها من مفكرين كبار ، وفي الحال ، أهمية وجدة الحدث . وقد شهدت بذلك الأحكام المنقولة عن كانط Kant وغوته Gœthe وعن آخرين أيضا . ان الرأي العام المتنور أحسن ، على حين غرة ، بان عصراً جديداً قد انفتح في تاريخ أوروبا . هذا الادراك قد سهلته الكوسموبوليتيسم (الحركة المواطنية العالمية) الأوروبية ، وانتقال الأفكار الذي جعل من اوروبا نوعاً من الوطن المشترك الذي تجد داخله التجارب والكتابات وأفكار الفلاسفة تجاوباً شاملاً . ولكن هذه الكوسموبوليتية كانت محكومة بتأثير فرنسا ، وبكون اللغة الفرنسية قد أصبحت في القرن الثامن

عشر أداة نقل الأفكار والكتابات ، لقد كانت أوروبا المثقفة تتكلم وتفكر بالفرنسية ، لقد كانت مهيأة للانتباه الى أحداث فرنسا .

والثورة الفرنسية من جهتها لم تنكفىء على ذاتها . ودفعة واحدة ، فكرت وأمّلت بأن تتصرف من أجل العالم ، وبالتالي ، توجهت اليه . وبالفعل مارست أحداث فرنسا حالاً على جاراتها نوعاً من العدوى ، وأثارت ردات فعل تسلسلية . واضطربت الشعوب ، ومنها من لم ينتظر سنة ١٧٨٩ . من ذلك ان رعية البابا في آفينيون وفي كونتيه فنسين Comtat Venaissin ، طلبت إلحاقها بفرنسا ، وكذلك فعلت رعية ملك سردينيا في السافوا . وفي الأمكنة الأخرى ، حتى في بلدان لم تكن ذات حدود مشتركة مع فرنسا ، قامت حركات تدعو الى التجديد : فبولونيا ، وقد أثارها المثل الفرنسي ، ألغت الليبروم فيتو liberum Veto الذي كان يشل السلطة ويضع استقلال البلاد تحت رحمة جاراتها ، ووضعت لنفسها دستوراً (٣ أيار ١٧٩١) . وفي كل مكان تقريباً قامت حركات ضد الأمراء والأسياد ، والاحبار ، وضد الامتيازات . وسرعان ما توقفت الثورة عن أن تكون فرنسية خالصة . حتى لأمكن يومئذ الكلام عن ثورة في أوروبا الغربية .

المرحلة الثانية

في المرحلة الثانية التي هي نتيجة للأولى ، وقع الانقسام بين فرنساوالملوك . وكان هذا الانقسام كامناً كبذرة في العدوى التي مارسها النموذج الثوري . هذه المرحلة الثانية (١٧٩٢ ـ ١٧٩٩) تميزت

بالحرب . فالملوك خافوا على سلطتهم ، أحسوا بهول الخطر ، وأدركوا ضرورة خنق الثورة في بيضتها ، وسلامة النظام القائم تقضي سحق الثورة في فرنسا بالذات ، في حين ان الثورة من جهتها قد جُرّت الى اعلان الحرب على « الطغاة » .

والحرب كانت نسبياً من نوع جديد . من قبل تميزت العلاقات الدولية ، في النظام القديم بالمبدأ الملكي ، فكانت الاولى تتحارب من أجل الاستيلاء على أراض محدودة . وبظهور الحرب بين الثورة وأوروبا ظهرت حرب من نوع إيديولوجي . إنها « حرب صليبية » ضد النظام القديم قامت بها الثورة . انها لم تكتف بطرد المهاجم ، بل انتقلت الى الهجوم وقامت بحرب تحريرية . لقد أعلنت فرنسا الجيرونديين انها سوف تساعد كل الشعوب التي تريد التحرر من الطغيان .

وجرت طبيعة هذه الحرب انقساماً في المجموعات السياسية . وأصبح الخط الفاصل بين الثوريين وغيرهم يمر بعد الآن داخل كل شعب . وفي فرنسا بالذات . كان الفرنسيون يحاربون الثورة ، واصطفوا في جانب خصومها في حين وجد الملوك أنفسهم في مواجهة قسم من رعيتهم الثائرة التي تبنت قضية الجيوش الثورية . وعندما توغلت الجيوش الفرنسية في وادي نهر الرين وفي ايطاليا الشمالية ، استقبلها ، بمحبة ، وحتى بحماس ، قسم من السكان . فقد وجد يعاقبة حتى في البلدان التي لم يدخل اليها الفرنسيون على الاطلاق ، مثل انكلترا وهنغاريا ، وقد صنف الرأي العام العالمي نفسه بحسب

ميوله الايديولوجية التي كان لها الأفضلية على التعلق بالأرض وعلى الولاء للملوك .

بين الملوك والثورة ، كان الصراع غير متكافىء ، فأوروبا المتكتلة ، التي تضم عدة دول ، أكثر سكاناً ، كان يجب ، عادة ، ان تنتصر ، ومع ذلك فان نتيجة صراع القوى كانت لصالح الثورة التي كانت اكثر أهلية لتقود الى النصر هذه الحرب ذات النمط الجديد . لقد كان « النظام القديم » غير قادر على تبني وحتى على تصور ذات الاستراتيجية التي كانت الثورة تتبناها . واحتفظ الملوك بالأساليب القديمة ، الدبلوماسية والعسكرية ، في حين كانت الثورة تجدد وتبدع الوسائل الجديدة الأكثر فعالية . لقد جندت الأمة بحيث أعادت التوازن [عن طريق] مواجهة الجيوش المحترفة القليلة العدد بالجماهير المجندة والمعبأة خصوصاً .

وقوّمت الثورة الوضع ، وطردت الغزاة خارج الحدود ، ودخلت بدورها في الأراضي الأجنبية ، واستلحقت ، واحتلت ، وغيرت سياسياً واجتماعياً . وها هي فاتحة منتصرة . فالاجتياح والحرب والاحتلال أدت الى الغاء النظام القديم . والغيت « الأسلاك » [النقابات] في كل مكان ، وأزيلت الاقطاعية ، وحُلَّت النقابات الحرفية، وشتتت التجمعات Congregations ، وعُلْمِنت الدولة ، وأعلنت المساواة المدنية ، وأدخلت مؤسسات فرنسا الثورية [الى كل وطن].

وتسببت المديرية (ديركتوار) بتشكيل الجمهوريات الشقيقة ، وهو

ابتكار يتجاوب مع اهتمامين : الأول عسكري خالص ، وهمه تكوين درع حاجز حول فرنسا ، والآخر ، ومداه أكثر بعداً ، يُعِدُّ لتغيير أوروبا .

وكانت الأولى في هذه الجمهوريات الشقيقة جمهورية باتافيا التي خلفت الامارات المتحدة . وأرضت ولادتها الطموحات الوحدوية والشعبية المكبوتة منذ زمن بعيد من قبل البورجوازية البطريكية . ولكن ايطاليا كانت المكان المميّز لازدهار هذه الجمهوريات ، ما وراء الألبية ، واللوغرية ـ جمهورية جنوى القديمة ـ والرومانية وارثة دول الكنيسة ، والبارتنوبية التي خلفت مملكة نابولي . وجاءت بعدها الجمهورية الهلفتية .

والثورة ، بنوع من المنطق الذي لا يرحم ، بعد ان اعلنت السلم على العالم ، اضطرت الى إعلان الحرب على أوروبا ، مقاومة من اجل أمنها ، فانتقلت الى الهجوم فثوّرت نصف القارة .

المرحلة الثالثة

إن المرحلة الثالثة تغلب فيها شخصية نابليون ، الذي لم يكن عمله على هذا الصعيد رِدة ضد الثورة بل توسيعاً للعمل الذي قامت به الجمعيات التشريعية والمديرون . وزاوج نابليون بين الحرب والادارة ، بين عمل المحافظين ووجود الجيوش .

لم يتسنَّ الوقت للثورة كي تندفع الى ما وراء الضفة اليسرى لنهر الرين ، وايطاليا . ولكن نابليون مدَّ سيطرته الى أطراف أوروبا . ومن

أطراف شبه الجزيرة الايبيرية [اسبانيا] الى بولونيا ، ومن المقاطعات الأليرية حتى الدانمرك . وأُلحقت دول عديدة بفرنسا او وضعت تحت وصايتها . والامبراطورية الكبرى ، في أوجها ، سنة ١٨١٠ - ١٨١١ غطت نصف اوروبا وفرنسا تضمنت ١٣٠ محافظة . وأعيد تشكيل أوروبا ، وقلبت حدودها رأساً على عقب ، وأعيد تجميع الدول ضمن مجمعات جديدة .

وأدخل نابليون الى كل مكان المبادىء والمؤسسات الثورية ، وزال المجتمع القديم التقليدي ، ذي الاسلاك ، وفقد الكهنة والأرستقراطية امتيازاتهم ، وتمثيلهم وأملاكهم ، وألغي نظام الرق ، وتحرر الانسان ورأت البورجوازية والطبقات الوسطى أمامها مجالات جديدة من النشاط والمبادرة ونشأ مجتمع جديد في كل البلدان المحتلة او الموضوعة تحت الادارة الفرنسية .

وعلى نفس النسق أدخل نابليون اساليب الادارة الحديثة . وانتقل تقسيم البلدان الاداري المعتمد في فرنسا سنة ١٨٠٠ الى المانيا والى ايطاليا ، فكانت المحافظات وعلى رأسها المحافظ ، والأجهزة التقنية والادارة المالية ، والقضاء ، وإدارة الجسور والطرقات . ووجد قسم من أوروبا نفسه ، وقد خضع للسيطرة الفرنسية ، موحداً سياسياً واجتماعياً وإدارياً ، وعمل الحصار القاري على تقوية الانسجام في هذه الكتلة . لا شك ان التجربة كانت قصيرة جداً حتى يتسنى لهذا التوحيد ان يصبح قابلاً للبقاء . ولكنها بقيت ما يكفي لجعل عدة تغييرات راسخة لا رجعة عنها .

هذا التوحيد زاد أيضاً في الفرق بين اوروبتين . ومع بعض الاستثناءات ، تطابق خط التقسيم بين أوروبا النابوليونية والأخرى مع خط الفصل القديم الذي سبق رسمه عدة مرات ، بين أوروبا المتوجهة نحو الخارج وأوروبا المنطوية على نفسها ، اوروبا الشركات البحرية وأوروبا المجتمعات الأرضية ، أوروبا الملكية المطلقة مع البورجوازية ، وأوروبا ذات الاستبدادية المتنورة . ان الشق الذي رسمه الفصل بين الاراضي المحتلة والتي حولتها فرنسا والأخريات ، يزيد في خطورة الفرق التاريخي التسلسلي ويزيد في توزع التطورات .

٣
صنيع الثورة أو إنجازاتها

ما هي ميزانية الثورة ، وفي أي شيء عملت على تغيير نظام الأشياء ؟

هناك فكرتان أوليان تتحكمان في البقية :

١ ـ في المقام الأول ، من كل ما قامت به الثورة ، بقيت أشياء ، ومن كل ما رسمت زال الكثير في طوفان ١٨١٤ . هذا التفاوت في الحظوظ وفي المدة يُفَسَّر بعدة أسباب . فالثورة لم تكن على الدوام موفقة في الهامها . فقد كانت مشاريعها على الدوام طوباوية ، وأحيانا تراجعية تقهقرية . فالثورة لم تكن بكليتها متوجهة نحو المستقبل . لقد كانت أيضاً تحلم دائماً بحنين الى العصر الذهبي والى جمهوريات الماضي . هذا القسم الخيالي الوهمي لم يعش بعد الثورة . وبالعكس ، فان بعض الأفكار ، وبعض التجارب شكت من استبقيتها لعصرها . بعض أوجه السياسة الاقتصادية مثلاً كانت مبتسرة . من بين تجديدات الثورة ، الكثير زال في ايام الرستوراسيون (عودة الملكية) ولكن ليس الى الأبد وبالإمكان تقريباً وصف كل تاريخ القرن التاسع

عشر ، وكأنه العودة التدريجية الى اكتشاف تسبيقات الثورة أو كتابة تاريخ الثورة وكأنها سلسلة من الالهامات النبوية والاعلانات التي لم تتحقق إلا بعد نصف قرن او قرن من الزمن .

الآن ، يهمنا البيان الايجابي بما تبقى في أعقاب الزوبعة الثورية ، والاحصاء الموضوعي لما تصدى لمحك الوقائع او للصدمة الارتدادية أيام الرستوراسيون [عودة الملكية] أي بعد انتهاء الثورة .

٢ ـ التعبير ذاته يستدعي الملاحظة الثانية : « انتهاء الثورة » ماذا يعني ؟ هل يعني عندما انتهت الثورة ؟ وأين يبدأ انتهاؤها ؟ في ١٨ برومر ؟ في سنة ١٨١٤ أو ١٨١٥ ، عند تنازل الامبراطور الأول أم بتاريخ تنازله الثاني ؟

ما هو موقع نابليون بالنسبة الى تاريخ الثورة ؟ وبقول آخر ، هل مدد بونابرت الثوزة ، أم قضى عليها ؟ هل كان وارثها أم دافنها ؟

الجواب قليل اليقين الى درجة أنه يحتمل تأويلين متعارضين . الأول يشير الى الفصل ويفيد ان نابليون قد اغتال الثورة . ان ١٨ برومر هو ضربة قاضية موجهة ضد الشرعية . ان نابليون طاغٍ أطاح بالدستور ، وشتت الجمعيات التشريعية وصادر الحرية . هكذا بدا في نظر أعضاء المجلسين ، وهكذا يراه اليعاقبة الذين كانوا يتآمرون بين ١٨٠٠ و١٨٠٤ ضد حكمه . ان الامبراطورية الثانية وظروف إقامتها ، وانقلاب ٢ كانون أول ، واضطهاد الجمهوريين ، قد

دعمت ، بصورة مرتجعة هذا الطرح وقوت الروابط بين نابليون والطغيان .

لقد قلب نابليون ، بدون جدال النظام الشرعي وصادر الحرية . واذا كانت الثورة قد تماهت مع حرية الفرد ، فالاستنتاج لا يحتمل الشك : نابليون هو عدو الثورة . ولكن تنوع الحركات الثورية يوحي ان « الثورة » لم تقف كثيرا امام احترام الحرية الفردية ، حتى أن فصلاً كاملاً من تاريخ الثورة بالذات ، هو الفصل الذي بدأ في ١٠ آب ١٧٩٢ والذي تميز « بالرعب » وبالحكومة الثورية ، قلّما أبه بالحريات .

والتصور اذا ان هناك مزعماً ثانيا يقدم تأويلاً مختلفا تماما حول شخصية نابليون وأفكاره ودوره التاريخي ، ويركز على الاستمرارية التي تجعل من نابليون وارث الثورة وجنديّها وحاميها بل وحتى ضحيتها . وقد كره الملوك فيه الرجل الذي متن إنجازات الثورة ، وهو بالذات ساهم أكثر من أي شخص آخر غيره ، في تثبيت هذا المزعم من خلال مذكراته المسماة « ميموريال » Memorial . واذا نظرنا الى هذا العمل اكثر من نظرنا الى الانسان ، فالرأي الثاني يبدو أقوى من الأول : لقد ثبت نابليون انجازات الثورة ، لأنه حين حذف منها ما هو مسرف او مشكوك به ، أمّن لها إمكانية الدوام .

وهكذا ، من أجل وضع جدول بالتغييرات ووصف إنجازات « الثورة » ، لا يجب الوقوف عند سنة ١٧٩٩ . لأن انجاز « الثورة »

يومها كان معلقاً وكان مستقبلها متعلقاً باعادة الصياغة التي قامت بها « القنصلية »[1] دونما حاجة للرجوع الى سنة ١٨١٤ ، إذ يجب دمج الحقبة القنصلية فيها لأن قوانين ١٨٠٠ ـ ١٨٠٢ الكبيرة هي التي رسخت إرث « الثورة » وأعطت لفرنسا الجديدة وجهها النهائي .

لقد عنيت الثورة بكل شيء . وسوف نستعرض القطاعات الرئيسية من الحياة الجماعية ونقسمها الى خمسة فصول :

الأول يتعلق بتنظيم الحكم وبالدولة ، وفيه ندرس الأشكال السياسية في « النظام القديم » وما بقي منها وما زال . والثاني ، وعلى مستوى داخلي ، ندرس الادارة ، ووسائل عمل السلطة . وهذان الفصلان الأولان يشتركان في أنهما يُعنيان بحكم الناس . والثالث يعالج العلاقات بين الدين والمجتمع ، بين الكنيسة والدولة .

والرابع ، وهو الأهم بدون شك ، يهتم بالتنظيم الاجتماعي المنبثق عن الثورة . وأخيراً ننظر ، في فصل خامس ، الى ماقدمته الثورة للفكر القومي ، وللحس الوطني ، وللعلاقات الدولية وللدبلوماسية وللحرب .

١ ـ الدولة

لقد زعزعت الثورة مبادىء التنظيم السياسي وممارسات الحياة السياسية .

---

١ ـ حكم نابليون قبل ان يصبح امبراطوراً ، اي يوم كان قنصلاً أول . [الترجمة]

تطور فكرة السياسة

مع الثورة ، تغيرت حتى فكرة السياسة . ومفهومنا الحديث حتى وإن أصابته فيما بعد عدة تحويرات ، منبثق منها لخط مستقيم . والمقارنة بين السياسة قبل الثورة وبعدها يظهر بصورة أفضل هذه الجدة .

المقارنة مع النظام القديم

١ ـ في ظل النظام القديم كانت السياسة مجالاً مقصوراً على عدد قليل من الاشخاص : أفراد قلّة يعرفون فيها ويقررون بشأنها ، بسبب ولادتهم ، في الأنظمة الاوليغارشية ، أو لأنهم يتمتعون بثقة الأمير ، في الأنظمة الملكية . وعلى كلٍ إنهم قلة محصورة . والسرية تغطي القرارات .

مع الثورة ، أصبحت السياسة شأن الجميع ، الشأن العام . إن هذا هو أحد معاني كلمة جمهورية التي حلَّت محل الملكية ، وبسبب تحول السيادة أصبحت السياسة شأن كل فرد وأصبح لكل المواطنين الحق في الاطلاع بل أصبح من الواجب عليهم ان يطلعوا . مثل هذا التطور أدى الى عواقب مهمة منها نشر القرارات على العموم ، وحرية الصحافة ، ونشر الأعمال البرلمانية . إنها تحتكم الى الرأي العام .

توسيع حقل السياسة

٢ ـ التغيير الثاني يُعنى بتوسيع حقل السياسة الذي تمدد فجأة

واتسع حتى شمل كل أنواع النشاطات ، التي لم تكن ، حتى ذلك الحين من مهمات السلطات العامة ، إذ في ظل النظام القديم ، كانت السياسة تقوم بصورة أساسية على حفظ النظام ، والعدالة والدفاع والدبلوماسية .

مع الثورة شملت المسؤوليات المعترف بها للسلطة العامة ، فجأة ، قطاعات كانت قَبْلُ ، من اختصاصات القطاع الخاص الفردي او الجماعي : « العون العام » مثلاً ـ والتسمية لها دلالتها ـ لم يعد محصوراً بالكنيسة او بالصدقة الفردية . إن على المجتمع مسؤوليات ، ومن واجبه إعالة المعوزين . ولهذا شكلت الجمعية التأسيسية لجنة الاغاثة Comité de mendicité [أو لجنة التسول] . وكذلك ، والمثل هنا هو أكثر وضوحاً ، لم يعد التعليم العام من اختصاص الكنيسة او الجمعيات الرهبانية (Congregations) بل أصبح من مسؤوليات السلطات العامة . إنها بدايات التطور الذي سوف يؤدي ، على مراحل ، الى حمل الدول على العناية بالتعليم .

والتأكيد على ان السعادة هي حق من حقوق الفرد وانها من مسؤولية الدولة وسعت الى النهاية نطاق الاختصاصات الرسمية . فاذا كان المواطنون تعساء ، فان المسؤولية عن ذلك تقع جزئياً على السلطات العامة ، وإذن فمن واجبها ان تعمل على تغيير الوضع ، وفي هذا نواة لكل التطورات التي وسعت حقل نشاط الدولة ومهماتها .

الأهمية المتزايدة للسياسة

٣ ـ كان من نتائج التغييرين (علنية المناقشات وتوسع السياسة بحيث تشمل كل نوع من المجالات التي كانت من قبل، من مهمات القطاع الخاص)، الارتفاع بالسياسة الى حد اعتبارها منصباً اخلاقياً واهتماماً سيكولوجياً. إذ منذ الثورة، أخذت السياسة تظهر وكأنها أحد النشاطات الأسمى ـ وربما النشاط الذروة ـ ولكن بذات الوقت الأكثر إثارة للنقاش في كل مجتمع منظم. وبسبب هذه الأهمية المتزايدة، بالضبط، وبسبب عواقبها، كانت القرارات السياسية موضوع جدال عاطفي. وهذا ما أوحى لنابليون بهذه الكلمة: «اليوم، المأساة هي السياسة». وهي تعني ان السياسة تتسم غالباً بالمأسوية، التي من شأنها ان تستلفت الانتباه وان ترضي الفضول المثار، حتى حينه، بالفواجع المستعارة من أوهام الماضي. كما تعني أيضا ان حياة الأفراد كما حياة المجتمعات هي المقصودة.

إن أسلوبنا في طرح المشاكل بعبارات مواجهة ومجابهة يعود في تاريخه الى الثورة التي أثارت بشكل من الأشكال، الأهواء المستفزة سابقا بفعل المجابهات الدينية. ان السمة الصراعية في حياتنا السياسية، والخصومات التي تمزق مجتمعاتنا، كل ذلك هو من منطلقات هذا المفهوم الجديد للسياسة، الذي يشكل تحولاً عميقاً في مفهوم الدولة ودورها.

الممارسات

المبدأ ، بدون التطبيقات ، تأثيره قليل . ولهذا جربت الثورة سلسلة كاملة من الوسائل التي قلما عُمل شيء بعدها ، غير استعادتها وتعميمها .

الاستفتاء الشعبي ، عن طريق الانتخابات

مارست الثورة الانتخاب ، على مستوى واسع جداً . حتى أنها ذهبت مرة واحدة الى أبعد مما ذهبت اليه التجارب اللاحقة . ولجأت الثورة ، عن طريق الجمعية التأسيسية ، الى الانتخاب ، ليس فقط من اجل انتقاء ممثلي الأمة ـ وهو أمر حاصل من تلقائه ـ بل من أجل التعيين في كل الادارات البلدية والمحافظية . وبالنسبة الى القضاء يُختار القضاة بالانتخاب لمدة محددة ، وحتى بالنسبة الى الكهنة ـ ألم ينص الدستور المدني للكهنة على ان الاساقفة والخوارنة ينتخبون من قبل الناخبين ؟ لقد أصبح الانتخاب الاسلوب الشامل للتعيين . ولكن اذا كان حقل ممارسة الانتخاب شاملاً ، فإن قسماً فقط من المواطنين كان يتمتع بالحقوق السياسية .

التداول العلني

كان على الجمعيات الثورية ان ترتجل نظاماً وان تبتكر أصولاً واجراءاتٍ للمناقشة وأساليب اقتراع ما تزال تجربتنا البرلمانية متعلقة بها .

الدعائم الجديدة للحياة السياسية

على هامش الاجراءات الأصولية والرسمية ـ انتخاب ، تداول الجمعيات التمثيلية ـ اوجدت الثورة دعائم للحياة السياسية ومنها ، بالدرجة الأولى ، الصحافة . إذ ، في أيام الثورة ، بين ١٧٨٩ و١٠ آب ، جربت فرنسا لأول مرة حرية الصحافة ، ولأول مرة ، احتل الصحافيون مركزاً مهماً في الحياة السياسية .

العديد من رجال السياسية مدين بتأثيره الى كونه ، بذات الوقت ، مدير صحيفة ، أو لأنه وجد فيها وسيلة تأثير . كأمثال كميل دي مولان ، وبريو ، ومارا . بعد الآن ـ وسوف تتاح لنا الفرصة في القرن التاسع عشر لأن نتثبت من ذلك ـ هناك رابط وثيق بين النشاط الصحفي والنشاط السياسي ، بين حرية الصحافة والحرية السياسية .

فإلى جانب الصحف ، كانت التجمعات همزة الوصل بين الجمعيات التمثيلية والمواطنين . فالنوادي ، والأقسام ، والجمعيات الشعبية ، هي مراكز حية وعصبية في الحياة السياسية ، إنها محركات الأيام الشعبية . إذ فيها تتم التربية السياسية ويقوم المواطن بالمساهمة في صنع القرار . انها أسلاف أحزابنا الحديثة . وفي هذه الحقبة ظهر ، لأول مرة ، المناضل ، وصراع الأحزاب ، وكل جهاز العلاقات بين الاحزاب السياسية والسلطات العامة .

لقد كانت الثورة أول من جرب كل ذلك ، إنما بصورة عابرة مؤقتة . لقد عاشت حرية الصحافة سنتين او ثلاث سنوات على

الأكثر ، من ايام تشرين الاول الى ١٠ آب[1] . وحُلّت النوادي في اليوم التالي لـ ٩ ترميدور [= ٢٧ تموز ١٧٩٤ او ٩ ترميدور ، السنة الثالثة من الثورة ، وهو اليوم الذي تم فيه طرد روبسبير ، رغم دعم أقسام كومونة باريس له ، على يد الكونفانسيون ، بتحريض من تالين . . وهذا اليوم يعتبر نهاية عهد الرعب (الترجمة)] .

إلا ان هذه التجربة مهما قصر أمدها ، فإنها تشكل بالنسبة الى المستقبل سابقة حبلى بالنتائج ، وفيما بعد ، وفي إطار أكثر استقراراً ، وأقل تعرضاً الى انتفاضات العنف ، سوف تظهر وتتطور وتنتظم ، على مراحل ، حرية الصحافة ، من الرستوراسيون الى الجمهورية الثالثة ، وذلك بموجب قانون الصحافة لسنة ١٨٨١ الذي يمثل نهاية ٩٠ سنة من المحاولات والتجارب .

٢ ـ التنظيم الاداري

بعد أجهزة القرار السياسي هناك وسائل تنفيذه . يشكل التنظيم الاداري الوصلة التي بها يصبح القرار السياسي حقيقة واقعة تقولب حياة الأفراد .

بالنسبة الى المؤسسات والى الحياة السياسية ، كانت الحقبة الحاسمة

---

١ ـ ١٠ آب ١٧٩٢ (يوم ١٠ آب) ثورة باريس وتأليف كومونة باريس ، وإسقاط الملكية . اما (آب ١٧٨٩) فيعني (ليلة ٤ آب ١٧٨٩) وفيها ألغت الجمعية التأسيسية الامتيازات الاقطاعية . وهذه التواريخ أصبحت شبه أعلام يعرفها كل فرنسي تقريباً [الترجمة] .

حقبة البدايات مع الجمعية التأسيسية ، والحكومة الثورية : والحقبة التي تلت لم تضف شيئاً ، بل حذفت ، فألفت النوادي واشاعت الخمول في الحياة السياسية . وفيما خص الادارة ، بالمقابل ، تقع السنوات الحاسمة بين ١٧٩٨ و١٨٠٢ . وعَرَضاً نشير الى خصوصية هذين التاريخين اللذين يتوزعان فوق نظامين ـ نهاية الديركتوار [عهد المديرين] وبداية عهد القنصلية ـ اللذين تنزع الدراسة السياسية الخالصة الى وضعهما وجهاً لوجه ، في حين أنهما متقاربان أكثر مما يُظن عادة . ومع ذلك ، وعقب بداية ١٧٩٨ ، عاشت الثورة سلسلة من التجارب لم يبق منها شيء والتي ربما تشكل أفضل دليل على تتابع الثورات ذات الالهامات المختلفة .

إنجازات الجمعية التأسيسية

وجهت الجمعية التأسيسية اندفاعتها الليبرالية في المجال الاداري ضد الاطلاقية الملكية وعملائها . فهاجمت تجاوزات النظام وتحكمه ، فألغت منصب نواب الملك في المناطق ، والبرلمانات ، وبالاختصار ، كل الجهاز الاداري الذي مضى على اقامته عدة قرون من قبل الملكية : وبعيد نهاية ١٧٨٩ لم يبق شيء . فأعادت عندئذ الجهاز من الأساس واعتمدت إطار المحافظة ، وحولت كل السلطات الادارية الى من اختارتهم المجموعات الاقليمية المحلية . وحكمت الادارات البلدية والمحافظية ، المؤلفة بكاملها من اعضاء منتخبين ، نفسها بحرية ، دون رقابة من قبل ممثلي الدولة . إنها التجربة الأكثر عمقاً في

مجال اللامركزية ، التي عرفتها فرنسا ، ولكنها ، بسبب الحرارة المرتفعة ، إبّان الأزمة ، ولدت الفوضى . ولم تحظ الادارة المركزية بالطاعة ، والادارات المحلية لم تكن واثقة ، فقد انتخبتها لجان محلية محصورة بدافعي الضريبة ، ولذا فقد تبنت ، سنة **١٧٩٣** قضية الجيرونديين : ووجد العصيان الداعي الى الفدرالية الدعم الرئيسي لدى الادارات الاقليمية .

الحكومة الثورية

أوجبت الظروف ، أي المخاطر الداخلية والخارجية ، والمقاومة التي كان على الثورة ان تواجه بها العدوان الخارجي ، والحرب الأهلية ، القيام بتغيير كامل .

وقامت الحكومة الثورية ، متكلة على جماعة « الجبل » Montagne ، بتدعيم الوحدة وأعادت المركزية . وكان الشعار الجديد « الجمهورية واحدة لا تتجزأ » . وكان هذا ردة فعل تفرضه غريزة حفظ البقاء ضد خطر الفناء الذي تؤدي اليه اللامركزية . وبقي التنظيم الذي وضعته الجمعية التأسيسية ، ولكنه وضع تحت رقابة ممثلين مكلفين ، إضافة الى ما نسميه اليوم « بالتراتب الموازي » . وهو شبكة الجمعيات الشعبية . والجمعيات كانت تنتسب الى نادي اليعقوبيين ، وتشكل إدارة ثانية تراقب الأولى ، وتفضح الموظفين المشبوهين او الكسالى ، وتقيلهم وتستبدلهم بغيرهم . هذا الجهاز المركزي ، الذي عمل بفعالية ، هو أحد محققي النصر .

المديرية Le Directoire

بعد اللامركزية القصوى التي فرضتها الجمعية التأسيسية ، وإعادة التنظيم المؤقتة كعلاج من قبل الحكومة الثورية ، أطلقت المديرية تنظيماً جديداً كتب له ان يستمر وتركت إنجازا اداريا ليس بالهيِّن . لقد كان لحكم « المديرية » سمعة سيئة ليست كلها محقة . فبعض مؤسساتنا تعود الى عهد « المديرية » : النظام الضريبي الذي ساد في قرننا التاسع عشر ، والذي يسمى بـ « الاربعة العتاق » (الضريبة العقارية ، الرسم الشخصي على المنقولات ، الضريبة على الأبواب والنوافذ ، الباتنت [=ضريبة المهنة]) . إذ هو الذي أمّن الايرادات الاساسية للدولة ، الى حين إقرار الضريبة على الدخل ، خلال الحرب العالمية الأولى .

القنصلية

لقد أوقفت القنصلية التأرجحات وثبتت المؤسسات . وغربل بونابرت تجارب الثورة فاحتفظ منها بما هو قابل للحياة ، وأعاد أحياناً إقرار ما بدا له جديراً بالبقاء ، ومزج الكل ووضع أسس الادارة الحديثة . والفصل الإداري في الاصلاح القنصلي هو أحد مظاهره الاكثر جدارة بالبقاء إذ رسم الاطار الذي ما يزال حتى أيامنا . لقد قيل ان بونابرت اعطى لفرنسا كيانها الاداري . واذا كانت الدساتير السياسية للقنصلية وللامبراطورية ، لم تعش بعد نابليون فإن الدستور الاداري قد احتفظت به كل العهود اللاحقة . وباحصائنا لميزاته

نرسم أطر المجتمع في القرن التاسع عشر والقرن العشرين .

لقد أقر الاصلاح الجذري الذي قامت به القنصلية ادارة مركزية خالصة : كل شيء ينطلق من باريس ، قرارات ، تعيينات ، وكل شيء يعود اليها : تقارير ، معلومات ، طلبات . وكانت الادارة المركزية مقسومة الى عدد من المديريات والوزارات ، أكبر من عددها في ظل « النظام القديم » . وكان توزيع المهام فيما بينها يقسم تقسيما أكثر دقة . من ذلك ان الادارة الداخلية ، في ظل « النظام القديم » كانت موزعة بين أمناء سر الدولة ، اما منذ أيام القنصلية فقد أنشئت وزارة للداخلية .

وكانت الادارة متراتبة بدقة ، من أعلى إلى أسفل السلم وكان الموظفون يعينون بصورة شخصية ، وتأتيهم سلطتهم من اعلى ، وكانوا عرضة للطرد ، بما فيهم المخاتير أيام القنصلية والامبراطورية . وهذا يدل الى أية درجة كانت القنصلية ضد المنحى الليبرالي الذي ساد أيام الثورة الأولى . وعلى رأس المحافظة Departement كان المحافظ Le Préfet ، اليد العليا على كل الادارات الواقعة في محافظته ، ولكنه كان تحت أمرة السلطة المركزية بصورة مطلقة .

وكانت الادارة متخصصة ، إذ كانت توجد ادارات خاصة بالمالية ، وبالعدالة ، وبالطرقات والجسور ، وبالمعتقد (لقد اعتبر الكهنة موظفين تطبيقا للاتفاقية المسماة (Concordat) [بين البابا ونابليون] وعملا بالمواد التنظيمية) . وحتى التعليم كانت له وزارته . بعد انشاء

جامعة نابليون .

وكانت الادارة موحدة أيضاً . فكل الادارات كانت مصهورة ضمن نفس الأطر الاقليمية ، ونفس المقاطعات والمجمعات البلدية Communes ، والكانتونات والدوائر والمحافظات .

وتوحدت المراجع بعد ذلك ، فلكل الادارات تراتبها الواحد (حتى ان المرسوم المسمى مرسوم مسيدور Messidor كان يحدد المراتب والأفضليات) .

كانت هذه الادارة تسير بجهاز من الموظفين ذي سلطة أكيدة ، لأنه هو الذي كان يعين ويدفع الراتب ويطرد . ان الموظف هو نمط اجتماعي جديد : ان النظام لم يكن يعرف إلا « الضباط » (Officiers) وهم أصحاب المنصب بفعل شرائهم إياه ، وإلا المفوضين Commissaires الذين يعينون بموجب كتب تفويض .

والموظفون ليسوا مسؤولين إلا تجاه الدولة ، عن نشاطهم . وهم خارج نطاق القضاء العادي . وفي هذا ظاهرة أصيلة يتميز بها النظام الذي أقره نابليون ، والمستوحى من سابقة قضائية مأخوذة عن « النظام القديم » . الى جانب القضاء العادي الصالح للنظر في الخلافات بين المواطنين ، هناك قضاء إداري . كان وحده المخول حق النظر في أعمال الادارة . وإذن لم يكن للقاضي العادي ان يلاحق الموظف بسبب نشاطه ، ولا أن ينظر في أحقية قرار صادر عن المحافظ ، ولا بالطبع في أحقية قرار وزاري .

البساطة ، والتوحيد ، والتخصص ، كل ذلك يحدد نظاماً إدارياً مضبوطاً مهندساً ، ممنهجاً يهدف الى الفعالية ويحققها . وحقق التنظيم القنصلي ، وقد أتى بعد التهديم الثوري ، ما كان يسعى اليه ، بصبر وأناة ، « النظام القديم » وكذلك الاستبدادية المتنورة . وتواصلُ ثورةٍ محت ومحقت كل الخصوصيات وأزالت السلطات الثانية ، مع بونابرت ، أدى الى قيام دولة قوية خففت قوتها من الليبرالية المحتملة في المؤسسات السياسية وفي التنظيم الاجتماعي .

هذا التنظيم الاداري ، صدَّرته جيوش الثورة والامبراطورية الى خارج فرنسا . ففي مايَنس وفي روما ، كان المحافظون يتصرفون كما في فرنسا . وحتى خارج الامبراطورية الكبرى ، نقلته البلدان الأخرى ، لأنها علمت ان هذا التنظيم فعال ويحقق الفعالية والدقة والقوة ، التي يبحث عنها المستبدون المتنورون اقتداء بالملوك المطلقين . وخلال القرن التاسع عشر امتد النموذج الاداري الذي وضعه نابليون الى اوروبا كلها وحتى الى ما وراءها .

وهكذا عملت الثورة الممددة بفعل عبقرية نابليون الادارية على تغيير التنظيم القائم وعلى قولبة المستقبل ، في مجال حكم الناس سواء من الناحية السياسية ام من الناحية الادارية .

٣ - الدين والمجتمع

مكانة الدين وعلاقاته بالمجتمع هي مجال آخر غيرت فيه الثورة النظام القائم بشكل لا عودة عنه .

التقاليد

في التنظيم التقليدي، كانت الأنظمة السياسية ذات أساس ديني. لقد تكلم المؤرخ مارك بلوخ Marc Bloch، فيما خص فرنسا عن دين رمس Reims، وكان التطويب رمزاً للوحدة بين المجتمع الديني والمجتمع السياسي. ولم يكن الملك ليصبح ملكاً بحق الا بعد التطويب، وهو نوع من التكريس الخاص بالملوك، فيعطيهم نوعاً من الشرعية ذات الأساس الديني. وعلى هذا بدت العبارة «اتحاد الكنيسة مع الدولة» نظرة حديثة سادت الواقع الوسيطي. وهي غير موفقة لأنها تكرس وجود سلطتين متميزتين، او مجتمعين مختلفين، حيث لا يوجد الا مجتمع واحد، ونظام واحد محدود بالتعاون بين الشأن الديني والشأن السياسي. ذلك هو الوضع، على الأقل من حيث مبدئه. وهو لم يكن سائداً فقط في فرنسا، بل في كل الدول، سواء كانت كاثوليكية او بروتستانتية. وبالفعل لقد غير «الاصلاح الديني» la Reforme ليس فقط العلاقات بين السلطة العامة والدين بل واكثر وحدة المسيحية.

والواقع انه منذ القرن السادس عشر حوت اوروبا ثلاث اوربات دينية: اوروبة الشمالية (سكندينافيا، والجزر البريطانية، والمقاطعات المتحدة، وقسم من المانيا) التي اعتنقت «الاصلاح»، واوروبة الجنوبية او اللاتينية (شبه الجزيرة الايبرية، ايطاليا، فرنسا) التي ظلت ملتزمة بالكاثوليكية الرومانية، ثم اوروبا الشرقية، والتي تضم عدداً مماثلاً ثلاثة أرباعهم من الكاثوليك.

قبل ١٧٨٩

قبيل الثورة غيرت حركة الأفكار وسياسة الدول، الوضع بشكل محسوس. وهاجمت العقلانية السيطرة السياسية للكنيسة، وهي ما سماه الديمقراطيون والجمهوريون فيما بعد بالكهنوتية Le clericalisme. ولكنها (اي الحركة العقلانية) ذهبت الى ابعد من ذلك حين هاجمت العقيدة الدينية بالذات. اما الاطلاقية الملكية (واذن السلطة السياسية) فقد عملت على تحرير نفسها من هذه العقيدة، لأن التأكيد على السيادة يتنافى مع الوصاية الدينية.

دور الثورة

استلمت الثورة هذا الدور وسارت به. وهي عندما وضعت الدستور المدني للكهنوت، في تموز ١٧٩٠، انما سارت بنفس الاتجاه الذي سار فيه شراع الملك، وانهت ما كان فيليب لبل قد شرع فيه منذ خمسمائة سنة من قبل. فمن النظام القديم الى الثورة، كان هناك استمرارية في الإستلهام وفي الأسلوب بالنسبة الى هذه النقطة.

وكان دور القضية الدينية حاسماً. وتفسر القطيعة التدريجية بين الكاثوليكية الرومانية والثورة الكثير من التغييرات المفاجئة ومن تراجعات الثورة. فقد اضطر الثوريون الى اتخاذ تدابير اكثر جذرية مما لو كانوا قد علمنوا المؤسسات. وفقد رجال الدين نظام احوالهم الشخصية، وامتيازاتهم، وانتزعت منهم صلاحياتهم في المجتمع المدني، وحولت « الأحوال الشخصية » الى البلديات، وصودرت املاكهم،

وحلت الأسلاك الدينية، وحتى ممارسة العبادة غالباً ما عرقلت. ووسعت الثورة هذه الاصلاحات وهذه التدابير فاشملتها الأراضي المحتلة والملحقة، حتى روما، حيث دخلت جيوشها. ومع الثورة، ولأول مرة جربت المجتمعات الحديثة الفصل الجذري بين الشأن الديني والشأن السياسي، بين الكنائس والسلطة العامة.

وادت الاستمرارية الى تمزق الأطر، وتهاوي الممارسات الاجتماعية، وفقد الدين، بعد ذلك الدعم القديم المتأصل، بفعل جملة من العادات والمشاعر والاكراهات الجماعية.

بعد الثورة

كانت انجازات بونابرت ملتبسة: فهو لم يأخذ على عاتقه كل السياسية الدينية التي اعتمدتها الثورة، والتي كان يرى فيها الكثير من الأوهام، مثل العبادات الثورية مثلاً.

الا انه في مجالات اخرى، ثبت انجاز الثورة بالابقاء على العلمنة مثلاً، وببيع الأملاك العامة. واعادة العلاقة مع الكرسي المقدس. وبعد توقيع «الكونكوردات» [المعاهدة بين نابليون والبابا] سنة ١٨٠١، اعترف من جديد، للكنيسة بوضع رسمي، الا أنه مختلف جداً عن وضعها في ظل «النظام القديم». فهي أولاً لم تعد الدين الوحيد المعترف به، لأن المواد التنظيمية اعطت للمذاهب البروتستانتية ولليهودية قسماً من الأحكام المعتمدة بالنسبة الى الكاثوليكية. وبعدها اصبح، من الحق العام، ان تعيش فرنسا في ظل نظام

التعددية الدينية.

وحصل بونابرت على اعتراف البابا بأحقية نقل الأملاك العامة [الى الدولة] وعلى التنازل عن المطالبة بها. وهكذا بعد أن انتزعت من الكهنوت ملكيته اصبح تابعاً للدولة عن طريق المساواة بين العبادات.

وبالتوظيف اصبح الأساقفة والخوارنة يعينون بالاتفاق مع الحكومة، ويتلقون راتباً، واصبحوا تقريبا تابعين للسلطات العامة كموظفي الادارات الأخرى، الأمر الذي مكن نابليون ان يقول: اساقفتي، ومحافظيَّ ودركي ».

والعودة الى الملكية (رستوراسيون) لم تكن عودة كاملة من الناحية الدينية، اذ حتى ولو كان الحكام الجدد اكثر ميلاً الى الدين، فان العلاقات بين السياسي والديني، وبين المجتمعين قد تحولت الى غير رجعة

٤ ـ التنظيم الاجتماعي

على الصعيد السياسي، وفي اكثر من موضع، كانت الثورة تمديداً للنظام القديم، ويمكن، وبحق لا شك فيه، دعم اطروحة الاستمرارية كما اطروحة القطيعة، اما بشأن المجتمع فالتجديد كامل قاطع.

وتحول المجتمع لم يحصل بنفس الحين، ولا بنفس الوتيرة اللذين حصل فيهما تغيير الحكم والادارة. فبشأن الحكومة، حصلت التغييرات

الكبرى ما بين ١٧٨٩ وسقوط روبسبير. اما بشأن الادارة، فالتجديدات الكبرى حصلت متأخرة، بين ١٧٩٨ و ١٨٠٤. وبالنسبة الى المجتمع، فالتاريخ الذي جمع بين الثورة والقنصلية اتبع ترتيباً آخر

انجاز الثورة

بدأت الثورة، بعمل سلبي فخربت مجتمع النظام القديم. واقتضاها الأمر بضعة اسابيع، اذ بعد مضي ثلاثة اشهر على اول جلسة للجمعيات العمومية Les Etats généraux، اصبح من الممكن اعتبار الثورة الاجتماعية محققة وان النظام القديم قد انتهى.

وامتصت الثورة آثار الاقطاعية المنهار: وذلك بالغاء بقايا الرق، وحررت الانسان، بالغاء الحقوق الاقطاعية، وحررت الأرض واكملت بهذا الحركة التي اطلقتها منذ عدة قرون، الملكية التي لم تعرف كيف تكمل هذا المشروع لنقص في الوسائل لانعدام روحية المتابعة.

هذا المجتمع الجديد يعرف بصورة أساسية بالحرية، حرية الفرد، وحرية الأرض والمبادرة الفردية. وبالغاء الرق والحقوق الاقطاعية، وبالغاء كل المعيقات (نقابات، مجالس محلفين (Jurandes)، امتيازات، والالزامات والسخرات)، والاحتكارات التي تحول دون المنافسة أو حرية الاختيار، وكل التنظيمات التضييقية التي كانت تشل الابتكار، والمبادهة. في هذا، بالواقع، تكمن الثورة الحقة اكثر مما هي في انتقال السيادة.

وبفعل التجربة، وحذراً من الردات الهجومية، اتخذت الثورة تدابير تحول دون عودة هذه الاكراهات وبعث هذه التجمعات وذلك بالتصويت على القانون المسمى قانون شابليه Le Chapelier سنة ١٧٩١ الذي نص على ازالة النقابات وكل التجمعات وحظر عليها العودة. واصبح بعد ذلك جريمةً، تكتل الأفراد على اساس نشاطاتهم المهنية او الاقتصادية، لشدة الخوف من النقابات وعودتها.

هذه الثورة الأولى الليبرالية، الفردانية، اعتبرت ان الوصاية الأكثر ارعاباً بالنسبة الى الفرد، ليست السلطة الملكية، بقدر ما هو وجود المؤسسات الوسيطة. هذا العداء الذي ابدته الثورة تجاه الأسلاك ربما كان السمة الأكثر بروزاً في روحيتها.

هذه الحالة النفسانية سوف تدوم طويلاً بعد الثورة. وكل التراث الجمهوري والديمقراطي، في القرن التاسع عشر، سيظل حذراً من التجمعات ومن الجمعيات. وهكذا يفسر ـ ما يبدو لنا وكأنه استثناء أو خروج ـ كيف ان الديمقراطية في فرنسا تأخرت الى هذا الحد بالاعتراف بحق التجمع. ان «بيان حقوق الانسان» الذي يعدد الحريات الرئيسية، لا يذكر، ولو بكلمة واحدة، حرية التجمع. ان القانون النقابي لسنة ١٨٨٤ لا يُعْنى الا بتجمعات الدفاع المهني. وكان لا بد من التريث حتى فجر القرن العشرين، وقانون ١٩٠١ الذي اعطى للتجمعات نظاماً، واعترف بحريتها، وخلصها من نظام القمع. وهكذا توجب مرور مئة وعشر سنين حتى يقبل «أبناء

« الثورة » بعودة الجمعيات، نظرا لعظم الخوف من ان تنال من حرية الفرد.

لقد اعلنت الثورة أيضاً، المساواة المدنية، قانوناً وتطبيقاً. وبعدها اصبح لكل الفرنسيين نفس الحقوق المدنية. وأيضا نفس الموجبات. وتقاس جدة هذا الموقف بمقارنته بمجتمع « النظام القديم » القائم على الخصوصية، وعلى تنوع الأسلاك، وعلى اللامساواة فيها بينها. انه نهاية الامتيازات. حتى الألقاب الغيت، والمميزات الاجتماعية ابطلت. القانون لم يعد يعترف الا بمواطنين كلهم سواء. ان المساواة امام القانون وامام العدالة تعني الغاء كل العدالات السيادية، والبلدية، والكنسية، وتمدد بالتالي العدالة الملكية التي كانت تحاول الغاء العدالات المنافسة او البديلة.

وبدلاً من الأعباء التي كانت تشكل التكليف التقليدي، احلت الثورة نظام المساهمة النسبية بحسب الايرادات، والامكانات عند كل مواطن، واقرت ايضاً المساواة امام ضريبة الدم عن طريق التجنيد ومعها المساواة في الوصول الى الوظائف المدنية والعسكرية، وهكذا الغت عملية شراء المناصب. بعد الآن، اصبح أيٌّ كان، تتوفر فيه شروط الكفاءة اللازمة، بامكانه ان يستلم منصباً عاماً. ومع القنصلية سوف يظهر ثم يتطور نمط اجتماعي جديد، هو الموظف، المهيأ في المجتمعات المعاصرة لمستقبلٍ ولتزايد غير محددين. وفيما خص المناصب العسكرية، قضت الرجعية النبيلية، بمنع العامة من تبوؤ درجة

الضابطية، اما الثورة، فبحكم الضرورة العملية وبحكم الانسجام مع مبادئها، الغت هذا البند المانع وسمحت لأيٍ كان بالوصول الى المراتب العليا. لقد اصبح الجيش والادارة العامة ايام الثورة وايام الامبراطورية وسيلتين من وسائل الترقية الاجتماعية: خدمة الدولة وخدمة السلاح، سوف تعملان على تجدد الناس جزئياً، وكذلك فعل أيضاً إبعاد الأشخاص المشبوهين بحكم مولدهم او لكونهم من المهاجرين القدماء. وحدث مثل هذا التجدد بالنسبة الى الملكية بعد طرح الأملاك الوطنية للبيع الأمر الذي اعاد الى الدورة الاقتصادية املاكاً مجمدة بفعل الوقف الكهنوتي او الانتقال الإرثي النبيلي

من جراء كل هذه الاصلاحات نتج فوران في الطاقات، وغليان يعتبر مثل نابليون اكثره سطوعاً. امثال مارشالية الامبراطورية، ومحافظي القنصلية تعتبر نجاحات اجتماعية ليست مما يمكن تصور حدوثه في اواخر ايام النظام القديم. فهذه المواهب، التي ارتبطت بالنظام الاجتماعي الجديد، بحكم افادتها منه، بذلت اقصى جهدها في خدمة الدولة التي هي مصدر نجاحها.

لقد حررت الثورة الاجتماعية المبادرة، بفضل مذهبها الليبرالي والفرداني وبفضل التأكيد على المساواة، وعلى الغاء الحواجز والقيود. ولكنها وبالشكل الذي حددناه، لم تدم الا زمناً فالثورة التي نحن ورثناها هي الثورة المصححة المصلحة على يد القنصلية.

انجازات القنصلية والامبراطورية

لقد احتفظ نابليون بجوهر المكتسبات الاجتماعية للثورة، ولكنه رتبها وضبطها. وتصحيحه لانجازات الثورة وتلطيفه لبعض التجاوزات هو الذي جعل هذه الانجازات قابلة للبقاء. من ذلك ان حكومة (الرستوراسيون) ربما تمنت ان تعيد الأملاك الى مالكيها القدماء، لو لم يكن نابليون قد حصل من الحبر الأعظم على تنازل الكنيسة عن املاكها، ولو لم يكن أيضاً، قد اقفل لائحة المهاجرين، وفتح امامهم الحدود للعودة، واتخذ قرار مساحة الأرض، بحيث جعل من المستحيل العودة عن تأميم هذه الأملاك.

في سنة ١٨٠٤ كان انجاز الثورة قد ثبت وتصحح، بفضل قانون نابليون ـ قانوننا المدني ـ ذي الأهمية الرئيسية، لأنه هو الذي حدد حتى ايامنا سمات المجتمع الحديث، في فرنسا، وفي العديد من البلدان التي استوحت منه، والتي اعتمدت مبادئه، وتبنت احكامه من جديد.

ان قانون نابليون يحمل طابعه. فقد ساهم بنفسه في انشائه، مشتركاً في مداولات مجلس الشورى [مجلس الدولة]. ونابليون لم يكن، من حيث مزاجه، ولا من حيث فكره فردانياً. فالفرد في نظره زائل. المهم هو المجموعة. واذن يجب الحاق الفرد بالمصلحة العليا للمجموعة التي هو منها. وله جملة شهيرة تذكر غالباً عنه، ولها دلالتها: « من الضروري وضع كتل من الغرانيت لربط هذه الحبات

من الرمل ». ان المجتمع المبعثر الخارج من الثورة بدا له مقلقلاً بشكل خطير، ودور القانون والأنظمة ان تثبته وان تقويه.

لقد لطفت فردانية الثورة مبدأ السلطة في كل المستويات، وفي كل المجموعات. في العائلة، يثبت القانون سلطة الأب على الأولاد، والزوج على الزوجة (عدم الأهلية القانونية للمرأة المتزوجة). في المشروع، هناك سلطة رب العمل على العمال، وقد أعطى رب العمل وصاية لصالح الشركة، من اجل المصلحة العامة. وكان الحذر من الأجراء، ولهذا كان لرب العمل ان يؤمن الانضباط في مشروعه. واعادت الامبراطورية، دفتر العامل وفيه تدون المبالغ التي يقدمها رب العمل للعامل، الذي لا يستطيع ترك عمله الا بموافقة رب العمل، والا اذا سلمه هذا دفتره، والا اعتبر العامل مشرداً. وادى هذا النظام الى اقرار نوع من الرق المقنع لأنه اعطى لرب العمل السلطة الاستنسابية في اطلاق سراح مستخدمه او الاحتفاظ به.

وبحكم حبها للسلطة، وبحكم رغبتها في ضبط الفردانية، بالوصاية، ذهبت ردة الفعل القنصلية احياناً الى حد مخالفة مبادىء الثورة، خاصة مساواة جميع المواطنين امام القانون. وعلى هذا نصت مادة لم تتعدل الا في ايام الامبراطورية الثانية ـ المادة ١٧٨٣ ـ من قانون نابليون على انه في حال النزاع بين رب العمل والعامل، فيما يتعلق بعقد العمل خصوصاً، يصدق قول رب العمل في حين يتوجب على العامل ان يقيم الدليل على ادعاءاته.

هذه الفلسفة الاجتماعية شملت كل المجالات. انها هي التي الهمت كل الاصلاحات والتنظيمات الادارية، بل وتجاوزتها. من ذلك ان نابليون انشأ او اعاد انشاء كادرات، وتنظيمات، وهيكلية اجتماعية، وذلك بعزوفه عن الكراهية التي ابداها الثوار تجاه التجمعات. فكان الاتجاه نحو نوع من النقابية الجديدة بفضل غرف الضباط الوزاريين [تعاونيات الموظفين العموميين]، وفي سنة ١٨١٠، بانشاء نقابة المحامين. والجامعة انطلقت من نفس التصور: ففي ذهن نابليون، انها هيئة يناط بها التعليم، تحت الاشراف المباشر للدولة. ووسام جوقة الشرف مستلهم، في اصله، من نفس المنطلق:

اذ يتوجب، في المجتمع، تكوين نوع من الزمالة ذات البنية التراتبية تحيط بالأفراد. وأعاد نابليون تكوين نبالة مع امكانية نقل القاب النبالة بالإرث، شرط وجود تركات موقوفة على الابن البكر (Les majorats) حامل اللقب الموروث.

وهكذا، بدا الانجاز الاجتماعي للامبراطورية، في نهايته، قريباً من انجازات النظام القديم، ومبتعداً عن الثورة. ولكن المشابهة ليست كاملة لأن الأرستقراطية القديمة كانت ارستقراطية دم، ارستقراطية ارثية، في حين ان الأرستقراطية الجديدة هي ارستقراطية وظائف ومال، مفتوحة امام الموهبة، والاستحقاق، والخدمات المؤداة. انه تصور حديث للنبالة، غير مساواتي بالتأكيد، الا ان اللامساواة فيه غير مرتبطة بالوراثة.

وتشكل انجازات الثورة، بعد تعديلها من قبل القنصلية والامبراطورية توليفة أصيلة وقوية، وبالنهاية تسوية موفقة، وخصبة، تضم جوهر مكتسبات الثورة وحملت طابع عبقرية نابليون، ودامت وخلدت بعده وبعد الثورة.

لقد غرق البناء السياسي مع غرق الامبراطورية، اما البناء الاداري فقد دام كما استمر النظام الاجتماعي. والملكية العائدة (La Restauration) والنظم التي تلتها لم تمس بسوء لا الأول ولا الثاني. وهكذا يبدو نابليون مرتين منشىء المجتمع الحديث، لكونه قد امن ، بشكل مكيف، ومصحح، استمرارية مبادىء ١٧٨٩، بالنسبة الى فرنسا والى كل البلدان التي شملتها تأثيرات الثورة. والى حد بعيد، يمكن القول عن مجتمعنا انه ما يزال وليد هذا المجتمع الثوري والقنصلي واننا نعيش ضمن قالب النظام الاجتماعي الذي تصوره وفرضه نابليون.

لقد شاع القول ان المجتمع المنبثق عن الثورة هو مجتمع بورجوازي. لقد عنون م. مورازي M. Morazé كتبه الأكثر ايحاءً بـ(فرنسا البورجوازية)،والمخصصة لوصف فرنسا القرن التاسع عشر، والانقلاب الثوري والتنظيم النابوليوني. ماذا يعني هذا؟ والى اي حد توضح صفة « بورجوازية » طبيعة المجتمع الجديد؟ عدة ايضاحات تفرض نفسها لتلقي اضواء على المواضع المشتركة ولتستبق الغموض والابهام الفكريين.

الثورة هي بدون نزاع ثورة بورجوازية بصانعيها. تدل على ذلك بما فيه الكفاية تركيبة الجمعيات. لأن البورجوازية تحتل فيها اكثرية ساحقة، والعمال غير ممثلين فيها، والارستقراطية مبعدة عنها. فضلاً عن ذلك ليس في هذا الا ما هو طبيعي. ان البورجوازية هي الطبقة المثقفة، الأكثر جدارة بان تقوم باصلاح من هذا النوع.

في المقام الثاني، ما هو طبيعي جداً ان تفكر هذه البورجوازية بمصالحها الذاتية، وان تجعلها منطبقة مع روح الثورة وحركتها. من هو صاحب المصلحة الأكبر في الغاء القيود الاجتماعية، واللامساواة الحقوقية؟ ان المساواة المدنية، والحرية تفيد بصورة أساسية البورجوازية، الأرضية والصناعية، والتجارية. ان البورجوازيين هم الذين انطلقوا يتملكون الأملاك العامة، عموماً التي وضعت برسم البيع. انهم بورجوازيون هم الذين شغلوا الادارات العامة.

وبالمقام الثالث، من الثابت، فيما خصَّ نقاط اساسية ان الجمعيات الثورية او الحكومة القنصلية قد ادخلت على ممارسة الحريات، وعلى تطبيق مبادىء المساواة، قيوداً لصالح البورجوازية وعلى حساب الطبقات الأخرى. من ذلك ان دستور ١٧٩١ ودستور ١٧٩٥ يميزان بين فئتين من المواطنين: وحدها الفئة التي تتمتع بالثروة وبالملكية تتمتع بكامل الحقوق السياسية.

ان فكرة «الحد المادي» (Le cens) للانتخاب لتمييز المواطنين تشكل خروجاً خطيراً على مبدأي الحرية والمساواة. اما الامبراطورية

فقد اعادت تكوين نبالة، وهيئات، وامتيازات احتكارية، والى هذا يشار عندما يجري الكلام عن ثورة بورجوازية، قامت بها البورجوازية لصالحها الخاص فقط، وعن احتقار المبادىء التي نادت بها الثورة، ومن ثم التشهير بالتناقض بين الأفكار والأعمال، وبنفاق الحكام.

كل هذا صحيح لا يمكن انكاره، ولكنه يتطلب الايضاح في ضوء الانصاف، وعدم المحاكمة سنداً لمجتمع نهاية القرن العشرين، بل لمجتمع نهاية القرن الثامن عشر. ان الفارق يبدو عندها بين المبادىء والأفعال اقل بروزاً، ومجمل القول اقل قرباً من الفضيحة.

ان الفوارق المبنية على المال وعلى الملكية كانت تبدو في نظر المعاصرين اقل جرحاً مما تبدو بالنسبة لنا. فالمال والملك لا ينظر اليهما لذاتهما، بل كمؤشر دالٍ على شيء آخر. وكانوا يومئذ ينظرون الى معيار الثروة على انه مؤشر العمل والموهبة، والاستحقاق، وكانه افتراض بان الناخبين ، من ذوي الاستقلالية [المادية] الأكبر، يتمكنون بسهولة اكبر من الاستعلام ومن ابداء آراء اكثر ثباتاً. وليست سيطرة المال العنيفة، بل المال منظوراً اليه، ضمن سلسلة قيم تركز على الكفاءة الفكرية وعلى استقلالية الآراء.

ومن جهة ثانية، ان التناقض بين المبادىء والاعمال كان يبدو اقل بروزاً مما هو اليوم، وذلك بمقدار ما كان المعاصرون يقارنون، ليس مع عاقبة الأحداث، بل مع ما سبقها، وبعد كل حساب، كان المجتمع الجديد، رغم كل المفارقات الباقية، يبدو لهم اكثر عدالة، بما

لا يحد من المجتمع وتجاه الصفة المساواتية لهذا النظام.

وأخيراً لقد كانت الليبرالية في بداياتها ما تزال بعيدة تماماً عن تطوير كل مستلزماتها. فالمساواة المبدئية، وامكانية مطلق انسان في ان يفعل ما يشاء، كانتا في مرحلة اولى، محسوستين ومعاشتين، وكأنهما تحرير لا ضغط. فلم يتح لأي انسان ان يستخدمهما من اجل اخضاع الآخرين لارادته التحكمية او لمصالحة الشخصية. في خلال القرن العشرين فقط اخذت تظهر قليلاً مساويء الليبرالية واخذت المظالم التي تشتمل عليها نواتها تصبح خطرة.

٥ ـ الأمة، الحرب، والعلاقات الدولية

الشعور الوطني

الأمة كواقع وكشعور هي حقيقة جديدة انبثقت عن الثورة. وهذا لا يعني ان الثورة خلقت الأمة من لا شيء. ان هذه هي من صنع القرون. بالنسبة الى فرنسا، الوحدة الوطنية قديمة، ولكن الثورة اكملتها، وكرستها، وذلك بوضع حد نهائي للخصوصيات، ولكل ما يحول بين الفرد والمجموعة الوطنية. اذ كما قضت الثورة تماماً على الخصوصيات الادارية، فقد فجرت الخصوصيات المحلية او الاقليمية، وذلك بتحطيمها الاطر القديمة التاريخية، اي الأقاليم، من اجل استبدالها باطر جديدة، هي المحافظات. وقد أخذت الفكرة المعادية للثورة على الثورة انها خلقت اطراً مصطنعة تماماً. ان المحافظات لم

تكن مصطنعة: لقد جمعت وحدات كان لها وجود قديم. ثم ان المقاطعات سرعان ما تماسكت تماسكاً يفسر كم هو صعب اليوم تجاوز الاطار المحافظي.

ان تفكك الاطر القديمة الادارية، واحلال اطر جديدة اكثر انسجاماً قد ساعدا كثيراً على تثبيت الوحدة الوطنية.

وبذات الوقت، لقد عجلت الثورة في اذكاء الوعي بالانتماء الى مجموعة وطنية. اذ بعد ذلك اصبح الانسان مواطناً فرنسياً بالولاء الارادي. وقد أيدت عدة حركات هذا الولاء للوحدة الوطنية: لقد بلغت حركة الفدراليات سنة ١٧٨٩ ـ ١٧٩٠ اوجها في ١٤ تموز ١٧٩٠ مع عيد الفدراسيون. وبعكس ما يعتقد غالباً. ان عيدنا الوطني في ١٤ تموز لا يحيي ذكرى الاستيلاء على الباستيل، بل عيد الفدراسيون، رغم ان تحديد هذا العيد في ١٤ تموز وجد تفسيره سنة ١٧٩٠ مع الذكرى السنوية للاستيلاء على الباستيل.

ان الولاء سوف يكون بعد الآن للامة وليس للعرش، وفي هذا حدث رئيسي يشبه نقل السيادة. في النظام السياسي، بالنسبة الى الحكم، حولت الثورة السيادة من شخص الملك الى جمعية تمثيلية تمثل الأمة. وكذلك، بالنسبة الى الروابط بين الأفراد والوطن، احلت الثورة محل الولاء للملك، ومحل التعلق بشخص الملك، شعوراً جماعياً، هو الوطنية الحديثة. وكان الرمز لهذا التحول معركة فالمي، حيث قاتل الجنود الفرنسيون لأول مرة تحت شعار «تعيش الأمة». انه

انتصار الأمة على الولاء الملكي القديم. ولم يكن غوتة Gœthe على خطأ حين رأى فيها لحظة حاسمة في تاريخ البشرية.

وأخذ الشعور الوطني يتثبت في مقاومة الملوك، وفي الدفاع عن الأرض ضد المجتاح. هذه الوطنية، من النوع الجديد، هذا الشعور الحديث، ظل مرتبطاً لمدة طويلة بالثورة. فطيلة قرنٍ من الزمن تقريباً، وحتى ازمتي الحركة البولنجية وقضية دريفوس، ظلت الوطنية تعتبر شعوراً اقرب الى اليسار، مرتبطة بالقوى الشعبية وبانجازات الثورة. والدليل على ذلك ان التصور الوطني كان يستلهم فصولاً مأخوذة عن الملحمة الثورية: الوطن في خطر، متطوعو ١٧٩٣، والأمة المسلحة.

الحرب الثورية

لقد احدثت الثورة نوعاً من التحويل في الحروب. لقد اصبحت الحروب بعدها حروباً شعبية او حروباً جماهيرية، حروباً عقائدية او حروب افكار ومشاعر، وهي سمات شكلت حروبنا الحديثة.

حرب شعبية؟ لقد كانت جيوش النظام القديم جيوشاً قليلة العدد، مكونة من جنود محترفين، وكان رابطهم الولاء لزعيم الحرب، وللعلم، وللفيلق او للمال. ومع الثورة ظهرت «الأمة تحت السلاح». وتجنيد الجماهير. فكانت أولاً دعوة المتطوعين، ثم، مع التجنيد الاجباري، ثم تعميم الخدمة العسكرية، وهو من نتائج مبدأ المساواة. وكان للتجنيد الاجباري بدوره مفاعيله في المجتمع لأنه

ساعد على المزج وعلى الوحدة اللذين اصبحا من السمات المسيطرة في الديمقراطية، خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين.

وبهذا قلبت الثورة المعطيات التقليدية للحرب. وتغير التكتيك وتغيرت الاستراتيجية بتدخل العدد وبهجوم الجماهير. وقاومت الثورة الجيوش المحترفة، ذات التدريب المكثف، بجماهير قليلة الثقافة، عسكرياً، انتصرت بارتفاع العدد وبالحماس الثوري. وبهذا استطاعت الثورة ان تقاوم اوروبة وان تكسب الحرب:

وكان هناك حرب اخرى من نمط جديد هي الحرب السيكولوجية والايديولوجية. وكان الجندي، وهو يدافع عن ارضه، يدافع عن النظام الذي ارتضاه ويحارب بآن معاً عن الثورة وعن المصلحة الوطنية.

وكان الثوار يعتقدون ـ وكثيراً ما اعطتهم التجربة الحق في ذلك ـ ان الجندي المواطن هو افعل من المرتزق لأنه يعوض عن عدم تجربته، ببطولته، في وقت كانت الدعاية فيه احدى افعل الأسلحة في هذه الحرب.

النظام الجديد للعلاقات الدولية

مع الثورة انتهت الدبلوماسية التقليدية، القائمة على تحالفات العائلات المالكة، وعلى الترتيبات الزواجية، ولياقات الملوك. وادخلت مع حق الشعوب في حرية التصرف مبدأً جديداً هو تعميم مبدأ

السيادة الوطنية بحيث يشمل العلاقات الدولية: وهكذا شرعت الثورة في الاستشارة من اجل استلحاق آفينيون. وعملت حروب الثورة والامبراطورية على تهديم الابنية القديمة الاقطاعية والملكية. وبخلال هذه الخمس وعشرين سنة اكتشفت بلدان هويتها القومية، ووعت خصوصياتها او عاشت وحدتها لأول مرة. ذلك هو حال ايطاليا. وذكرى هذه التجربة سوف تظل احد عوامل الوحدة الايطالية في القرن التاسع عشر. ومع ذلك، ومن الناحية العملية، خرجت الثورة اكثر من مرة على مبادئها، خصوصاً ابتداء من حكم المديرين (الديركتوار). لقد استوحى سلم كامبو فورميو مبدأ المشاركة الذي قال به فردريك الثاني، وبموجبه، وباسم الحق للأقوى، حق للغالب ان يتصرف تصرفا مطلقا بالمغلوبين، ولا ادل على ذلك من انحسار سنة ١٨٠٣ او من المعاهدات التي فرضتها الثورة او الامبراطورية على اعدائها.

وهكذا اعلنت الثورة عن مبادىء جديدة، حتى في المجال الدولي، كما احيت مشاعر، وبذرت خمائر تحول عميق. أما عن نتاج هذا المظهر وامتداده، فقد ظهرت في حركة القوميات التي ظهرت بخلال القرن التاسع عشر، وخارج اوروبا، في الحركة المعاصرة لانحسار الاستعمار.

٦ ـ استنتاج

بعض الصفات العمومية، تظل صالحة وتبقى، أياً كان القطاع

المنظور، سواء تعلق الأمر بمكانة الدين في المجتمع او بالنظام الدولي.

ان الثورة المعدلة المراجعة من قبل القنصلية والامبراطورية قد اكملت بعض الاتجاهات السابقة والتي كانت من مكونات الملكية. والقطيعة ليست كاملة من كل النواحي كما تبدو لنا او كما يظهرها المؤرخون الرسميون. فنحن نجد، من جهة او من اخرى في تفصيلة ١٧٨٩ عناصر استمرار. ان الملكية، في حينها، قامت بجهد صبور، من اجل ايجاد التوحيد والانسجام من اجل مزيد من المركزية، ومن اجل تقوية التماسك، والحد من الخصوصية. واستطاعت الثورة، مستفيدة من حماس جديد ومن تأييد الأمة، ان تستفيد من هذا الجهد وان تقضي على المقاومات الأخيرة.

والملاحظة الثانية لها علاقة بالروابط القائمة بين الحقبة الثورية الخالصة والحقبة التي تلتها مباشرة والتي كانت فيها شخصية بونابرت طاغية. واذا كانت التوليفة النابولونية في حالة تراجع، على جميع الأصعدة، بالنسبة الى المحاولات الأكثر تقدماً التي حققتها الثورة، فان هذا التراجع بالضبط هو الذي جعل انجازات الثورة قابلة للبقاء، والذي جعل النظام السياسي والاجتماعي الذي اقرته الثورة، باقياً، لأنه قد خلّص مما كان يحتويه من كل شأن منازع به او من كل امر خيالي.

والملاحظة الثالثة، تستبق العاقبة، وتنظر الى هذا الانجاز من خلال مدته التي تلت الثورة المضادة. ان الرستوراسيون لم تمس البناء الذي

اقامته الثورة، حتى ولو استطاعت الحد من تطبيق المبادىء، واعطت الانطباع بانها ترغب في اعادة النظر بالتغييرات الطارئة عملياً. فحتى عندما شرعت في انتقاد النظام، والتشهير بالمبادىء، فقد انتهت بان احترمت انجازات الثورة.

والملاحظة الرابعة والأخيرة تنير حقبة اقرب الينا: في القرن التاسع عشر أحيا المجتمع، وهو يستعيد المسيرة التي أوقفتها «الرستوراسيون» اكثر من فكرة واستخرج كل نتائج المبادىء المعلنة ١٧٨٩.

في ضوء هذه الملاحظات، يمكن ان نقدر بحق ان هذه السنوات القليلة قد طبعت الى الأبد التاريخ الحديث كما دفعت بشكل لا رجعة فيه هيئة المجتمعات الحديثة.

٤
القارة الأميركية
(١٧٨٣ - ١٨٢٥)

نترك مؤقتا القارة الأوروبية لاستعراض ما حصل في اميركا، بعد نهاية حرب استقلال الولايات المتحدة (١٧٨٣). ونهاية معارك استقلال المستعمرات الاسبانية والبرتغالية (١٨٢٥)، اي طيلة حوالي أربعين سنة تمثل فصلاً رئيسياً من تاريخ القارة الأميركية.

حتى الاستقلال الأميركي والثورة الفرنسية، ارتبط العالم الجديد ارتباطاً وثيقاً بمصير اوروبا الغربية. لقد دخلت اميركا في تاريخ اوروبا وبالمقابل دخلت اوروبا في تاريخ القارة الأميركية منذ آخر القرن الخامس عشر. لقد ادخلها الاوروبيون في نظامهم الاقتصادي (نظام الصك الاستعماري) واضافوا فوق الحضارات القديمة، المسماة، حضارات ما قبل عهد كولومبس، اساليب عيشهم، ومؤسساتهم، وديانتهم.

وبالنسبة الى العالم ايضاً، كانت السنوات ١٧٩٠ - ١٨٢٥ الحاسمة في اوروبا، قد طبعته لفترة رئيسية في تطوره التاريخي: لقد تلقت اميركا ردة فعل الأحداث التي كانت اوروبا الغربية مسرحاً لها. من

جهة، مارست « الثورة » تأثيراً فكرياً وسياسياً على اميركا التي تتلمذت في مدرستها، فارادت تقليدها وإعتماد مبادئها. ومن جهة اخرى، وبطريق غير مباشرة، لقد ادت حروب نابليون في شبه الجزيرة الايبرية الى حدوث انعكاسات متنوعة على صعيد انعتاق اميركا اللاتينية.

ان مفاعيل الثورة والامبراطورية هي التي قادتنا الى ذكر تاريخ القارة الأميركية، حالاً عقب أوروبا

١ ـ الامبراطوريات الأربع

اربع امم اوروبية اقامت امبراطوريات، وراء الأطلسي، غطت تقريبا كامل القارة الأميركية: في اميركا الشمالية، اقامت فرنسا امبراطوريتها الأميركية وضمت بصورة اساسية كندا واللويزيانا، اما بريطانيا فكان لها ثلاث عشرة مستعمرة تتدرج على واجهة الأطلسي، وفي اميركا الوسطى والجنوبية، اقامت البرتغال في البرازيل والباقي اسبانيا التي كانت امبراطوريتها الاوسع والتي ظلت لمدة طويلة الأغنى. تلك هي الحالة في اواسط القرن الثامن عشر.

إن اميركا الجنوبية وحدها تغطي تقريبا ثمانية عشر مليون كيلو متر مربع ولكن اميركا الاسبانية تتجاوزها بكثير، لأن كل اميركا الوسطى، والمكسيك كانتا جزءاً منها، وكان التغلغل قد استمر في القرن الثامن عشر. وفي اواخر القرن، صعد الاسبان نحو اميركا الشمالية باتجاه الشمال الشرقي على طول خليج المكسيك حتى فلوريدا، وتقدموا باتجاه الشمال الغربي على طول شاطىء الباسفيكي نحو كاليفورنيا: وفي

حوالي ١٧٧٥ بلغت حدود الاستعمار الاسباني جون سان فرانسيسكو واقام فيها مركزاً له. وما تزال هندسة البناء، واسماء الأمكنة تشهد في اواسط القرن العشرين ان هذه الأمكنة كانت قد عرفت بادىء الأمر من قبل الاسبان، من امثلة ذلك، في كاليفورنيا وحدها، مدنها الأكبر، لوس انجلوس وسان فرنسيسكو.

ولكن اذا كانت الامبراطورية الاسبانية قد استمرت تتضخم في القرن الثامن عشر، فقد ظلت في معظمها فارغة. فعلى امتداد ١٨ او ٢٠ مليوناً من الكيلومترات المربعة، كان يوجد حوالي ١٨ مليوناً من السكان سنة ١٨٠٠، اي بكثافة تقريبية تعادل ١٪ في الكيلو متر المربع. وكانت البؤر الرئيسية لهؤلاء السكان، الموزعين توزيعاً غير متساوٍ، تقع على شاطىء الأطلسي (وفي البرازيل حول نهر ريودي لابلاتا) او على الهضاب (على طول الكورديير من جهة الباسيفيك). وبين الموقعين، امتدت سهول واسعة ذات فجوات فارغة تقريباً من البشر.

كان السكان متنافرين. فالى جانب التفاوت في المساواة الملازمة لكل مجتمعات النظام القديم يضاف التفاوت الذي يولده النظام الاستعماري، الذي يضيف الى تراكم الطبقات الاجتماعية التفريعات العرقية (الأثنية).

في ذروة السلم، يوجد المولدون البيض أو (الكريول) وهم الأحفاد المباشرون للفاتحين الأولين ولخلفائهم. وقد قُدّر الأسبان او

البرتغاليون الآتون من شبه الجزيرة الايبيرية الذين اجتازوا المحيط بحوالي نصف مليون انسان تقريباً. وقد استقروا في اميركا اللاتينية وتأصلوا فيها. وخلال ثلاثة قرون تكاثروا حتى بلغوا اربعة ملايين ونصف، وكانوا شديدي الغرور بأصلهم وبنقاء دمائهم، علما بانه في اميركا اللاتينية، كان مأخذ اللون ضعيفاً دائماً بالنسبة الى ما كان عليه في اميركا الانكلوسكسونية. وشكل هؤلاء الكريول ارستقراطية تمتلك الثروات، والأرض، والمستعمرات الكبيرة التي تستثمر بيد عاملة من الرقيق. وفي الأسفل، يوجد ذوو الدم الخليط، وهم اولاد التهجين بين البيض والهنود، وبين البيض والسود. واخيرا في اسفل السلم، كانت الجماهير المقيمة بصورة خاصة على هضاب جبال الأنْدِس، وعددهم حوالي عشرة ملايين هندي من احفاد السكان الأصليين، من امبراطوريات انكا، وازتك، وغيرها من الممالك التي دمرها الاستيلاء الاسباني. انها شعوب غير متمازجة، اتبعت الانجيل بصورة سطحية، مع بقائها مخلصة لمعتقداتها، وتمارس نوعاً من التأليفية تختلط فيها الوثنية وبعض عناصر الخرافات المستقرضة من المسيحية. هذه الكتلة الهندية كانت تقدم اليد العاملة، من اجل استثمار الأراضي والمناجم. وتجب ايضا، على الهامش، خصوصاً في البرازيل اضافة اليد العاملة السوداء المجلوبة عن طريق النخاسة، وكان عددها سنة ١٨٠٠ نصف مليون انسان.

وكانت اميركا الشمالية يومئذ اكثر فراغاً، حيث كانت تعد فقط حوالي ٦٠٠٠٠ فرنسي، واكثر من المليون بقليل من الانكليز

والسكندينافيين، في المستعمرات الانكليزية ومليوناً من الهنود الرحل [illegible] على القنص او من الصيد.

٢ ـ نهاية الامبراطوريتين الفرنسية والبريطانية

من أصل الامبراطوريات الأربع التي كانت تتقاسم أميركا سنة ١٨٠٠ ، إثنتان دمرتا قبل الثورة الفرنسية دون ان تكون لأحداث أوروبا يد في زوالها الذي كان نتيجة الخصومات الاستعمارية فيما بين الدول الأوروبية والاضطرابات المحلية التي تفرضها ارادة الانعتاق عند البيض عموماً وبصورة استثنائية لدى عناصر ملونة .

في القرن الثامن عشر كانت المنافسة بين انكلترا وفرنسا ، على الهند وعلى اميركا ، عنصراً أساسيا في اللعبة الدبلوماسية . وكانت الامبراطورية الفرنسية في اميركا هي الضحية الأولى لهذه الخصومات الاستعمارية ، حيث كان عليها ان تسلم كندا لبريطانيا سنة ١٧٦٣ ، ولويزيانا الى اسبانيا من أجل التعويض على هذه من جراء الخسائر الناتجة عن التحالف الفرنسي الاسباني . واذن فقد استبعدت فرنسا عملياً من القارة الأميركية ، ولم تحتفظ إلا بجزر صغيرة مثل سان بيير وميكلون ، او في خليج المكسيك ، ببعض الجزر وأثمنها سان دومنيك ، جوهرة المستعمرات الفرنسية في أميركا .

في سنة ١٨٠٠ ، استعادت فرنسا اللويزيانا بعد ان أعادتها اسبانيا اليها إنما لوقت قصير ، لأن نابليون ، وهو يعلم بأن فرنسا لا تملك

الوسائل التي تمكنها من الاحتفاظ بها ، عرضها على الولايات المتحدة التي اشترتها سنة ١٨٠٣ . وختم هذا البيع مصير الامبراطورية الفرنسية في أميركا وفتح امام الولايات [illegible] واسع . وبسبب الرغبة في الرجوع الى إقرار الرق الذي سبق وألغي ، فقدت فرنسا ايضا جزيرة سان دومنغ رغم تدخل جيش بأمرة الجنرال لكلرك ، صهر بونابرت ، وكانت مهمته إخضاع العصاة السود بقيادة توسان لوفرتور . ولكن الجيش تشتت ، بعد ان فقد قائده حياته فيها وكان على فرنسا ان تتراجع عن السيطرة على سان دومنغ . وكان منشأ الجمهورية السوداء في هايتي . وهكذا زالت الامبراطورية الفرنسية تماماً سنة ١٨٠٠ .

ولأسباب مختلفة ، عرفت الامبراطورية البريطانية نفس المصير : وذلك بعد ثورة المعمرين الذين ساعدتهم فرنسا واسبانيا ، على قطع العلاقات التي كانت تربطهم بالوطن الأم وعلى انتزاع استقلالهم .

ومنذ ١٧٨٣ ، اهتمت الولايات المتحدة اهتماماً كبيراً بأن تبقى على الحياد ، تجاه الصراع الأوروبي . فقد وجه واشنطن عشية تركه الرئاسة الى مواطنيه نوعاً من الوصية يوصيهم فيها بأن لا يتورطوا بأحلاف مع أوروبا . وهذه الرسالة الوداعية تعتبر أحد النصوص الأساسية في تاريخ السياسة الخارجية الأميركية . وهي في أساس عُرْف النزعة الانعزالية التي التزمت بها الولايات المتحدة باستمرار تقريبا ، ولم تحد عنها إلا أيام ولسن سنة ١٩١٧ ، ولكن لفترة وجيزة ، إذ في

سنة ١٩٢٠ ، رفض مجلس الشيوخ الأميركي تصديق معاهدة فرسايل والدخول في جمعية الأمم ، ولم تتجاوز الولايات المتحدة هذا العرف العزلوي الذي دام طيلة قرن ونصف ، إلا في أيام الرئاسة الثانية لروزفلت ، نظراً لأن مسؤولياتها أوجبت عليها ان تكون لها سياسة عالمية .

واذا كانت الولايات المتحدة قد حرصت على ان لا تُجَرَّ الى التقلبات التي أثارها الصراع بين حليفتها القديمة ووطنها الأم القديم ، فإنها لم تستطع التهرب من ان تعلن الحرب على بريطانيا سنة ١٨١٢ . وذلك نتيجة الحصار الذي حاولت انكلترا فرضه ضد فرنسا والذي رد عليه نابليون بالحصار القاري . بين هذين الاتجاهين المتعارضين ، اضطرت الولايات المتحدة ، وقد وضعت في موقف صعب ، ولكي تدافع عن تجارتها ، وعن حقوق المحايدين ، وعن حرية البحار ، ان تدخل في حرب ضد بريطانيا ، دون ان تكون مع ذلك حليفة لفرنسا .

ودامت العمليات حوالي ثلاث سنوات ، من ١٨١٢ الى مطلع ١٨١٥ ، فكانت عمليات محدودة ، متفرقة ، دون تسجيل أي مكسب حاسم حقاً . واستولى الانكليز على واشنطن وحرقوها ، فقذف الاميركيون في البحر ، امام أورليان الجديدة ، الحملة العسكرية البريطانية ، وكان عملاً رائعاً استمد منه الاميركيون عنفواناً ضخماً (كانون الثاني ١٨١٥) . واقتصرت المعاهدة الموقعة سنة ١٨١٤ بالتأكيد على استقلال الولايات المتحدة .

واذا كانت امبراطوريتان قد زالتا في مطلع القرن التاسع عشر ، فقد استمرت امبراطوريتان أخريان ارتبط تاريخهما تماماً بتاريخ اوروبا والثورة .

٣ ـ تحرر المستعمرات البرتغالية والاسبانية

أسباب القطيعة

لقد تأثرت الامبراطورية الاسبانية والامبراطورية البرتغالية بردات فعل لا الثورة الفرنسية فقط بل أيضاً بانعكاسات الاستقلال الأميركي . إذ من غير المشكوك فيه ان المثل الذي قدمه الثوار قد لعب دوره .

وحركة استقلال الامبراطوريتين هي ، بصورة رئيسية ، من فعل المعمرين والمولدين البيض وحدهم تقريباً . وهي لا تشبه بشيء ثورة الشعوب الملونة ضد سيطرة الجنس الأبيض ، في القرن العشرين . ولكنها أقرب الى استقلال الولايات المتحدة ، حيث قام البيض بالانفصال (ما عدا المكسيك حيث شارك الهنود مشاركة ناشطة في العصيان) .

وكان كره المولدين ، للاسبان او البرتغاليين الآتين من الوطن الأم والذين كانوا يحتكرون المناصب الكهنوتية العليا ، ومراكز الحكام ، يذكر بنقمة البورجوازية الفرنسية على الرجعية النبيلية . ومن جهة أخرى ، أخذ المولدون يشعرون بثقل نير الوطن الأم ، وخصوصاً وان الأعباء المالية لم تكن تعوض بأي بدل مقابل إيجابي ، كما كان نظام

المنع Système de l’exclusif في صك الانتداب يقرر قيوداً تضايقهم .

وكان لتأثير اوروبا واشراق الأفكار السياسية دور أيضاً في أسباب القطيعة . وكان العديد من المولدين المثقفين ، قد ترددوا على الجامعات في أميركا الاسبانية ، في مكسيكو وليما ، وسافروا ، وزاروا اوروبا ، وقرأوا الكتّاب الفرنسيين أو البريطانيين . والبعض منهم انتسب الى الماسونية . هذا الواقع ، وجملة من العلاقات جعل النخبة الفكرية من المولدين تتنصت على أوروبا . فكان بوليفار تلميذاً لجان جاك روسو . لقد أنشأه والده وفقاً للنصائح والقواعد الواردة في كتاب ((اميل)) . وكان ميراندا محرر فنزويلا ، صديقاً للنواب الجيرونديين ، وقاتل في صفوف الجيش الفرنسي ، برتبة جنرال ، في معركة جيمابس Jemmapes ، وبعدها جاء دوره في تحرير بلده . كل هؤلاء الاميركيين كانوا يحلمون في تقليد المثل الذي قدمته فرنسا الثورة وثوار أميركا الشمالية .

إلا أن هذه الأسباب لم تكن ، من غير شك ، لتحدث كل مفاعيلها ، لولا أحداث أوروبا ، إذ ، في النهاية ،! خرج استقلال المستعمرات الاسبانية والبرتغالية بفضل احتلال شبه الجزيرة [الايبيرية] من قبل الجيوش النابوليونية .

وإذا كانت البرازيل والمستعمرات الاسبانية قد سارت مساراً آخر ، فإن الفرق قد نتج عن اختلاف مصائر الملوك .

استقلال البرازيل

عندما سعى نابليون الى إقفال اوروبا في وجه انكلترا ، رفضت البرتغال ، وكانت مرتبطة منذ زمن طويل بانكلترا ، التخلي عن تحالفها والرضوخ لقرارات الحصار القاري ، عندها أرسل نابليون جيشاً ، في اواخر سنة ١٨٠٧ ، بقيادة جونو الى البرتغال ، في حين سافرت العائلة المالكة براغانس الى البرازيل التي أصبحت (وقد كانت ذات علاقة تبعية بعيدة ، بلشبونة) ، مقر الحكومة ومركز السلطة طيلة مدة السيطرة الفرنسية على أوروبا . وهكذا ، تركت ، قبل أكثر من قرن من الزمن ، حكومة اوروبية بلدها من اجل الحفاظ على مبدأ وجود الدولة ، كما سيفعل فيها بعد العديد من الحكومات سنة ١٩٤٠ امام الزحف الهتلري .

هذه السنوات كانت بالنسبة الى البرازيل سنوات نمو وتطور : فهي بحكم عدم قدرتها الاتكال على البرتغال في المبادلات التجارية ، انفتحت امام التجارة البريطانية ، وأنشأت المدارس . وبعد نهاية الحرب ، استعادت البرتغال استقلالها ، ولكن البرازيل رفضت ان تعود ثانية مقاطعة بعيدة خاضعة لقرارات لشبونة . فضلا عن ذلك مددت العائلة المالكة اقامتها فيها . ولكن موجة الاضطرابات ، التي اجتاحت ، في سنة ١٨٢٠ ، كل اوروبا وصلت الى البرتغال ، وكان على الملك ان يعود الى لشبونة لكي يعيد بسط سلطته ، تاركاً ابنه دون بدرو كنائب للملك في ريو دي جانيرو .

بين البرتغال والبرازيل ، بين الوطن الأم والمستعمرة ، بين الأب والابن ، بين الملك والوصي ، تباعدت الروابط وتم الانفصال بدون أزمة . واستمعت البرتغال الى نصائح بريطانيا التي كانت تمارس عليها ضغط صداقة ، فكانت لديها الحكمة بعدم الرغبة في اعادة الأشياء الى سابق عهدها . واعلن نائب الملك دون بدرو استقلال البرازيل ، وأصبح اول امبراطور دستوري لها .

هذه الامبراطورية الدستورية المؤسسة سنة ١٨٢٢ دامت حتى سنة ١٨٨٨ ، تاريخ اعلان الجمهورية ، جمهورية ذات اتجاه وضعي (Positiviste) . وكان شعارها « النظام والتقدم » مأخوذاً مباشرة عن أوغست كونت [الفرنسي] .

ولكن تحرر البرازيل كان بالنسبة الى البلد الصغير ، البرتغال ، بداية تفتت امبراطورية استعمارية ضخمة كانت تغطي اميركا وافريقيا وآسيا ، والتي لم يبق منها في ايامنا إلا أنغولا وموزمبيك .

المستعمرات الاسبانية : من الولاء الى الانفصال

اتبعت المستعمرات الاسبانية سبيلاً آخر مختلفاً تماماً : فتاريخها بين ١٨٠٧ و١٨٢٥ كان شديد الحركة ، ومن المناسب ان نلحظ فيه أربعة أزمنة :

نقطة انطلاق

كما كان الحال بالنسبة الى البرازيل ، كانت نقطة الانطلاق اللحظة

التي أمنت فيها الجيوش الفرنسية السيطرة على اسبانيا والبرتغال . ولكن النتائج لم تكن واحدة . فالبوربون لم يبحروا الى البيرو او الشيلي ، ووافقت العائلة المالكة على التنازل مكرهة . ووضع نابليون على العرش الاسباني الخالي ، أخاه جوزف .

ورفض قسم كبير من السكان الاسبان تقبل المغتصب ، وقاطعوا الاسبانيين الذين تعاونوا معه وسموهم « المتفرنسين » . وكان هؤلاء يعتمدون على وجود الملك وعلى الأخذ عن فرنسا من أجل تحديث اسبانيا وجعلها ليبرالية . وتوافق الفصل بين المتعاونين مع الملك جوزف والآخرين مع خط الفصل بين الليبراليين الداعين الى التحديث والتقليديين المتعلقين بالماضي الاسباني . وقد عمل هذا الحادث على نسف احتمالات تطوير اسبانيا .

وتولت لجنةٌ إدارةَ المقاومة . أما المستعمرات في أميركا فقد أعلنت عن ولائها لفردينان السابع . وبعد حبس هذا الأخير في قلعة فالنسي ، خلت سدة الحكم . فاضطرت المستعمرات ، في غياب الملك ، الى إدارة ذاتها بذاتها ، وقرارها هذا لم تستطع باريس ولا مدريد ، ولا نابليون ولا جوزف ان يفعلا حياله شيئاً . وأعادت الى الوجود المؤسسات التقليدية التي سبق ان أهملت حتى سقطت وخاصة ما كان يسمى كابيلدو آبيرتو Cabildo abierto . ونمت حركة سياسية محلية يمكن ان توصف بأنها ديمقراطية لو لم تقتصر على المولدين فقط . ومن الناحية الاقتصادية ، انفتحت المستعمرات الاسبانية ، مثل البرازيل على التجارة البريطانية ، وكان الاسطول الانكليزي هو الذي

يتولى حمايتها وتزويدها بالمؤ ن والذخائر .

نحو الانعتاق

في وقت ثان ، اخذت المستعمرات تتذوق طعم الحرية بمقدار ما كانت تمارسها ، واستغنت ، بحكم طبيعة الأشياء ، عن الوطن الأم ، وانفصمت عنه بدون شعور بالأسى ، ثم سرعان ما قطعت علاقاتها مع الجماعة الثائرة في اشبيليه Séville ، رغم ان هذه كانت تمثل الشرعية . عندها غيرت الحركة توجهها وانتقلت من الانشقاق المستوحى من الولاء ، الى النضال من أجل التحرر الخالص والبسيط . وكان اول تدبير اتخذه المعمرون ان أحلّوا محل نواب الملك ومحل الحكام العسكريين إدارات تولوا هم الاشراف عليها . وفي مجمل أميركا الاسبانية تولى الحركة المولدون إلا في المكسيك ، حيث ارتدت شكلا أكثر ديمقراطية بمساهمة الهنود الذي كانوا تحت أمرة كهنة من أصل هندي ، أمثال الخوارنة هيرالغو وموارلس ، فكانوا الناطقين باسم قوميتهم ، وأطلقوا سنة ١٨١٠ اشارة الاستقلال . وظل المولدون الذين كانوا يخشون غلبة الوطنيين المحليين عليهم ، مخلصين لاسبانيا بسبب حاجتهم اليها لكي تلجم الجماهير الهندية .

وفيما بين ١٨١٠ و١٨١٤ استعرت الحرب الأهلية بين الأقلية الموالية والأكثرية المتعلقة بالاستقلال ، وعلى رأسها بوليفار في الشمال الغربي من اميركا الجنوبية ، وسان مارتان في النيابة الملكية لابلاتا (ارجنتين المستقبل) . وفيما بين ١٨١٣ و١٨١٤ انتصرت الثورة في

كل مكان ، فألغت الادارة الاسبانية ، وقمعت الموالين .

الارهاب المعادي للثورة

ولكن بذات الوقت ، تحرر شبه الجزيرة الايبرية من الاحتلال الفرنسي بفعل معركة فيتوريا ، التي انتصر فيها الانكليز ، فاصبحت الجيوش جاهزة ، وأعيد الملك الى عرشه . وكان فردينان الثاني يرغب تماماً في العودة الى بسط سلطته على المستعمرات الثائرة ، فأرسل اليها جيشا محارباً . وقد خدمت الظروف المؤاتية رغباته : فقد كان عدد العصاة قليلاً ، وكان تسليحهم سيئاً ، وكانوا منقسمين . وحارب الموالون الذين حملوا السلاح الى جانب الاسبان الذين استفادوا من الخصومات ، فاعتمدوا على الهندو ضد المولّدين . واستعيدت السيطرة على المكسيك وفنزويلا وعى القسم الشمالي من القسم الآندي [نسبة الى جبال الآندس) من اميركا الاسبانية . وأعدم مورال رمياً بالرصاص . وحده سان مارتان استطاع ان يصمد في منطقة لابلاتا .

وتغير الوضع ، وانتصر النظام القديم في أميركا كما في أوروبا ، وبدأ عهد الرعب المعادي للثورة .

الاستقلال

ولكن انتصار الرستوراسيون ، كان قصير المدة . فقد أعيد النظر به في أميركا ، قبل أوروبا التي كان لا بد لها من انتظار ثورات ١٨٣٠ . في أميركا كان القمع وحشياً ، ولكن وحشيته بالذات هي التي

ساعدت على تسريع الحركة هذه ، وكذلك عظمة الرجال ، وصلابتهم وعبقرية بعضهم العسكرية ، ومنهم بوليفار ، وسان مارتان ، اللذان يحتلان في تحرير اميركا الاسبانية مكانة تشبه مكانة واشنطن في الولايات المتحدة . وأخيراً تلقى الثوار ، الذين يسمون بالمستقلين ، مساندة من متطوعين من أوروبا . لقد حرر توقف الحروب جنوداً محترفين جاؤوا بحكم بطالتهم ، ليكسبوا معيشتهم من جهة وبدافع من قناعة ومحبة من جهة اخرى ـ يقاتلون الى جانب الثوار . كما ان تمرد الجيوش الاسبانية التي جمعها فردريك السابع في قادش Cadix (سنة ١٨٢٠) كان منطلق الثورة الاسبانية التي دامت ثلاث سنوات ، الى ان تمكنت الحملة الفرنسية ، (بعد انتصار تروكاديرو) ، من سحقها ومن اعادة حكم فردريك السابع . ان عصيان قادش يدل تماماً على تفاعل الاحداث على شاطىء الاطلسي ، وعلى تضامن الليبراليين من قارة الى قارة ، إذ ان تمرد الجيوش ، التي رفضت الذهاب الى أميركا لسحق الثوار ، هو الذي سوف يساعد على نجاح الحركات العصيانية في أميركا الاسبانية . وبعد عشر سنين ، حدثت نفس الظاهرة ، مع الثورة البولونية وذلك في تشرين الثاني سنة ١٨٣٠ ، عندما حاول البولونيون المستنفرين القيام ضد روسيا القيصر نقولا الذي اراد ان يوجههم ضد بلجيكا . فكان ان تم انقاذ الاستقلال البلجيكي ، والثورة الفرنسية لسنة ١٨٣٠ . ان ثورات الغرب انتصرت بفضل التضحية بثورات الشرق .

واستفاد المستقلون أخيراً من مساندة بريطانيا التي كانت الأولى في

الاعتراف بحكوماتهم ، والولايات المتحدة التي عارضت كل تدخل من جانب الحلف المقدس . ويقع إعلان مونرو الشهير (كانون اول ١٨٢٣) ضمن هذا الاطار في معارضته للمشاريع المعزوة الى القيصر عن تدخل دولي من اجل إحياء سيطرة ملك اسبانيا من جديد . وقد رأى الرئيس مونرو انه من الصالح الاعلان عن المبادىء التي توجه الدبلوماسية الاميركية . هذا الاعلان المهم ، المتمم لرسالة واشنطن الوداعية ، اشعرت اوروبا بأن الزمن قد ولى بالنسبة الى السيطرة الاستعمارية في أميركا ، وان أميركا هي قارة حرة ، وان على القارتين ان تحترسا من تدخل إحداهما في شؤون الاخرى . ان أميركا هي للأميركيين .

فيما بين ١٨١٨ و١٨٢٤ استؤنفت العمليات ، وكانت لصالح الثوار الذين صنعوا الملحمة التحريرية لأميركا بأعمال عسكرية باهرة . لقد اجتاز سان مارتان سلسلة جبال الآندس وحرر الشيلي سنة ١٨١٧ ، في حين حرر بوليفار كل شمالي القارة . عندها صعد سان مارتان نحو الشمال ، فنزل بوليفار نحو الجنوب . وتم لقاء القوى على هضاب بيرو العليا حيث وقعت معركة اياكوشو Ayacucho ، في كانون الأول سنة ١٨٢٤ ، والتي سجلت النقطة الأخيرة في هذا التاريخ لأن كل أميركا الاسبانية قد تحررت بعدها وكانت البرازيل قد استقلت ، منذ سنتين ، فأصبح مجمل القارة الاميركية الجنوبية سيد مصيره .

الخلاصة

ثلاث ملاحظات تفرض نفسها من أجل استخلاص مدلول ومعنى هذا التاريخ .

إن هذه الأحداث تسجل نهاية الامبراطورية الاستعمارية الاوروبية في أميركا . فبعد الامبراطورية الفرنسية (١٧٦٣) والامبراطورية البريطانية (١٧٨٣) ، والامبراطورية البرتغالية (١٨٢٣) ، اضطرت الحكومة الاسبانية الى الرضوخ واعترفت في سنة ١٨٣٦ باستقلال مستعمراتها القديمة ، دون ان تحتفظ في أميركا إلا ببعض البقايا في جزر كوبا وبورتوريكو ، الى ان توصلت هاتان الجزيرتان ، بفضل الولايات المتحدة ، الى نيل الاستقلال ، (١٨٩٨) .

لقد زالت الامبراطورية الاسبانية ، وانحلت الامبراطورية البرتغالية ، ولكن علاقات غير سياسية استمرت بفضل الثقافة المشتركة واللغة المشتركة ، وبفضل الكاثوليكية وكل ما يسميه الاسبان بكلمة مبهمة غامضة يلائم غموضها تنوع الروابط ، وهي « الاسبانية » .

إذا كانت اميركا اللاتينية قد تحررت ، فان هذا النجاح الأكيد ظلّ يدفع الثمن لمدة طويلة من فشل سياسي مزدوج : إفلاس الوحدة وعدم الاستقرار السياسي .

تحت الواجهة الاستعمارية ، عرفت اميركا وحدة حضارية وحكومية . مع الاستقلال ، سقطت الوحدة ، وتجزأت الامبراطورية

الاسبانية الى عشرين جزءاً بما فيها جمهوريات اميركا الوسطى ، ذات الحجم المتفاوت والتي لم تكن غالبيتها قابلة للحياة . حتى كولومبيا الكبيرة ، والتي يجب ان تضم ما يسمى اليوم بكولومبيا بالذات ، والاكواتور ، وفنزويلا ، وبوليفيا ، تجزأت ، مما يدل على فشل بوليفار الذي أراد بآن واحد تحرير أميركا وتوحيدها . ومشروعه حول المؤتمر الذي كان سيضم في بناما سنة ١٨٢٦ ممثلي كل الحكومات من اجل وضع أسس الوحدة ، قد فشل . واليه تعزى هذه الكلمة المرة في أواخر حياته : « لقد حرثت في البحر » .

وهناك مقارنة تفرض نفسها ، مع افريقيا السوداء الحالية ، حيث تفسخت الامبراطوريات الاستعمارية القديمة الى وحدات صغيرة جداً بحيث يصعب عليها ان تعيش وان تشكل دولاً أمماً .

لماذا هذا الفشل ؟ ان هذه القارة ، (القليلة السكان ، الواسعة جداً ، مع قلة من السكان الموزعين فوق آلاف الكيلومترات ، والخصومات التي تقسم البلاد ، ثم عدائية بريطانيا والولايات المتحدة اللتين ليس لهما أية مصلحة ، في تشجيع الوحدة ، بل تعملان ، بصورة أوْلَى ، على تجزئتها) ، قلّما عرفت ظروفاً تساعد على وحدتها السياسية . من هنا يبدأ تاريخ التباين بين اتحاد الشمال القوي ، وتفتت أميركا الجنوبية . هذه اللامساواة وضعت وما تزال تضع أميركا اللاتينية تحت رحمة الشمال . وتعطل ، مرة واحدة ، مضمون القارية الاميركية (Pan americanisme) التي قلّما كانت شيئاً آخر غير أداة للسيطرة السياسية او الاقتصادية الاميركية .

وعلى صعيد المؤسسات السياسية ، يبدو الافلاس جلياً ، إذ لم تنجح أية دولة من هذه الدول في أن تكون لها مؤسسات مستقرة . ومنذ ١٨٢٥ ما يزال تاريخ أميركا اللاتينية سلسلة طويلة من الانقلابات ، والدكتاتوريات والثورات . لقد عرفت بوليفيا خلال فترة تقل عن مئة وخمسين سنة مئة وعشرين انقلاباً . لا شك ان كل البلدان الاميركية اللاتينية لا تبلغ هذا المدى ولكنها جميعاً تعاني من عدم استقرار سياسي مزمن .

٤ - سير الولايات المتحدة نحو الديمقراطية

ان سير الولايات المتحدة نحو الديمقراطية قد تم على خط متميز ولكنه يتداخل من وقت الى آخر ، مع خط أوروبا او أميركا اللاتينية .

من ناحيتين تختلف الولايات المتحدة اختلافاً جوهرياً عن اميركا اللاتينية .

في المقام الأول ، ومنذ دستور ١٧٨٧ ، عرفت الولايات المتحدة كيف تصون وحدتها ، بايجاد الوسيلة المؤسسية التي توفّق بين طموح كل ولاية الى استقلالها وضرورة تكوين جبهة موحدة في مواجهة العالم الخارجي . ((من التعددية تنشأ الوحدة وتتدعم)) ذلك هو شعار الاتحاد الأميركي .

وفي المقام الثاني ، إنها تعطي المثل الذي أصبح بعدها تقليدياً ،

عن تطور مرنٍ في إطار الدستور بالذات . لقد عرفت كيف تنشىء لنفسها مؤسسات مستقرة .

هذا الدستور ، الموضوع سنة ١٧٨٧ من قبل جمعية محصورة ، مؤلفة من اشخاص مختارين بسبب قيمتهم الشخصية ، طبق سنة ١٧٨٩ ، وهو ينص على نظام ذي أصالة مزدوجة . من جهة ، يقدم وجود المجلسين حلاً انتقالياً لمشكلة العلاقات بين الدول الثلاث عشرة والدولة الفدرالية : في مجلس الشيوخ تتمثل الولايات على قدم المساواة ، مهما كانت أهميتها . اما في مجلس النواب فالتمثيل يجري بحسب السكان .

من جهة أخرى ، فيما يتعلق بالعلاقات بين السلطات ، يبدو الاتحاد الاميركي اول تجربة حديثة للشكل الجمهوري ، في دولة واسعة الأرجاء . ويجب التذكير انه حتى الآن ، وحدها مدن صغيرة قد طبقته ، وفي القرن الثامن عشر ، لم تكن غالبية الفلاسفة السياسيين تتصور ان الشكل الجمهوري يمكن ان يطبق في دول كبرى ، حتى في الدول التي تعتبره أفضل وأسمى من الأشكال الأخرى . من هنا بدت التجربة التي قامت بها الولايات المتحدة ذات بعد يتجاوزها كثيراً ويهم أوروبا بالذات .

الحكومة جمهورية ، إلا انها ليست ديمقراطية ، لأن الجمهورية ليست ديمقراطية بالضرورة ، بل ان الديمقراطية تتوالف في الغالب ، بحسب عقلية القرن الثامن عشر ، مع نظام من النمط التسلطي . إن

نظام ١٧٨٧ ، هو نظام ليبرالي يعطي السلطة لطبقة ميسورة ، مثقفة ، وللملاكين أغنياء . ولا ينص أبداً على مبدأ الاقتراع العام ، وإذن فليس مجموع المواطنين هو الذي يعين السلطات العامة ، ولكن الاطار يمكن ان يتلاءم مع التطور الديمقراطي ، وبالفعل تم التطور ، على درجات ، نحو ديمقراطية فعلية .

هذا التطور مرَّ بمرحلتين مهمتين : الاولى سنة ١٨٠٠ عند انتخاب جفرسون للرئاسة . فبين ١٧٨٩ و١٨٠٠ قام حزبان يعبران ، حول تطبيق الدستور ، عن تفسيرين متناقضين . الحزب « الفدرالي » والذي يقول بتقوية الحكومة الفدرالية على حساب استقلالية الولايات ، وقد انتقي اعضاؤه من بين الأرستقراطية التجارية او الملكية . وحزب الجمهوريين ، وهم بالعكس ، من دعاة اوسع استقلال ممكن يعطى للولايات ولهذا فهم يستدرون محبة « الصغار » . واقترنت الأزمة الدستورية بتضارب المصالح . وفي انتخابات سنة ١٨٠٠ ، فاز توماس جيفرسون ، مرشح الحزب الجمهوري . وحدّ من التوجه الارستقراطي الذي وضعه الرئيس واشنطن .

وعلى نفس السياق ، تحول المجتمع عفوياً مع *بداية استصلاح أراضي « الغرب »* فيما وراء جبال أبالاش . وأخذ يرتسم نمط جديد من الانسان ، وأخذ عرق جديد يبرز من الرواد الصلبين المحبين للمساواة . وفيما بينهم لا مجال للتمايز الوراثي او للألقاب او للامتيازات . لقد نشأ نظام اجتماعي جديد هو اساس الديمقراطية السياسية والاجتماعية . وأخذت هذه الولايات الجديدة ، عند

تكونها ، تختار لنفسها دساتير ديمقراطية تنص على الاقتراع العام ، وتخلو من كل تمييز بسبب الملكية ، او المال او التربية . ونشأت ديمقراطية واقعية في الغرب . وكلما دخلت اراضي الغرب في مصاف الولاية ، كان ميزان القوى يتحول أكثر لصالح الجمهوريين .

ويجدر هنا ان نحذر من الانزلاق في إشراك التعبير السياسي في الولايات المتحدة . فإذا كانت الأحزاب السياسية الاميركية ، في الوقت الحاضر ، تحمل اسم جمهوري واسم ديمقراطي ، فإن الجمهوريين في سنة ١٨٠٠ كانوا هم الديمقراطيين .

والالتزام بالديمقراطية شمل الدول البدائية التي أعادت غالبيتها النظر ، في ما بين ١٨٢٠ و١٨٣٠ ، بدساتيرها ، وألغت التمييز الاجتماعي ، وأدخلت الاقتراع الشامل ، وفصلت الكنائس عن الدولة .

في الحكومة الفدرالية ، ترجمت الهجمة الديمقراطية ، سنة ١٨٢٨ ، بالانتخاب وبمجيء الجنرال جاكسون الى البيت الأبيض ، الذي جسّد التيار الأكثر ديمقراطية. انها المرحلة الثانية من إضفاء الديمقراطية على الحياة السياسية الاميركية . وحصل انتخاب جاكسون قبل شهرين من انتشار الموجة الثورية التي اجتاحت سنة ١٨٣٠ اوروبا . وعلى الرغم من عدم وجود أي علاقة بين الحدثين ، فان هذا التوافق يدل تماماً على الفاصل بين العالم القديم والعالم الجديد . لقد سبق للولايات المتحدة ان دخلت في العصر الديمقراطي ، في حين بقيت

اوروبا الغربية يومها في العهد الليبرالي . لقد كسحت ثورات ١٨٣٠ الليبرالية ، الثورة المضادة . ولكنها لم تقم الديمقراطية ولم يقرّ الدستور الممنوح (La charte) الموضوع سنة ١٨٣٠ ولا النصوص التي استوحت منه ، الاقتراع الشامل .

لقد سبقت الولايات المتحدة غيرها بجيل . فقد وقعت سنة ١٨٤٨ عندهم ، خلال سنة ١٨٢٨ ، لقد ترك توكفيل ، في اليوم التالي لثورة ١٨٣٠ ، فرنسا ليبرالية إلا أنها لم تكن ديمقراطية . وذهب يدرس الديمقراطية الاميركية ، لكي يكون فكرة عما ستكون عليه المرحلة التالية من تطور أوروبا .

وإن نحن تركنا جانباً المشهد الداخلي لكي نتأمل في العلاقات الخارجية ، فان الولايات المتحدة تتأكد كدولة عظمى . لقد خرج استقلالها قوياً من الحرب التي أقامتها بين ١٨١٢ و١٨١٥ ، ضد بريطانيا . كما ان اراضيها اتسعت باللويزيانا المشتراة سنة ١٨٠٣ من قبل جيفرسون ، من فرنسا ، وبفلوريدا المشتراة من اسبانيا سنة ١٨١٩ . واقترن الفتح بالتأهيل ، وأحياناً كان هذا يسبق الأول . في سنة ١٨٢٠ كانت مساحة الولايات المتحدة خمسة ملايين كلم^2 وكان عدد سكانها تسعة ملايين . لقد تضاعف عدد السكان ثلاث مرات تقريباً بعد الاستقلال . وفي سنة ١٨٢٣ عنى تصريح مونرو بالنسبة الى الدول الأوروبية ان عهد الاستعمار قد انتهى بالنسبة للقارة الاميركية . وكانت الولايات المتحدة سائرة على طريق الحصول أيضاً على استقلالها الاقتصادي . وعملت حرب الاستقلال الثانية على

تسريع الأمور ، فاضطرت الولايات المتحدة ان تكفي نفسها بنفسها ، نظراً لتوقف العلاقات مع انكلترا التي كانت تبيعها غالب منتوجاتها المصنعة ، وبعد إقرار السلم ، اعتمد الكونغرس ، لكي يحفظ الصناعة الوطنية الناشئة تعرفة حمائية : وفي ظل هذا الحاجز الجمركي تنامى الاقتصاد الوطني .

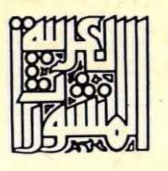
فهرس

٢ ـ الثورة ١٧٨٩ ـ ١٨١٥

١

رينيه ريمون

النظام القديم والثورة الفرنسية



يستحيل فهم الحاضر لمن يجهل كلّ شيء عن الماضي . والمعاصرة تستلزم وعياً للتراث بكل ما يتضمن من موافقة او اعتراض . فدراسة الأمس بمفهوم اليوم ـ أو حتى بمفهوم الغد ـ هي المقصد المحدّد لهذا الكتاب .

ما هي المجتمعات الاقطاعية ؟ ما تحديد الاطلاقية المتنوّرة ؟ ما هي أسباب الثورة الفرنسية ؟ ما الذي يجب ان نحفظ عن هذه الحقبة الدراماتيكية ، بين ١٧٨٩ وواترلو ، التي غيّرت وجه العالم ؟ على هذه الأسئلة ، وعلى مئات غيرها يجيء هذا الجزء الأوّل بأجوبة واضحة محدّدة .

ودون الحاجة الى تبحّر عميق يتيح هذا المؤلَف لكلّ منا مراجعة معلومات ظلت مبهمة ويمكنّه من إدراك الأسس التاريخية التي لا غنى عنها لفهم ما يجري في وقتنا الحاضر .